دراسات اشتراكية

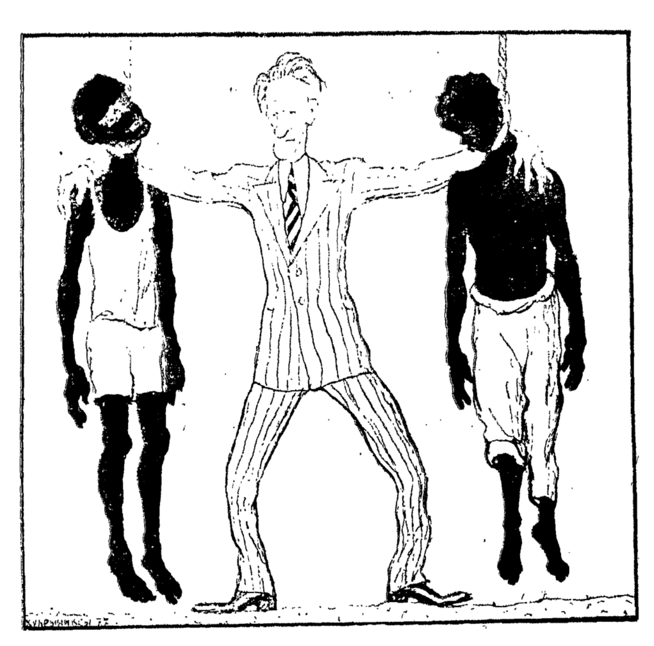
- إسرائيل ونظام فورستر
- تصدير رأس المال
- الفكر الاجتماعي لقاسم أمين
- ندوة عالمية :

حماية الموارد الطبيعية

SOCIALISM • СОЦИАЛИЗМ • SOCIALISMUS • CHU NGHIA XAHOI • SOZIALISMUS

السنة السادسة
٦

يونية ١٩٧٧



● الاستعمار ومحاولاته لقمع حركات التحرر الوطني في أفريقيا ●

اهداءات ٢٠٠١

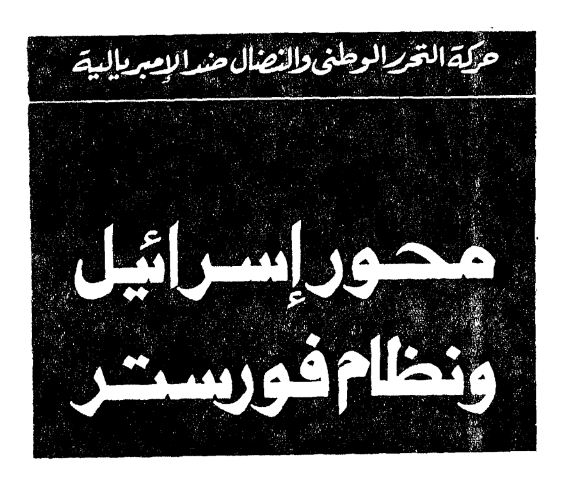
ا.د. أحمد أبو زيد

أنثروبولوجي



دراسات اشتراكية

مجلة شهرية ● تصدر عن دار الهلال ● السنة السادسة "٦" ● يونيـة ١٩٧٧

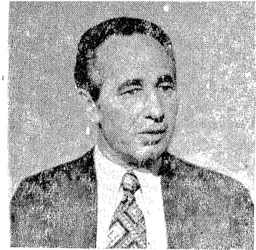


ان العلاقة الخاصة القائمة بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، تلك العلاقة التى بلغت ذروتها بزيارة فورستر « الخاصة » لاسرائيل فى ابريل ١٩٧٦ ، ينبغى أن ينظر اليها فى سياق تغلغل اسرائيل فى افريقيا ككل .

فبعد الحرب العالمية الثانية ، أدت النجاحات التى أحرزتها حركات التحرر الوطنى الافريقية وحصول معظم الدول الافريقية على استقلالها السياسى . التى تراجع الامبريالية وإضعاف مركزها فى القارة الافريقية الى حد كبير . وخلال الخمسينيات والستينيات شنت القوى الامبريالية، وبخاصة الولايات المتحدة وألمانيا الغربية ، هجوما جديدا على كفاح التحرر الوطنى الذى كان يدخل مرحلته التالية ، مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال الاقتصادى . وقد تطلب التغلغل الامبريالى المتجدد فى أفريقيا دفعات كبيرة من رأس المال ، ولكن نظرا لعدم الثقة العام تجاه الولايات المتحدة وألمانيا الغربية ، اللتان كانتا موصومتان تماما فى افريقيا ، فقد استخدمت اسرائيل كقناة أو وسيط لمثل هذا التغلغل . فكانت هناك نحو ١٢٠ شركة اسرائيلية تقوم بأعمال فى افريقيا ، كثير منها تموله شركات أمريكية وأوروبية غربية « اسرائيل وافريقيا » بقلم ا . مونتيرو فى مجلة « جويشن أفيرز ، نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٥ » .



● فون فورستر ●



● شيمون بيريز ●

وعلى نفس النحو ، استخدم بنك التبادل الوطنى فى شيكاغو المولين الاسرائيليين كقناة له الى افريقيا . وكانت الشركات الاسرائيلية نشطة فى التخطيط الصناعى والزراعى ، وغالبا ماكان ذلك يتم تحت ستار تقديم « المعونة الفنية » . وفى أوائل الستينيات كان هناك مئات من الطلبة الافريقيين فى الجامعات الاسرائيلية ، يتخصصون فى الهندسة والزراعة وغيرهما من المجالات ـ فى الوقت الذى كان الاقتصاد الاسرائيلى فيه يعانى من انحسار شديد . وكان من الواضح أن مصادر خارجية هى التى تمول برنامج « المعونة » الاسرائيلى .

وقد ساعد حكام اسرائيل الصهيونيين الحركات الانفصالية الرجعية فى القارة الافريقية ، لكى يسهلوا عملية الاستغلال الامبريالى للموارد المعدنية . وهكذا ساندت اسرائيل تشومبى فى محاولته لفصل اقليم كاتنجا الغنى بالنحاس عن الكونغو فى أوائل الستينيات ، وقدمت مساندة نشطة وتشجيعا فى محاولة انفصال اقليم بيافرا الغنى بالبترول عن نيجيريا ، كما قدمت معونة مباشرة للانفصاليين فى جنوب السودان أثناء الفترة من ١٩٦٨ حتى ١٩٧١ . وقد ساندت اسرائيل نظام حكم هيلاسلاسى الاقطاعى فى أثيوبيا وشجعت وقدمت المعونة لمنظمة الضباط الفرنسيين الرجعية فى الجزائر فى تمردها على قرار ديجول بمنح الجزائر استقلالها .

وفى اطار دور اسرائيل ككلب حراسة للمصالح الامبريالية فى أفريقيا ، يمكننا أن نفهم ، على نحو أفضل ، العلاقة الخاصة بين اسرائيل وجنوب أفريقيا .

العلاقة بين اسرائيل وجنوب افريقيا :

ترجع روابط اسرائيل بجنوب افريقيا الى عام ١٩١٧ ، عندما استخدم جنرال سمطس ، « مبعوث جنوب أفريقيا الخاص الى حكومة الحرب البريطانية » ، نفوذه لاصدار وعد بلفور . وقد استمرت علاقته الشخصية بالزعيم الصهيونى حاييم وايزمان « الذى أصبح فيما بعد أول رئيس لاسرائيل » ، وتأييده القوى للاهداف الصهيونية حتى وفاته فى عام ١٩٥٠ ومع ذلك ، فان هذا لم يمنع سمطس بأى حال من أن ينتهج سياسة هجرة تتسم بالتمييز ومعاداة اليهود ، اذ اعلن فى البرلمان فى ابريل ١٩٧٤ أن « تكديس البلاد باليهود » سوف يؤدى الى معاداة السامية فيها .

وقد منحت الحكومة القومية المعادية للسامية بصراحة « اذ كان اليهود غير مسموح لهم فى وقت من الاوقات بأن ينضموا الى الحزب القومى » والتى تولت السلطة فى مايو ١٩٤٨ ، منحت مزايا خاصة للاتحاد الصهيونى لجنوب افريقيا ، وسمحت بحرية تحويل الاموال الصهيونية الى اسرائيل فى الوقت الذى كان تحويل الاموال فيه الى خارج جنوب أفريقيا يخضع بصفة عامة لقيود شديدة . وكان جون فورستر ، الذى زار اسرائيل بعد ذلك بوصفه رئيس الوزراء عن الحزب القومى ، معتقلا أثناء الحرب العالمية الثانية كمتعاطف مع النازية . « وفى اسرائيل دعى فورستر الى وضع اكليل من الزهور فى ياد فاشيم ، النصب التذكارى الذى أقامته اسرائيل لستة ملايين من ضحايا الارهاب النازى اليهود . فهل يمكن أن نتصور وسيلة أحقر من هذه لتبييض صفحة مؤيد للنازية ومعاد للسامية ؟ »

لقد اتخذت العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا بعدا جديدا خلال العقد الاخير ، وبخاصة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، فى أعقاب انتفاض حركات التحرر الوطنى فى أفريقيا والشرق الاوسط ، وتزايد عزلة اسرائيل وجنوب افريقيا . فقد ذكرت مجلة تايم « عدد ٢٦ ابر ١٩٧٦ » أن التجارة بين الدولتين زادت من ثلاثة ملايين دولار عام ١٩٦١ الى ١٢٠ مليون دولار فى الوقت الراهن « رغم أنه من الواضح أن هذه الارقام لا تتضمن الماس والمعدات العسكرية » . وفى عام ١٩٧٤ رفعت العلاقات الدبلوماسية بين بريتوريا والقدس الى درجة سفارة ، عقب الزيارات التى قام بها لجنوب افريقيا الجنرال موشى دايان والجنرال حاييم هرتزوج المدير السابق للمخابرات العسكرية الاسرائيلية والجنرال مائير أميت مدير صناعات كور الاسرائيلية . وقد أرسى أساس توسيع العلاقات الاقتصادية والعسكرية بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، تلك العلاقات التى توجت بزيارة فورستر لاسرائيل فى ابريل ١٩٧٦ وصحبه فيها موللر وزير خارجيته .

وقد أسفرت زيارة فورستر عن تشكيل لجنة وزارية مشتركة تجتمع مرة على الاقل فى السنة لمناقشة وتنفيذ مشروعات محددة « جيروزاليم بوست بتاريخ ١٣ ابريل ١٩٧٦ » . واسرائيل هى اول دولة فى العالم تقيم معها جنوب افريقيا مثل هذه اللجنة . وقد أعلن فورستر ان العلاقات بين الدولتين ستتسع فى مجالات :

ا ـ تشجيع الاستثمارات

ب ـ تنمية التجارة

جـ ـ التعاون العلمى والفنى

د ـ الاستفادة المشتركة من المواد الخام فى جنوب أفريقيا والخبرة والايدى العاملة فى اسرائيل .

وسوف ننتقل الان الى بحث « مجالات التعاون » هذه .

العلاقة الاقتصادية :

فى حديث صحفى ادلى به فى عام ١٩٧٤ اسحق أونا أول سفير لاسرائيل لدى جنوب افريقيا كشف أن جنوب افريقيا زادت الحد الاعلى للاستثمار المباشر فى اسرائيل من ٧ الى ٢٠ مليون راند « عملة جنوب أفريقيا » وقال ان واردات اسرائيل من جنوب افريقيا فى عام ١٩٧٣ بلغت ٣٢ مليون دولار وكانت تتكون أساسا من السكر والاسمنت ، بينما بلغت الصادرات الاسرائيلية الى جنوب أفريقيا فى نفس العام ١٢ مليون دولار « ومرة اخرى لم يرد ذكر للماس والاسلحة » . وأوضح تقرير صدر من جنوب أفريقيا بعد ذلك بعامين « نشرته صحيفة جيروزاليم بوست بتاريخ ٤ أغسطس ١٩٧٦ » أن التجارة بين البلدين تضاعفت ثلاث مرات تقريبا خلال السنوات الاربع السابقة اذ زادت من ١٣ مليون راند الى ٣٧ مليون راند ، وكانت رقائق الصلب نصف المشغول تمثل ٤٠ فى المائة من صادرات جنوب افريقيا الى اسرائيل . وفى مؤتمر صحفى عقد فى القدس ، كان فورستر قد أشار الى مشروع مشترك لتشغيل المنتجات نصف المصنوعة من جنوب افريقيا فى اسرائيل ثم تصديرها الى المجموعة **الاقتصادية الاوربية للاستفادة من اتفاق التعريفة المعقود بين اسرائيل والمجموعة الاقتصادية الاوربية** . وكان فورستر فى هذا يشير الى مشروع اسكور المشترك للصلب الذى تملك فيه مصانع اسكور التابعة للهستدروت فى اسرائيل ٥١ ٪ من الاسهم وتمتلك فيه شركة أزكور الجنوب أفريقية للصلب ٤٩ ٪ . ويجرى شحن المواد نصف المشغولة الى اسرائيل

من مصانع ازكور عند خليج سالدانها لاتمام تشغيلها واعادة تصـــديرها « جيروزاليم بوست بتاريخ ٤ اغسطس ١٩٧٦ » . كما جرى بحث اقامة مصنع للاختزال المباشر فى اسرائيل تضطلع به اسكور .

وفى شهر يوليو ١٩٧٦ قام بوثا وزير المناجم فى جنوب افريقيـــا بزيارة اسرائيل للتفاوض بشأن بيع الفحم لمحطة توليد الكهرباء الجديدة التى ستقام بالقرب من هاديرا ، والتى ستعمل اما بالفحم أو البترول « ها آرتز بتاريخ ٣ اغسطس ١٩٧٦ » . ويتم توفير نقل هـــذه المـــواد وغيرها من الواردات فى اسرائيل عن طريق انشاء خط سكة حديد ايلات ـ بئر سبع ، الذى تموله جنوب افريقيا وتقوم مصانع ازكور بتـــوريد قضبان الصلب اللازمة له .

وفى ندوة عقدتها فى جوهانسبيرج منظمة التجارة الخارجية لجنـــوب افريقيا عن الميثاق الاسرائيلى ـ الجنوب افريقى « جيروزاليم بوســـت بتاريخ ٤ أغسطس ١٩٧٦ » ، أورد الدكتور ت . ف . موللر رئيس شركة أزكور قائمة بالمشروعات التى « يمكن أن تلعب جنوب أفريقيا دورا فيهـــا فى اسرائيل » . بالاضافة الى المشروعات السابق ذكرها ، أشار الدكتور موللر أيضا الى شق قناة لربط البحر المتوسط بالبحر الميت واقامة محطة قوى مائية عليها ، وتصنيع منتجات البحر الميت الكيميائية وغـــير ذلك من المشروعات . وتتحدث صحيفة «زيوهادير» فى عددها بتاريخ ١٨ اغسطس ١٩٧٦ ، عن الزيارة الوشيكة التى سيقوم بها لاسرائيل وفد على مســـتوى عال من ممثلى صناعات الاليكترونيات والبلاستيك والصناعات الكيميائية والمعدنية فى جنوب أفريقيا .

وتمتنع التقارير الصحفية عن تجارة جنوب أفريقيا مع اسرائيل عن اعطاء أرقام عن تصدير الماس الخام الى اسرائيل . ومن المعروف أن صناعة قطع وصقل الماس فى اسرائيل من بين أكبر الصناعات المماثلة لهـــا فى العالم . وقد قدر موشى سنيتزر رئيس بورصة الماس الاسرائيليـــة أن صادرات اسرائيل من الماس ستصل الى ٧٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٧٦ « هاارتز بتاريخ ١٩ يوليو ١٩٧٦ » وأن هذا الرقم سيزيد الى ألف مليون دولار خلال ثلاثة أعوام منها ٢٥٠ مليون دولار تمثل القيمة المضافة نتيجـــة للتشغيل فى اسرائيل . والان وقد توقف مصدر بعض الماس الخـــام فى أنجولا « هاارتز بتاريخ ٥ أغسطس ١٩٧٦ » فان الموردين الاخرين المتمثلين فى « لندن سنديكات » التى يسيطر عليها أوبنهايمر ، يحددون بعنـــاية حصص امداد الماس الخام لمراكز تشغيل الماس العالمية و « غير ذلك من المصادر » . ولاشك أن التوسع الهائل فى صناعة الماس الاسرائيليـــة انما هو تدبير خاص لاسرائيل فى اطار الدعم الشامل للعلاقة بين جنوب افريقيا واسرائيل .

العلاقة العسكرية :

مما لاشك فيه أن تماثل الاهداف والمصالح قد أدى الى دعم التعاون العسكرى بين البلدين . فقد أكد اسحق أونا سفير اسرائيل لدى جنوب افريقيا أن جنوب افريقيا تنظر الى اسرائيل على أنها « قلعة الخط الاول ضد التوسع السوفييتى » . وقد قام وفد عسكرى من جنوب أفريقيا بزيارة اسرائيل فى عام ١٩٦٧ بعد حرب يونيو لدراسة الاستراتيجية العسكرية التى استخدمت فى هذه الحرب ، بهدف تدريسها فى الكليات العسكرية فى جنوب افريقيا « جويش أفيرز ، عدد نوفمبر ـ ديسمبر ١٩٧٥ » . وذكرت صحيفة الجارديان البريطانية « كما نقلت عنها صحيفة يديعوت أحرونوت بتاريخ ٩ يوليو ١٩٧٥ » ان عددا من كبار ضباط الجيش الاسرائيلى يقومون بتدريب جيش جنوب أفريقيا على أساليب مكافحة التمرد ، وأن الجنرال مائير أميت ، الذى كان يزور جنوب أفريقيا فى ذلك الوقت « فى مهمة خاصة بمشروع ازكور » قد أكد التعاون العسكرى بين الدولتين . وأثناء عام ١٩٦٧ أمضى الجنرال ويبستر عضو هيئة الاركان فى جنوب افريقيا بضعة اشهر فى الجليل باسرائيل « حيث نزل فى مستعمرة هاسومر هاتزير » كضيف على الجيش . ومما يذكر أن الجليل هى المنطقة التى اتخذت فيها اجراءات عالية الكفاءة للتعامل مع « المتسللين » من لبنان وسوريا .

وذكرت هيئة الاذاعة البريطانية « فى اذاعة نقلتها صحيفة دافار بتاريخ ٦ اغسطس ١٩٧٦ » أن خمسين شخصا من أسطول جنوب أفريقيا يتدربون بالقرب من حيفا على قيادة زوارق الحراسة حاملة الصواريخ من طراز ريشيف التى صنعت فى أحواض بناء السفن الاسرائيلية لحساب جنوب أفريقيا . وذكرت مجلة نيوزويك « عددها الصادر بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٧٦ » أن جنوب أفريقيا ستحصل على ست من هذه الزوارق .

ويبدو أن القوة الدافعة فى علاقات جنوب افريقيا باسرائيل هى الحصول على العتاد العسكرى . فبندقية أوزى الاسرائيلية تستخدم منذ وقت طويل فى جنوب أفريقيا . وفى شهر مايو ١٩٧١ اتهم ادوين أوجيو ، رئيس لجنة الامم المتحدة لمناهضة الابارتهايد ، الحكومة الاسرائيلية ببيع الاسلحة لجنوب افريقيا وانتهاك الحظر الذى تفرضه الامم المتحدة على تزويد جنوب أفريقيا بالسلاح « جويش أفيرز ، عدد نوفمبر ـ ديسمبر ١٩٧٥ » . وذكرت صحيفة ديلى تلجراف « بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٧٤ » أن اسرائيل فى طريقها الى تقديم صواريخ بحر ـ بحر من طراز جابرييل لاسطول جنوب افريقيا ، وأن هذه الصواريخ هى أول صواريخ بحرية تحصل عليها جنوب أفريقيا ، ويقال ان بيع هذه الصواريخ كان له وقع « الصاعقة » على بريطانيا ودول أخرى رفضت أن تبيع جنوب

أفريقيا الصواريخ التى كانت فى أمس الحاجة اليها .

وتنقل مجلة تايم « بتاريخ ٢٦ ابريل ١٩٧٦ » عن عدد من زعماء اسرائيل وصفهم زيارة فورستر بعبارات طنانة واشارتهم الى أن اسرائيل ستبيع طائرات كفير المقاتلة وزوارق ريشيف الحراسة . وغيرها من العتاد العسكرى لجنوب افريقيا . وذكرت مجلة نيوزويك « بتاريخ ٢٦ ابريل ١٩٧٦ » أن الامر الذى عجل بزيارة فورستر لاسرائيل هو اهتمام جنوب أفريقيا بتمويل التوسع بعيد المدى لصناعة السلاح الاسرائيلية ومن ثم تمهيد الطريق أمام مبيعات السلاح الاسرائيلية لجنوب أفريقيا . وتضيف نيوزويك أن فورستر يريد أن تضاعف اسرائيل انتاجها من طائرات كفير الذى يبلغ أربع طائرات شهريا ، الامر الذى قد يستلزم تعاونا من جانب الولايات المتحدة التى تصرح لشركة جنرال اليكتريك ببيع المحركات النفاثة اللازمة للطائرة المقاتلة . ويبدو أن الولايات المتحدة لن تضع أية عقبات فى طريق بيع الطائرة المقاتلة الاسرائيلية لجنوب افريقيا ، ذلك أنها لكى تحافظ على صورتها فى أفريقيا تفضل أن يصل العتاد العسكرى الى جنوب افريقيا عن طريق اسرائيل ودول أخرى . ونشرت صحيفة واشنطون بوست « بتاريخ ٣١ ابريل ١٩٧٦ » أرقاما عن الزيادة السريعة لاستثمارات جنوب أفريقيا فى الصناعة الحربية الاسرائيلية . ففى عام ١٩٧٦ كان مقررا أن تصل هذه الاستثمارات الى ٢٠ مليون راند ثم الى ٣٢ مليون راند عام ١٩٧٧ مقابل ١١ مليون راند عام ١٩٧٥ . وخلال الفترة التى أمضاها فورستر فى اسرائيل قام بزيارة مصانع الطائرات الاسرائيلية واحدى القواعد الجوية ، وكانت هذه بمثابة مؤشر الى أين يكمن اهتمامه .

وقد لخصت صحيفة واشنطون بوست « بتاريخ ٣١ ابريل ١٩٧٦ » هذا الموقف فوصفت معونة الولايات المتحدة لاسرائيل على أنها وسيلة لتقديم المعونة الى جنوب أفريقيا المفروض عليها حظر رسمى . وتصف الصحيفة العلاقة بين الولايات المتحدة واسرائيل وجنوب أفريقيا بأنها مثلث شيطانى موجه ضد حركة التحرر الوطنى فى أفريقيا وضد كفاح البلاد العربية لازالة اثار العدوان الاسرائيلى .

العلاقة النووية :

ان اقل الجوانب اعلانا عنها فى علاقة جنوب أفريقيا باسرائيل وان يكن أكثرها شؤما وخطرا هى العلاقة النووية .

ففى الوقت الذى كان فيه فورستر يزور اسرائيل ألح الزعماء الاسرائيليون الى أنه مقابل العتاد العسكرى سوف تتلقى اسرائيل من

جنوب أفريقيا موادا استراتيجية مثل الفحم والكروم والبلاتين والتيتانيوم واليورانيوم ((مجلة تايم بتاريخ ٢٦ ابريل ١٩٧٦)) . فجنوب افريقيا في الوقت الراهن هي ثاني أكبر منتج لليورانيوم خارج الدول الاشتراكية وتمتلك نحو ٢٥ ٪ من احتياطياته المعروفة .

وفي ابريل ١٩٧٥ أعلن فورستر اكمال المرحلة الاولى من مشروع رائد لاثراء اليورانيوم باستخدام التكنولوجيا التي قدمتها شركة ستيج بجمهورية المانيا الاتحادية ((على النحو الذي أوردت تفصيله مجلة شابا عدد نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٥)) . وفي يونيو ١٩٧٥ بدأ العمل في بلندابا في مشروع لانتاج هكسافلوريد اليورانيوم ، وهو ((مادة التغذية)) الغازية لمشروع الاثراء . وفي ابريل ١٩٧٥ ، كشف رو مدير شركة اثراء اليورانيوم عن انشاء مصنع لاثراء اليورانيوم يتكلف ٩١٠ مليون راند ويمول دوليا لانتاج خمسة آلاف طن من اليورانيوم الغني سنويا في عام ١٩٨٦ ، مع القدرة على زيادة هذه الكمية الى عشرة الاف طن ((مجلة شابا ، الربع الاول لعام ١٩٧٦)) . ومن المتوقع أن يبدأ هذا المصنع العمل في عام ١٩٨٤ . ونظرا لتوقع وجود هوة في الانتاج العالمي لليورانيوم تقدر بستة الاف طن سنويا في عام ١٩٨٥ ، فسوف تكون جنوب أفريقيا مصدرا عالميا أساسيا ومن ثم سوف تورط عديدا من البلاد في اقتصاد الابارتهايد .

ونلاحظ هنا أن اليورانيوم الطبيعي يحتوي على سبعة من عشرة ((٧ر)) في المائة من النظير الخفيف يورانيوم ٢٣٥ . ولتشغيل المفاعلات النووية ينبغي اثراء اليورانيوم حتى يحتوي على نحو ٣٪ من اليورانيوم ٢٣٥ . ومن حيث المبدأ فان الجهاز الذي يستطيع اثراء اليورانيوم الى ٣٪ يمكنه أن يثريه حتى ٩٠٪ وذلك باعادة التدوير وهذا هو التركيز اللازم لصنع القنابل الذرية . وحكومة جنوب افريقيا تضع نصب عينيها تماما هذا الاحتمال .

في ١٢ يوليو ١٩٧٤ ، تفاخر لو البرتس ، نائب رئيس هيئة الطاقة الذرية ، بأن جنوب أفريقيا تستطيع أن تنتج القنبلة الذرية ، وفي حديث ادلى به فورستر لمجلة نيوزويك ((بتاريخ ١٧ مايو ١٩٧٦)) أبرز أن جنوب افريقيا لم توقع معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية وأن ((دفاعاتها)) تتضمن مقدرة نووية .

وليس اثراء اليورانيوم الى درجة التركيز اللازم لصنع السلاح هو الاختيار النووي الوحيد . ففي شهر فبراير ١٩٧٤ أعلن الدكتور سترازكار رئيس لجنة الكهرباء والامداد لجنوب افريقيا أن مشروعا لانتاج الكهرباء

يتكون من مفاعلين نوويين بطاقة اجمالية تقدر بنحو الفى ميجاوات سوف يقام فى كوبيرج بالقرب من مدينة الكاب ويبدأ العمل فى ١٩٨٢ . وفى نهاية مايو ١٩٧٦ وقع عقد قيمته ألف مليون دولار مع كونسورتيوم «مجموعة شركات» فرنسى لاقامة المشروع « صحيفة نيويورك تايمز العدد ٢٤ لسنة ١٩٧٦ » . ومن الامور ذات الدلالة هنا أن الحكومة الفرنسية بدورها لم توقع معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية . ويقدر أن كمية اليورانيوم التى ستستخلص من هذه المشروعات ستكون كافية لصنع مائة قنبلة ذرية وهنا ستكون التكنولوجيا أبسط وأرخص كثيرا من تلك التى تقوم على أساس اثراء اليورانيوم . وفى هذه المرحلة تظهر اسرائيل فى الصورة .

ومع ضمان امدادات اليورانيوم الغنى لاسرائيل ــ التى رفضت مثل جنوب افريقيا أن توقع معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ــ فقد طلبت مفاعلين من الولايات المتحدة تبلغ طاقتهما ١٩٧٠ ميجاوات . وسيجرى تشغيل اليورانيوم المستخدم والغنى بالبلوتنيوم خارج اسرائيل تحت اشراف صارم من الولايات المتحدة لكن اسرائيل رفضت بحزم أن يمتد الاشراف الى المفاعل الذرى فى ديمونة « دافار ، ٦ اغسطس ١٩٧٦ » حيث يعتقد أن قدرة اسرائيل النووية قد تطورت . وكثيرا ما تفاخر الجنرال دايان بالاختيار النووى المتاح لاسرائيل كما تحدث الرئيس كاتزير صراحة عن قدرة اسرائيل النووية . بل ان مجلة ويرتشنيك « العدد السادس ، يونيو ١٩٧٦ » وهى المجلة الناطقة بلسان صناع الاسلحة فى جمهورية المانيا الاتحادية كانت أكثر تحديدا فذكرت أن اسرائيل تمتلك ١٣ قنبلة ذرية .

لقد تضمن الميثاق الذى أبرم بين جنوب افريقيا واسرائيل اثناء زيارة فورستر لاسرائيل نصا بالتعاون العلمى والفنى ومن الواضح أن هذا النص يتضمن التعاون النووى « انظر كلمة ماثير فلنر فى الكنيست الاسرائيلى بتاريخ ١٥ يونيو ١٩٧٦ التى ندد فيها بالميثاق مع جنوب افريقيا ونوايا التعاون النووى « صحيفة ذو هادريك بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٧٦ » . ان التحالف النووى المقترح لنظامى حكم مفلسين لتهديد حركات التحرر الوطنى فى افريقيا والشرق الاوسط ، هذا التحالف الذى يسعى للابقاء على نظام حكم الابارتهايد فى جنوب افريقيا وسياسة التوسع القائمة على الاحتلال العسكرى فى الشرق الاوسط بمساعدة الابتزاز النووى ينبغى أن يدان وأن يحبط باى ثمن .

●

تعليق سياسى

آفاق جديدة أمام حركة التحرر الوطنى الأفريقية

بقلم : اماسى دانسوكو

ان مناقشة المبادىء التى يبنى الشيوعيون عليها أعمالهم أمر طبيعى تماما • والماركسية اللينينية ليست مجموعة متحجرة من القواعد • انها تقدم تعميمات نظرية للخبرة التاريخية والممارسة الحالية لصراع الطبقات على المستويين القومى والدولى على السواء • ولذلك فمن المنطقى بالنسبة لنا أن نتبادل الآراء حول قضية الأممية ، محتواها ،ومكانتها وأشكالها،فى المرحلة الحالية من العملية الثورية العالمية • ونود أن نتقدم باسهامنا المتواضع فى هذه المناقشة بتناول جانب واحد من المشكلة بالتفصيل •

من المسلم به بشكل عام أن حقبتنا ، حقبة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية على نطاق العالم ، تولد تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية ضخمه وعميقه فى حياة بلدان مفردة وفى العلاقات الدولية وتطرح كافةأنواع المشاكل الجديده • والتغيرات التى تحدث فى عالم اليوم هى فى الاساس نتيجة للنضال المشترك المعادى للامبريالية الذى تخوضه القوى العظمى الثلاث فى عصرنا : النظام الاشتراكى العالمى ، وحركة الطبقة العاملة العالمية ، وحركة التحرر الوطنى • ورغم أن الامبريالية قد يكون لها احتياطيات كبيرة ، فان تقدم العملية الثورية العالمية قد حرمها من المبادرة التاريخيه • ولكننا لا نذكر هذه السمة السائدة فى العالم المعاصر لمجرد الاشارة الى حقيقة مقبولة بشكل عام •

ان حل القضايا الخطيرة التى تواجه الانسانية يرتبط ارتباطا مباشرا ومحددا بنشاط القوى الثورية التحويلى وبالهزائم التى تلحقها بالامبريالية العالمية ، ذلك المصدر الدائم للحرب والسيطرة والاستغلال • فمئات الملايين من الناس فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تعانى اليوم من الجوع والفقر وآفات أخرى • والمسئول عن هذا الوضع هو النظام الرأسمالىالعالمى ووليده – الامبرياليه • وحل القضايا التى ترتدى أهمية حيوية مثل انقاذ اقتصاد البلدان المتحررة من الاستعمار واعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية والعلاقات الدولية الاخرى على أساس مبادىء العدالة ، أمر يعتمد الى حد كبير على المزيد من التحول فى ميزان القوى العالمى نحو السلم والديموقراطية والاشتراكية ، وعلى الكبح المتواصل للقوانين الضارية للرأسمالية •

وهذا فى رأينا هو السبب فى أن المبادرة التاريخية التى حققها المناضلون من أجل التقدم والاشتراكية فى المعركة ضد الامبريالية ، وروحهم الهجومية ، لا يمكن الحفاظ عليهماوتطويرهما الا بالاستناد الىالمزيد منتعزيزالصفوف المعاديه للامبريالية ومواصله تطبيق مبادىء التضامن الاممى التى وفرت الاساس لجميع الانتصارات الثورية فى العصر الحديث •

وبالطبع فان تركيب القوى الاجتماعية والسياسية المناضلة ضدالامبريالية والرأسمالية قد اتسع كثيرا فى الظروف الحالية • ولا ريب فى أن الاشكال التنظيمية والاشكال الاخرى لهذا النضال على المستويين الوطنى والعالمى بدأت تصبح أكثر تنوعا • ومن الخطأ تجاهل القضايا التى تنشأ عن ذلك ، كما يمكن أن نقلل من دور أى من الفصائل الجديدة المشتركة فى الحركة المعادية للامبريالية والرأسمالية • بيد أنه لا يمكن لاى من هذه الامور أن يقودنا الى الاستنتاج الذى يستخلص أحيانا حول « قصور » أو « قيود » الاممية البروليتارية بوصفها الاساس لسياسة التضامن التى تنتهجها الحركة الشيوعية وحركة الطبقة العاملة العالمية • ويؤكد وجهة نظرنا هذه على وجه التحديد الموقف الذى تتخذه ازاء هذه القضية القوى التقدمية فى قارتنا الافريقية ، رغم اختلاف آرائها وطابعها فى جوانب أخرى •

ويجب الاشارة الى أن تمسك الشيوعيين بمبدأ الاممية البروليتارية لا يعنى بأية حال العزلة أو العجز عن تقدير مساهمة القوى الاخرى التى تهــدف الى تحويل المجتمع كليا أو جزئيا • وعلى العكس من ذلك فان سياسة الشيوعيين كانت على الدوام تهدف الى تحقيق أقصى درجة من الوحدة بين جميع المناضلين ضد الامبريالية ومن أجل تحويل اجتماعى تقدمى • والشيوعيون لا يعتبرون الخلافات الايديولوجية عقبة أمام العمــل المشــــترك • وعلى الرغم من أنهم يؤكدون على الاساس الاممى البروليتارى لسياستهم التضــامنية ، فانهم لم يحاولوا أبدا أن يفرضوا هذا المفهوم على الحلفاء الذين لا يستطيعون أن يقبلوه حتى الان أو ربما حتى يرفضونه كليا • ومن الناحية الاخرى ، فان مثل هذا القصور فى الادراك أو الرفض لايقع فى اطار مقبول للحلفاءغيرالبروليتاريين فى مرحلة التطور المعينة • وهذا هو الخط الذى تبناه الشيوعيون بشـــكل مثابر فى القارة الافريقية ، حيث أن الفصيلة الرئيسية فى العملية التقدمية التى تعيد تكييف المجتمع فى العــــديد من البلدان هى ، كما نعلم ، قطـاع اجتماعى من أصل غير بروليتارى ، يتألف من الديموقراطيين الثوريين •

وفيما يتعلق بالاخطاء ذات الطابع الانعزالى التى حدثت فى رسم سياسـة أحزاب شيوعية معينة ، فانها لم تكن بأية حال نتيجـــة للالتزام بالامميـــة البروليتارية•وعندما يسمح المرء أن هذا الالتزام يعادل رفض أخذ التحولات التى جرت فى العالم بعين الاعتبار ويهدد بوضع الشيوعيين فى موضــــــع « العزلة » ، وأنه يقفل الباب أمام الممارسة الثورية المثمرة ، فان المرء يحس بأنه لا بد أن يستخلص أن الخطأ فى مثل هذه التأكيدات يكمن فى طريقـــة عرض القضية •

واذا كانت مثل هذه المزاعم صحيحة فانه يكون من الصعب بالتأكيــد فهم الانتصارات الهامة للغاية ، التى حققتها الحركة الثورية العالمية فى السنوات الاخيرة • ونعنى بالدرجة الاولى الانتصار التاريخى لشعب فيتنام ، الذى حقق تحت قيادة حزبه الشيوعى الذى اســـتند فى نشاطه كله الى الامميـــة البروليتارية • وقد كتب كيسون فومفيهان ، السكرتير العام لحزب الشعب الثورى اللاوسى ، فى هذه المجلة عن الاهمية الحاسمة لهذا الانتصار بالنسبة لانتصار الشعب اللاوسى • وفيما يتعلق بقارتنا فان تحـــرير المســـتعمرات البرتغالية الذى تحقق تحت قيادة القوى والمنظمات الديمــوقراطية الثورية ، كان مظهرا رائعا لحيوية التضامن الاممى البروليتارى •

والملاحظ أن هذه القوى والمنظمات لاتظهر أى بادرة مهما كانت لالقاء الشك على مبدأ الاممية البروليتارية • ولا يعزى هذا الامر بأية حال الى الرغبة فى « الحفاظ على التقاليد » بأى ثمن بغض النظر عن الواقع • فادراك الصـــلة العضوية بين نضال التحرر فى بلد معين والنضال على النطاق العالمى ضــــد الامبريالية اقنع هذه القوى بحيوية وضرورة هذا المبدأ • كما أكد على هــذه الحقيقة الرئيس الموزمبيقى سامورا ماشيل خلال المؤتمر الاخير لجبهة تحرير

موزمبيق حين قال « ان حزبنا أممي • فقد أدركنا أهمية الاممية البروليتارية في السنوات الطويلة للمعركة من أجل التحرر الوطني » •

وفي أفريقيا الاستوائية فان جميع البلدان التي اختارت منحى اشتراكيا واقعيا تعثرت بالاممية البروليتارية بوصفها عاملا يحتل أهمية استثنائية بالنسبة لحركة التحرر الوطني سواء في المرحلة الماضية أو الحالية • وما يزيد من أهمية هذه الحقيقة هو أن القوى والمنظمات الموجودة في السلطة في هذه البلدان التي ظهرت خلال السنوات العشرين الماضية ، بالتأكيد لم تتبنى جميع المبادىء النظرية للحركة الشيوعية مهما كان تأثير الشيوعيين • ولا يوجد حاجز منيع بين أهداف الخلط بين المفهومين • ولذا فمن الطبيعي للغاية أن الحزب الديموقراطي الغيني ، والحركة الشعبية لتحرير أنجولا ، وحزب العمل الكونغولي ، وجبهة تحرير موزمبيق ، والثوريين في الصومال وأثيوبيا وبينين يرون أن الحركة التي يوجهونها ضد الامبريالية والرأسمالية على الصعيدين الوطني والعالمي يجب ربطها بشكل وثيق بالاممية البروليتارية •

وليس ثمة ما هو « عابر » أو متطلع الى الماضي في هذا الموقف • فهو ينبع من التصميم على حل التناقض الاساسي بين شعوبهم والامبريالية بطريقة ثورية بالاستفادة الكاملة من الامكانيات التي يتيحها لحركة التحرر الوطني وجود المعسكر الاشتراكي الجبار والبروليتاريا العالمية وطليعتها المتمثلة في الاحزاب الماركسية اللينينية • ويجب الاشارة بشكل خاص الى أن التطور الايديولوجي للاحزاب والمنظمات الديموقراطية الثورية نحو الماركسيةاللينينية (**وبعضها يعترف بها الآن فعلا بوصفها أيديولوجية**) لا يقلل من سماتها الاصلية التي تمثل في الواقع أمرا لا يفكر أحد في الحركة الشيوعية في أن « يلومها » عليها • وعلى العكس من ذلك فان الاصالة ، أو هذا الطابع الوطني ، جرى بالتأكيد عليه في الوثائق الرسمية للحركة الشيوعية العالمية • وجهود الاحزاب والمنظمات الديموقراطية الثورية لاجراء تحولات معادية للامبريالية تحظى بتأييد فعال من بلدان الاسرة الاشتراكية ومن الشيوعيين في العالم كله •

وكما نعلم فان البلدان ذات المنحى الاشتراكي لا تستطيع لعدد من الاسباب أن تتخلى عن صلاتها الاقتصادية الوثيقة وصلاتها الاخرى مع البلدان الغربية المختلفة وبالتالي مع العالم الرأسمالي بأسره الذي يمارس على هذا النحو - وسيظل يمارس لبعض الوقت - تأثيرا ملحوظا على مختلف جوانب حياتها الاقتصادية والاجتماعية • ولكن هذا الامر لا يمكن الا أن يزيد من الاهمية التي يرتديها بالنسبة لهذه البلدان عامل التضامن والتأييد من القوىالتقدمية في العالم ، ولا سيما من الاشتراكية العالمية ، التضامن والتأييد المستندين الى الاممية البروليتارية

ان المجلة الاسبوعية ايتومبا ، المجلة المركزية لحزب العمل الكونغولي ،

تصوغ موقف هذه البلدان بوضوح اذ تقول « ان الاممية البروليتارية هـــو أفضل مصطلح للتعبير عن صلات التضامن الرائعة (بين الشعوب المضطهدة فى العالم والبلدان الاشتراكية ـ أحمد دانسوكو) • والامبرياليون وأتباعهم دفنوا الاممية البروليتارية مرات عديدة فى دعايتهم الماكرة • ولكن ماذا كانت النتيجة ؟ ان التضامن البروليتارى تجلى مرارا فى الآونة الاخيرة فى العـديد من أجزاء العالم• اذ أن أنجولا ـ جارتنا اللصيقة ـ خرجت ظافرة من وضعها الصعب بفضل التطبيق العملى للاممية البروليتارية ،وذلك رغم أنها محاصرة بقوى عدوانية رجعيه • وليس صدفه أن ممثلى البلدان والمنظمات ذات المنحى الاشتراكى فى أفريقيا الاستوائية ، الذين تحدثوا فى مؤتمـرات الاحـــزاب الشيوعية والاجتماعات المختلفة المعادية للامبريالية هتفوا بالاجماع وبوضـوح « تحيا الاممية البروليتارية » •

وفى كوناكرى فى ١٥ مارس ، وصف فيدل كاسترو الاحداث فى أنجولا لعشرات الالاف من الغينيين الذين اجتمعوا هناك بحضـــور اجوستينو نيتو ولويس كابرال وسيكوتورى ، قادة أنجولا وغينيا بيساو وجمهورية غينيا ، فقال ان أنجولا يحق لها تماما « أن تتجـــه الى الشعوب الثـورية فى طلب المساعدة ، وذلك لان الامبريالية قوية ولا يمكن لبلد صغير مثل كوبا وأنجولا أن يصد العدوان الامبريالى وحده وبدون مساعدة • والمعسكر الثورى موجود ، والحركة الثورية موجودة ، والاممية البروليتـــارية موجودة • واذا كانت الامبريالية تريد أن تعرف ما هى الاممية البروليتارية فان أنجولا خير مثـــال لها » •

وأعلن الرئيس نيتو فى خطابه فى بينارديل ريو معبرا عن شكره للشعب الكوبى وحزبه الشيوعى على المساعدة الاخوية التى قدمت لنضـــال الشعب الانجولى « اننا نود أن نؤكد هنا من جديد على اخلاصنا لمبدأ الاممية البروليتارية الذى جعل من الممكن تحويل صلات الدم والتاريخ المشترك الى قوة لا تقهر ، تحقق الحرية والاستقلال والسعادة لشعوبنا » •

وهذا الموقف المبدئى لا يعنى بأية حال أى تعصب انعـــزالى أعمى أو عزلة نظرية من جانب الدول ذات التوجه الاشتراكى فى أفريقيا الاســـتوائية فى نظرتها للقضايا القارية والعالمية الرئيسية • فهى تنتمى الى منظمة الوحـدة الافريقية حيث تتمسك بنهج معاد للامبريالية • وهذه الدول التى تحمـــرها التطلعات العميقة للجماهير الافريقية ، استطاعت أن تحبط جميع المحاولات

لدفع منظمة الوحدة الافريقية الى هذا الشكل أو ذاك من أشكال السياسة الموالية للامبريالية . وبالطبع فان منظمة الوحدة الافريقية تضم خليطا من القوى السياسية . اذ أن بعض البلدان المنتمية للمنظمة معرضة بشكل واضح للتأثير الامبريالى . وقد أظهرت الاحداث فى أنجولا واقع التناقضات الداخلية فى أفريقيا . ولكنها أظهرت فى الوقت نفسه الامكانيات العظيمة التى تتمتع بها البلدان التقدمية ،سواء فى القارة الافريقية أو فى المجال الدولى،لاحباط المؤامرات الامبريالية وتأمين الاستقلال الوطنى والتقدم على الطريق الى الاشتراكية .

ويمكن أن يقال الشىء نفسه عن حركة عدم الانحياز . اذ تشترك فيها بلدان اشتراكية مثل كوبا وفيتنام دون أن ترى أى تناقض بين التزامها بالاممية البروليتارية وجهودها المشتركة مع الاعضاء الاخرين لايجاد حلول للقضايا الدولية . وليس ثمة تناقض كهذا . ومن الامور المميزة أنه حتى أنظمة الحكم ذات التفكير المحافظ فى العالم الافرو آسيوى لا تحاول اثارة مسألة « عدم التوافق » بين السياسة الاممية البروليتارية وحركة عدم الانحياز .

وتؤكد الحقائق أن الاممية البروليتارية لا تتجاهل خصائص عصرنا ، كما أن واقع النضال الثورى المعاصر لم يستبعد الاممية البروليتارية . بل على العكس من ذلك فانها ما تزال حيوية الى أقصى درجة ، وتفتح الطريق الى سياسة تحالفات مرنة يمكن أن تتفاوت من حيث طابعها وعمقها .

أما فيما يتعلق بالنضال من أجل الاشتراكية فتجدر الاشارة الى احدى الموضوعات الاساسية للماركسية ، التى أكد عليها لينين : لم تتحول الاحلام الاشتراكية الى النضال الاشتراكى للملايين الا عندما ربطت اشتراكية ماركس العلمية الحاجة الى التحول بنضال طبقة معينة . فالاشتراكية خارج الصراع الطبقى اما عبارة جوفاء أو حلم ساذج » (المؤلفات الكاملة ، المجلد ٩ ، ص ٤٤٣) .

وتحالف حركة التحرر الوطنى فى أفريقيا الاستوائية مع الاسرة الاشتراكية بوصفها دعامتها وسندها الاساسى ، هو فى الواقع أحد الاشكال لربط « الحاجة الى التحول » بنضال طبقة معينة . وتظهر الحياة بشكل مقنع أن النظام الاشتراكى العالمى ، وهو المكسب والانجاز الرئيسى للطبقة العاملة ، ينير الطريق الرئيسى لتطور البشرية فى الحاضر والمستقبل ، ويمثل حصنا منيعا لنضال الشعوب من أجل التحرر الوطنى والاجتماعى .

●



التطور السلمى للثورة

بقلم : جورج انزونزا

العملية الثورية فى شيلى هى أول تجربة تطول فى التطور السلمى للثورة . وتنظر الحركة الشيوعية الدولية اليها باعتبارها حدثا يمكن أن يسهم تحليله بدرجة كبيرة فى اتقان الاستراتيجية والتكتيكات الثورية . ودراسة الصراع الطبقى فى هذه الفترة تفضى الى نتائج تغنى نظرية تطور الثورة بالوسائل السلمية ، وتوضح بدقة كم هى محدودة هذه الوسائل ، وكم هى وثيقة الصلة بالغرضية الماركسية اللينينية حول القدرة على استخدام كافة أشكال النضال .

وبالنسبة لنا نحن الشيوعيين الشيليين ، فان تقييما دقيقا للعملية فى مجموعها مع تحليل انتصاراتها وهزائمها يعتبر أمرا جوهريا لنجاح جهودنا الان وفى المستقبل على السواء . وما يزال هذا الواجب ، الذى جذب اليه الانتباه بعد الانقلاب مباشرة ، واجبا مهما كما كان على الدوام .

وتؤكد خبرتنا أن طرق الثورة ـ السلمية وغير السلمية ـ لا يمكن ولا ينبغى أن تعتبر قاصرة على هذا الطريق أو ذاك فحسب • واعتبارهما كقطبين متناقضين أمر خطر على العملية الثورية بأسرها •

وعندما كان ماركس يتحدث الى العمال الثوريين ، حذر الرجعيين « •• اننا سوف نتصرف ضدكم بطريقة سلمية حيث يكون فى امكاننا أن نفعل ذلك ، وبقوة السلاح عندما يصبح ذلك ضروريا » • وهذا التعريف للتكتيكات لم يفقد أى قدر من مغزاه اليوم • وأحد الامثلة الساطعة على مثل هذه النظرة الى تطور العملية الثورية ، عندما تعالج الطرق المختلفة الى السلطة وتدعيمها فى وحدتها الجدلية ، هو مفهوم لينين ، الذى وضع موضع التطبيق عام ١٩١٧ • ففى ابريل من هذا العام أشار الى امكانية التطور السلمى للثورة ، وبعد أحداث يوليو تحدث عن ضرورة الاعداد لهبة مسلحة ، وفى سبتمبر اعتبر التطور السلمى ممكنا مرة أخرى ودعا الى بذل الجهود من أجل تحقيق هذه الامكانية ، وأخيرا ، بعد ذلك بقليل خلص الى ضرورة قيام هبة مسلحة ، مما أدى فى الحقيقة الى انتصار أكتوبر •

واهتمام حزبنا بمشكلة التطور السلمى للثورة يرجع الى عهد بعيد • ففى الستينات قمنا بدراسة عميقة لهذه المشاكل ، مستفيدين من الاستنتاجات التى استخلصت من الخبرة السابقة لصياغة وتطبيق الفرضيات الماركسية حول الانتقال السلمى الى الاشتراكية بشكل خلاق • واكتملت فكرتنا بالتدريج حول كيفية اجتياز هذا الطريق بالفعل فى شيلى ، على أساس القوانين العامة للثورة والخصائص القومية للبلاد • واقترح الشيوعيون أن تصبح الطبقة العاملة مركز حشد للاغلبية ، لكافة القوى المعادية للامبريالية والمعادية للاوليجاركية ، حتى يمكن تشكيل حكومة قادرة على تنفيذ التحولات الثورية التى تتطلبها الازمة المتصاعدة للمجتمع الشيلى • وكان الهدف هو تنفيذ ثورة معادية للامبريالية ، معادية للاحتكار وزراعية هدفها البعيد المدى هو الانتقال نحو الاشتراكية • واذ حددنا مرحلتين استراتيجيتين للثورة فقد رسمنا خطتنا لوضعهما موضع التنفيذ كعملية ثورية واحدة متصلة . واستندت تلك الامكانية على الصلة المتبادلة الموضوعية بين أهداف المرحلتين ، وكذلك على الدور القيادى الذى يمكن للطبقة العاملة بل وينبغى عليها أن تقوم به فى تحالف عريض مع القوى صاحبة المصلحة فى التغيير • وأبرز حزبنا أن الازمة الثورية وشيكة الحدوث وأشار فى نفس الوقت الى ترابط العوامل الموضوعية والذاتية ، القومية والاممية ، التى قدتسمح لشعب شيلى بالاستيلاء على السلطة دون استخدام القوة المسلحة كالوسيلة الرئيسية للنضال • وأعطى ذلك دافعا قويا لتطور الحركة الجماهيرية ، ونطاقا أعظم لحشد أغلبية السكان حول الطبقة العاملة •

وكان على الحزب أن يوضح خططه • لقد كان عليه أن يدافع عنهاضد هجمات عديدة ويتغلب على سوء الفهم • وتمت البرهنة على الطابع الثورى

لهذا الطريق نظريا وفى التطبيق على السواء • ولتجنب أى سوء فهم أعطى تعريفا محددا لكلمة « سلمي » • فالتطور السلمى للعملية لم يكن يعنى أن طريق حركة الشعب يجب أن ينطلق فحسب فى اطار الاشكال القانونية البورجوازية • كما انه لا يجب أن يرتبط بالضرورة ، ناهيك عن كلية ، بالفوز فى الانتخابات والطريق السلمى (وقد سميناه كذلك الطريق «غير المسلح») لم يكن يعنى ، ولا يمكن أن يعنى التخلى الكامل عن استخدام القوة لازاحة الطبقات الرجعية من السلطة • فالثورة ، كما تحققنا ، تستلزم دائما القوة والقمع الاجتماعى ، رغم انها قد لا تتخذ على الدوام أشكالا مسلحة .

وفى كافة وثائق حزبنا اشير الى أن اختيار الطريق لايتوقف فحسب بل القرار الذاتى للثوريين . اذ ينبغى التنبؤ بالتغيرات فى الوضع والاعداد لها مقدما • وهذه الفكرة معبر عنها بوضوح فى برنامجنا لعام ١٩٦٩ • فبينما وضع التأكيد ، قبل ذلك ، على امكانية التطور السلمى للثورة ، « يعلن البرنامج الجديد » ، الان ، كما قال لويس كورفالان فى المؤتمر القومي الرابع عشر للحزب الشيوعى الشيلى ، « أن الثورة عملية معقدة تشمل كافة أشكال النضال التى يخوضها شعبنا ، وأن طرقها تتحدد وفقا للوضع التاريخى ، ولكنها ينبغى أن ترتكز بشكل ثابت على نشاط الجماهير • »

« وعلى هذا الاساس فان الحل الثورى ينبغى الا يرتبط مقدما بالضرورة بأى من الطريقين بشكل محدد • »

وهذا التقييم لم يرتبط بأى تغير فى التكتيكات التى تبنيناها ، ولكنه كان نتيجة لدراستها بشكل أفضل •

وفى ضوء خبرتنا يمكننا أن نرى أنه لا بد من اجراء دراسة أعمق لمفهومى الطريقين « السلمى » و « المسلح » ، وأنه يجب أن يزال من حولهما أى غموض ، وانه ينبغى ادراك أنهما لا ينتميان الى مجال الاستراتيجية وانما الى مجال التكتيكات ، التى تتغير تبعا للظروف • وينبغى تحليل الخط السياسى وفحصه من زاوية الصلة المتبادلة والوحدة الجدلية لمكوناته • وكما أشرت من قبل ، فان رأينا حول هذه النقطة المرتبطة بالجدل قد أصبح أكثر تحديدا • بيد أنه ما يزال هناك اتجاه لاضفاء طابع مطلق على الطريق السلمى • وقد أشرنا اليه أحيانا على أنه « القناة الطبيعية » ، وأخذ عديد من الناس الفرضية الصحيحة التى تقول بأنه قد يكون من الضرورى فى مرحلة معينة اتباع « خط واحد فحسب » ، على أنها تعنى أن الطريق الذى كنا نتبعه فى اللحظة المعينة يمكن أن يكون ذلك الخط الواحد •

لقد قال لينين ان الحزب الثورى يجب أن يكون قادرا على اجادة استخدام كافة أشكال النضال • وأكد ، مع ذلك ، على أن المرء ينبغى ألا يخلط بين

« الاعتراف الرئيسي ، من حيث المبدأ ، بكافة وسائل النضال ، وبكل الخطط والاساليب ، شرط أن تكون ملائمة ، وبين الحاجة فى لحظة سياسية معينة الى الاسترشاد بخطة يلتزم بها بدقة ... » (المؤلفات الكاملة ، المجلد الخامس ، ص ٣٩١) .

وعندما تكون فى خضم النضال ، فلن يكون من السهل دائما التوصل الى قرار عملي . فعليك أن تضع فى اعتبارك أشكال النضال التى يمليها الوضع الموضوعي . لقد لاحظ لينين ذلك فى أيامه ، وبرز بجـــلاء خاص فى أحداث شيلى .

وآكـد لينين « ان كل شكل من أشكال النضال يتطلب تكنيكا وجهـــازا يتفق معه . » وعندما تجعل الظروف الموضوعية من النضال البرلماني الشكل الرئيسي للنضال ، تصبح سمات الجهاز الخاص بالنضال البرلماني بالضرورة ملحوظة أكثر فى الحزب . (المؤلفات الكاملة ، المجـــلد ١١ ، ص ٣٥٤) . وتعاظم مثل هذه السمات أمر خطير بمعنى أنه يمكن أن يعرقل التغير الماهـر للتكتيكات الذى يتطلبه تغير فى الوضع ، ويمكن لهذا الخطر أن يقـلل فقط بعمل يقظ ومدروس من جانب القيادة والحزب بأسره . ولقـــد كنا يقظـين ومدققين ولكن ذلك لم يكن كافيا .

ورغم بعض الاخطاء العارضة ، فقد ساعدت الفرضيات النظرية الاساسية ذات الطابع الاستراتيجي والتكتيكي جزئيا والتى وضعها الحزب ، على تعبئة الجماهير العريضة فى الكفاح من أجل الاهداف الثـــورية . ولقـــــد خلقت الوسائل المسلحة في الاساس الظروف التى انضجت الوضع الثورى المتطور. وأوضحت الممارسة أن الخط السياسى الذى حدد بشكل سليم الاعداء الرئيسيين واتجاه الضربة الرئيسية وأكد أساسا على تطــــوير النضـــال الجماهيرى ، وكان موجها الى الوضع السابق على الانتخابات ، كان من الممكن أن يؤدى الى النصر . وساعد اتباع هذا الخط ، من خلال المعارك الطبقيـــة العنيدة فى جميع مجالات النشاط الاجتماعى ، تحالف الوحدة الشـعبية على الفوز بمنصب رئيس الجمهورية . وأتاح انتصار ١٩٧٠ للحكومة الثـورية الوصول الى السلطة (أو بالاخرى السلطة الجزئية) بمســـــاعدة الآليـــة الانتخابية البورجوازية وقوانين الديموقراطيـــة البورجوازية . وهـــــكذا أصبحت نظرية لينين عن الثورة حقيقة .

فهل يعنى ذلك أن الانتكاسات التى أعقبت ذلك تبرهن على استحالة القيام

بثورة بالوسائل السلمية (كما يقول الان أيديولوجيو البورجوازية الكبيرة والصغيرة) ؟ ان تحليلا علميا حقيقيا لا يبرر بالتأكيد هذا الاستنتاج . وفي نفس الوقت ، فعند تحليل هذا الوضع فاننا نرى الخطوات التي كان من الواجب اتخاذها ولكنها لم تتخذ أو لم تتخذ بشكل فعال وحازم بما فيه الكفاية لاستغلال الميزة التي كسبت بالفعل بالوسائل السلمية .

والاستنتاج العام التالي يمكن الخروج به كذلك . أن التطور السلمي للثورة هو عملية تكتمل فحسب عندما تحسم في النهاية مسألة السلطة ، وعندما تستبعد امكانية استعادة سلطة الطبقات القديمة ، وعندما تكون الديموقراطية الجديدة وقيادة المجتمع الجديدة قد أقيمت بشكل حاسم . ومن الممكن تحديد أطوار معينة في هذه العملية . ان كسب القوى الشعبية للسلطة (وفي البداية السلطة الجزئية فحسب) تكمل الطور الاول . ثم تأتي فترة حل مشاكل اليوم التالي – تأكيد المكاسب الثورية وتوطيد القوى ، عندما تصبح المسألة المطروحة في جدول الاعمال هي « من الذي سيفوز ؟ » والشروط العامة اللازمة للانتصار في كلا الطورين موجودة ، لكن الضغط على الحركة الثورية في كل منها يختلف . وقد تكون الرجعية عنيفة لدرجة أنها تفرض الحاجة الى استخدام القوة المسلحة الثورية . وهذا يعني أن العملية الثورية في الطور الثاني يجب أن تتبع طريقا مختلفا عما أتبعته في الطور الاول . بيد أن ذلك لا يلغي ، من ناحية ، الخطوة الاولى ، الانتصار الاول ، ومن الناحية الاخرى، فان فرص الرجعية لاثارة حرب أهلية تتقلص اذا ماقام الثوريون بعملهم على نحو أفضل .

وتشير خبرة شيلي حتى عام ١٩٧٠ ولفترة معينة بعد ذلك الى أن التطور السلمي للعملية الثورية هو أكثر الطرق المقبولة ، اذا ما أتيحت الفرصة ، وحينما توجد هذه الفرصة فقط بالطبع . وفي وضع ثوري فحسب فان غياب الظروف للتطور السلمي بالوسائل السلمية في الظروف الحالية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات الجوهرية التي طرأت في العالم منذ انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى . ونمو هيبة البلدان الاشتراكية يجعل هذه الامكانيات أكثر وأكثر واقعية . ويصبح أكثر صعوبة على الامبريالية أن تصدر الثورة المضادة ، وأن تشتبك في تدخل مسلح مباشر سوف يرد عليه باستخدام القوة الثورية المسلحة . وانتصار الثورة الفيتنامية ، الذي وجه ضربة خطيرة لتصدير الثورة المضادة ، هو رمز لعصرنا . وهذا صحيح كذلك بالنسبة للانتصار في كوبا ، الذي أوضح ، بغض النظر في أي شيء آخر ، أن تلك الاوضاع لا يمكن للامبريالية فيها أن تتدخل بنجاح بقواها الخاصة . ورغم أن كلا الثورتين تضمنتا نضالا مسلحا حادا ، فانهما تؤكدان مع ذلك أن وجود الظروف الدولية اللازمة يمنح الثورة طريقا سلميا في حالة اذا ماترابطت العوامل الدولية مع العوامل القومية .

وأكدت أحداث شيلي كذلك من جديد حقيقة أن تأثير العوامل الدولية

يتوقف لدرجة كبيرة على الموقف الذى يتخذه القادة السياسيون للعملية الثورية ، وعلى قدرتهم على استخدام هذه العوامل كرافعة ، وعلى موقفهم من المساندة التى تكون البلدان الاشتراكية مستعدة تماما لتقديمها للحركة التقدمية دون ان ترتبط بأية شروط .

وتؤكد بعض الجماعات على مصاعب الانتقال السلمى الناجمة عن سيطرة الامبريالية فى أمريكا اللاتينية . وهى تركز الانتباه على الوحشية التى تدافع بها الامبريالية عن « احتياطيها الأستراتيجى » . ويضيفون الى ذلك الحجة القائلة بأن الموقع الجغرافى يعتبر عاملا له أهميته السياسية . ونحن نتناول هنا بالتأكيد الحقائق الواقعية ، ولكن من الممكن تعويضها وأكثر ، اذا ما توجهت الحركات الثورية بحزم نحومساندة قوى الاشتراكية القائمة ونحو التضامن الاممى . وتلك مسألة هامة للغاية من وجهة نظر المبدأ والممارسة . وليست العزلة عن البلدان الاشتراكية ، وانما على العكس ، تدعيم الصلات معها ، هو الذى يحسن من فرص نجاح الطريق السلمى ، أو من فرص أى نجاح للثورة على الاطلاق ، بغض النظر عن الطريق الذى تسلكه .

ويعتبر الوضع الدولى الجديد أحد المبررات الرئيسية للتأكيد العام القائل بأن الثورة السلمية اليوم تواجه فرصا أفضل . ومع ذلك ، فان التحسن فى ميزان القوى العالمى لا يشير الى الاستنتاج القائل بأن هذا الطريق يجب أن يتبع على الدوام فى كافة الظروف . والامكانيات الحقيقية للنجاح فى هذا الطريق ، الامكانيات التى كانت تعتبر فى الماضى محدودة للغاية ، هى أفضل الان لدرجة ما .

ومن ناحية أخرى ، توضح التجربة الشيلية أن الامبريالية قد كيفت تكتيكاتها مع الظروف العالمية الجديدة وتوصلت الى بديل عملى للتدخل المسلح المباشر كوسيلة لانهاء العملية الثورية . ونعنى بذلك العمل فى مجال الاقتصاد ، والعلاقات الدولية ، والايديولوجية ، والقوات المسلحة ، وهكذا . وتقدم شيلى ثروة من المواد لدراسة هذه الاساليب . ويخرج تحليلها المفصل عن نطاق هذا المقال ، ولكن يجب أن نشير الى أن النجاح الذى حققه الثوريون فى مقاومة هذه الاساليب انما يرتبط بمسألة علاقتهم الوثيقة بالبلدان الاشتراكية ، واستنادهم الى التضامن الاممى ــ وهو الشىء الذى لم يتوفر لدينا بدرجة كافية .

واذا ما تشابكت العوامل الدولية والقومية بشكل وثيق ، فان مفتاح نجاح العملية الثورية يكمن دون شك فى العوامل الداخلية . وفى ظروف شيلى ارتكزت الثورة على كسب أغلبية كبيرة متحدة حول الطبقة العاملة . وكما نعرف فان الانتصار فى انتخابات ١٩٧٠ الذى جعل بالامكان تشكيل حكومة الوحدة الشعبية لم يكن يحظى بمساندة الاغلبية المطلقة ، وانما بمساندة ٣٦٪

من الناخبين فحسب . وقامت الحكومة بواجباتها بعد صراع طبقي حاد استمر لشهرين . وخلال هذا الصراع أمكن لتحالف الوحدة الشعبية أن يحبط العملية السرية الاولى للامبريالية ، التى انتهت الى محاولة فاشلة للقيام بانقلاب . وكسبت الوحدة الشعبية أغلبية الجماهير وأجبرت العدو الطبقى على اتخاذ موقف الدفاع . وبدون ذلك ما كان من الممكن أن يكون هناك احترام لنتائج الانتخابات وما كان من الممكن كسب الصراع من أجل السلطة .

وهكذا فلدينا أساس يستند الى الحقائق لاعتبار الانتصار فى الانتخابات كخطوة ذات أهمية كبيرة ولكنها لم تكن ضمانا كافيا لان تحترم الاوليجاركية والامبريالية ، التى ماتزال تحتل مواقع مسيطرة فى المجتمع ، التعبير عن ارادة الشعب . ونحن نعتقد أن مكاسب الوحدة الشعبية لم يحددها مجرد الفوز فى الانتخابات ، وانما النضال قبل وبعد الانتخابات .

وبينما كان الشرط الاساسى للانتصار الاولى هو خلق أغلبية مجربة وفعالة لتحقيق الاهداف العاجلة ، كان الشرط الحاسم لاكمال العملية هو توسيع هذه الاغلبية ، وتوطيدها وتنشيطها . وكتب الرفيق لويس كورفالان فى ذلك الوقت : « ان المهمة الاولية الان هى تدعيم وحدة الشعب ، التى يمكن ويجب أن تصبح قوة لا تقهر فى تقدم الثورة الشيلية ومصالح الطبقات والاقسام المختلفة من السكان ، وعزل الرجعية ،واحباط مخططاتها التخريبية ، ومنع التدخل الاجنبى ، وصد الضغط الامبريالى ، وزيادة المساندة العريضة للحكومة .

وتلك مهمة حاسمة ، ويجب تحقيقها فى أقرب وقت ممكن » .

وكان لابد من العمل لتغيير توازن القوى غير المستقرة وغير الحاسم لصالح الشعب لكى يصبح حاسما . وكان لابد من الاستفادة من مواقع السلطة التى تم كسبها بالفعل ، كما كان لابد من القيام بالاجراءات الحكومية اللازمة من هذه المواقع . وكان ذلك شرطا جوهريا لتدعيم سلطة الشعب الحقيقية ، وللاكمال الظافر للثورة الديموقراطية والانتقال السريع الى الثورة الاشتراكية . وكان هذا هو الشرط الرئيسى لتحقيق الاهداف الثورية بوسائل سلمية ، ولمنع العنف الرجعى .

والمشكلة الرئيسية بدون شك ، كما أشرنا من قبل ، هى التوصل الى وحدة عمالية صغيرة ، وتجميع حولها ، وتحت قيادتها تحالف قوى للاقسام الوسطى من السكان ، وفوق كل شيء الفلاحين ، وكذلك الفئات الوسطى العريضة لسكان المدن ، الذين لهم فى شيلى وزن اجتماعى هام ، فى الوقت الذى ينبغى فيه تحييد البرجوازية الوطنية . والفئات الوسطى ، كما نعلم ، هى بين قطبين ، القطب الثورى والقطب المعادى للثورة ، ولديها اتجاه ــ أولا اقتصادى ، ثم سياسى وأيديولوجى ــ للتذبذب بين هذين

القطبين . والقطب المعادى للثورة فى المجتمع الشيلى تمثله الاوليجاركية المالية وأوليجاركية الارض والامبريالية ، وعلى الطبقة العاملة كى تضمن النصر أن تبذل كل ما فى وسعها لتعزلهم . ولديها دائرة واسعة للغاية من الحلفاء الاساسيين والمحتملين . بيد أن هذه الفرصة لم يستفاد منها بشكل كامل . وعلى العكس ، فمع تقدم الثورة أصبحت الطبقة العاملة معزولة بشكل ملحوظ ، وخاصة فى وقت الانقلاب ، وكانت هذه العزلة ، فى الحقيقة ، العامل الرئيسى فى هزيمتها . ولم تفشل الطبقة العاملة فى كسب حلفاء أقوياء ، ولكنها لم تنجح فى جذب دائرة واسعة منهم بما يكفى لضمان النصر .

ودارت معارك عنيفة حول هذه المسألة الحاسمة طوال السنوات الثلاث من نشاط حكومة الوحدة الشعبية ، ولعبت العناصر اليسارية دورا سلبيا للغاية ، من وجهة نظر مصالح الطبقة العاملة ، فأعمالها غير الصائبة ، والتى صدرت عن أفكار خاطئة عن طبيعة الثورة الشيلية واستغلت على نطاق واسع من جانب الامبريالية والرجعية ، اثارت القلق أولا ثم الذعر بين الفئات الوسطى العريضة .

ومن الواضح أن فى مقدور المرء أن يكسب غالبية الشعب فحسب عندما توضع مهام لها صلة وثيقة حقا بالمرحلة المعنية من الثورة وبالوضع السياسى المعين . ويعنى ذلك العثور على مفتاح كل مرحلة واتخاذ موقف مسئول على أساس النتائج المستخلصة . وفى نفس الوقت يمكن للطبقة العاملة أن تصبح بؤرة للوحدة وتنشر نفوذها الى الفئات الوسطى ، اذا ما استطاعت ، فى مواصلة لخطها السياسى العام ، أن تاخذ على عاتقها الدفاع ليس فقط عن مصالحها الخاصة وانما أيضا عن المصالح الجوهرية لهذه الفئات الاجتماعية وتطور قوتها الدافعة الثورية . وتلك هى الاسس التى كان من الواجب أن تعمل وفقا لها سياسة الحكومة وقوى الوحدة الشعبية لكى تكسب الحلفاء الى صفها ، وتدعم التحالف ، وتمنع الرجعية فى نفس الوقت من التاثير على الفئات التى أراد الطرفان أن يكسباها الى صفهما .

واذا ما حللنا الاحداث من هذه الزاوية ، لامكننا أن نرى انه الى جانب المنجزات الهامة ، التاريخية بحق ، مثل تأميم مناجم النحاس الهامة ، والاصلاح الزراعى ، وخلق قطاع تملكه الدولة فى الاقتصاد ، كانت هناك

نقاط ضعف واضحة فى العملية الثورية الشيلية . وكانت هناك مجموعة من المشاكل المعقدة لابد من معالجتها فى الوضع المعتاد الذى خلفه الحصـــار الاقتصادى الامبريالى . وهذا يعنى انه حتى التغيرات الثـــورية التى تم تنفيذها لم يمكن استغلالها الى الدرجة التى تطلبتها الظـــروف . وأدى التفكك فى قيادة التحالف السياسى الى انحرافات يمينية و «يسارية» . وكانت هناك جوانب قصور فى السعى الى الديموقراطية الحقة التى كان لابد وأن توحد تلك القوى التى لها مصلحة موضوعية فى التغيير. ولم تواجه المخططات الرجعية على الدوام . بل على العكس، فقد طورتهـا الصحافة بنشاط ، تلك الصحافة التى كانت تحت سيطرة الرجعية ،والتى بمساعدتها هوجمت الحركة الشعبية والحكومة بوحشية لم تعهدها شيلى . وكل هذه العوامل عرقلت توطيد الاغلبية .

بيد ان كسب الاغلبية لم يكن كافيا . فسلطة الاغلبيـــة كان لابد وأن تستخدم للتغلب على العدو فى كافة المجالات . وكما كتب لينين « .. فى زمن الثورة ليس بكاف تأكيد ارادة الاغلبية ـ اذ يجب عليك أن تبرهن أنك أقوى فى اللحظة الحاسمة والمكان الحاسم ، يجب عليك أن تفـــوز » . (المجلد ١٥ ، ص ٢٠١) . وينبغى على الثورة أن تكون قادرة على الدفاع عن نفسها .. والسلاح الرئيسى فى هذا الدفاع هو الحالة الجـــديدة التى ينبغى على الثورة أن تخلقها . وفى اطار الانتقال الســلمى يؤدى ذلك الى نشأة بعض المشاكل المعقدة للغاية ، التى تكشف من جديد عن الوحـــدة الجدلية للطرق الممكنة للثورة .

ان تطور العملية الثورية الشيلية عبر الطريق السلمى ، كما أشرنا من قبل ، قد أعطى الحركة الشعبية سلطة جزئية . وبرهن هذا النجاح ، من ناحية ، على قوة الحركة الشعبية ، ومن الناحية الاخرى ، على عجزها فى تلك اللحظة عن كسب سلطة الدولة الكاملة .

وليس هنـــاك سبب يدعو للاعتقاد بأن مثل هذا الوضع لابد وأن يكرر نفسه فى أية ثورة تتطور وفق خطوط ســـلمية . ومن حيث المبدأ ، فمن الممكن « فى الايام الاولى » الاستيلاء على كافة المواقع المسيطرة أو على الاقل كل السلطات المدنية فى جهاز الحكومة (التنفيذى والتشريعى) . بيـد أن ذلك سيظل جهاز الدولة القديم وفى كافة الاحتمالات سيكون هناك فى داخله وبالتأكيد فى خارجه أجهزة سلطة لاتسيطر عليها الثورة . وسيكون الجهاز بكامله ، كما أوضحت التجربة ، عازفا لدرجة كبيرة عن تنفيذ التحولات وتطبيق القمع اللازم فى مثل هذه الحالات ، حتى تجرى تغييرات جوهرية فى مضمونه وشكله . والعامل الحاسم هو المقرطة العميقة لجهاز الدولة ، وخلق ميكانيزمات تفرض الاشراف الشعبى الحق على عمل الدولة ، ونقل أكبر عدد ممكن من سلطاتها الى الجماهير . والخبرة الايجابية المكتسبة فى

هذا المجال ، وعلى سبيل المثال ، في الرقابة على التموين ، وتوزيع وتحديد أسعار السلع الاساسية ، تقـــدم صورة مقنعة للامكانيات القائمة فى هذا المجال .

وأحد جوانب هذه المشكلة ، كما طرحت فى مقالات أخرى فى هذه السلسلة ترتبط بمراعاة الشرعية البرجوازية ، التى سمحت بكسب السلطة فى المحل الاول . وقد بدت هذه المشكلة ضخمة للغاية فى شيلى على وجه التحـديد لأن الحركة الشعبية قد كسبت السلطة التنفيذية فحسب ، بينما احتفظ معارضوها بمواقع قوية فى أجهزة أخرى لسلطة الدولة : البرلمان ، والاجهزة التشريعية ، وأجهزة الشرطة ، وغيرها . وخلق هذا الوضع الفريد حواجز أمام تحرير القوانين الجديدة التى كانت هناك حاجة اليها لتدعيم المقرطة الحقيقية والاصلاحات الثورية . وعلى أساس خبرتنا الخاصة ، نستطيع مع ذلك أن نخرج بالاستنتاج القائل بأنه بفضل المكاسب الديموقراطية التى حققتها الطبقة العاملة والشعب خلال مجرى النضال السابق بأسره والتى تعتبر أحد العوامل الهامة فى ضمان التطور الســـلمى للثورة ، يستطيع الثوريون بالعمل من مواقعهم فى هيئات الدولة أن يستفيدوا بشكل فعـال من التشريع القائم . وينبغى أن يرتبط استخدام الجهاز التشريعى بالهجوم النشط من جانب الجماهير . وقد برهن تاميم الاحتكارات الـكبيرة على وجود مثل هذه الامكانيات .

ورغم كل ما قلناه ، فان خبرتنا تشير الى أن نضال الجماهير ، حتى فى ظل الحكومة الشعبية ، لا يمكن حصره فى الحدود الضـيقة للغـاية للتشريع السابق لانه لا يوجد مكان داخل هذا الاطار لكل النشاط الثورى الذى نحتاج اليه .

ويقودنا ذلك الى الاستنتاج القائل بأنه لابد من وجود تنظيم موحد يجسد سلطة الشعب التى تولدت « من أسفل » . وقد بدأت محاولات حل هذه المشكلة بشكل تلقـــائى بدرجة أو أخرى فى شيلى . ومن تجربة تشكيل مجالس للتموين والاسعار انتقلنـــا الى اقامة هيئات أخرى تضم ممثلى الجماهير . غير أن تلك العملية لم تصل الى حد تشـكيل هيئات جديدة لسلطة الدولة . وفى نفس الوقت لم نتمسك بضرورة اقامة بعض التنظيمات الخاصة . وفى عديد من البلدان ، ربما تصبح أحد التنظيمات القائمة جهاز سلطة الدولة المطلوب . وكمـــا أشار لينين فى عصره : « لقـد اقتربت البروليتاريا ، وسوف تقترب من هذه المهمة الفريدة بطرق مختلفة » . وعندما حلل الوضع الفعلى فى عصره واصل لينين يقول : « فى بعض أجزاء روسيا تضع ثورة فبراير ــ مارس السلطة بكاملها تقريبا فى يدها . وفى أجزاء اخرى ربمـــا تبدأ البروليتاريا ، بطريقة « اغتصابية » فى تشكيل وتطوير ميليشيا بروليتارية . وفى أجزاء أخرى ، ربمـــا سعت لاجراء

انتخابات فورية لاجهزة الحكومة المحلية المدنية والريفية على أساس الاقتراع العام ، الخ ، لكى تحولها الى مراكز ثورية » (المجلد ٢٣ ، ص ٣٣١) .

الشيء الرئيسي ، اذا هو التأكد من أن الشعب يستطيع التعبير عن ارادته وممارسة السلطة « من أسفل » بشكل فعال ، وأنه يشارك بصورة مباشرة فى بناء الديموقراطية الجديدة . وبدون ذلك لا تستطيع « السلطة التى فى القمة » تنفيذ مهامها الثورية فى مواجهة معارضة مريرة من جانب الرجعيين .

وفى شيلى ارتكبت أخطاء فى هذا المجال . ولم يكن هناك وضوح ووحدة كافية بين الثوريين فيما يختص بنوع الدولة التى يجب خلقها ، أو شكل ومحتوى الديموقراطية . وأدى هذا الغموض الى التردد الذى وجد تعبيره سواء فى انكار الحاجة الى أى دكتاتورية (مما أضعف بالضرورة الحملة من أجل تحويل الدولة البرجوازية) ، وفى السعى الى اقامة الدكتاتورية البروليتارية على الفور ، التى كانت هناك افتقار الى الظروف المناسبة لاقامتها فى تلك اللحظة ، والتى كانت تعنى قفزة الى فراغ وربما أدت الى عزلة الطبقة العاملة . وهذا الافتقار الى الوضوح خلق نوعا من الفوضى ، لان الضعف فى النظرية الثورية يعنى ضعف العامل الذاتى ، ضعف أى تأثير موجه لجهود الجماهير من أجل تدعيم حكومة الشعب .

ان الاكمال الناجح لاى طريق ثورى لابد وأن يستلزم حل المشكلة الخاصة لاقامة توازن مناسب للقوات المسلحة . وعناصر التكتيكات التى صاغها ماركس وانجلز ولينين معروفة تماما . ونحن نعرف أقوالهم التى تشير أساسا الى طريق النضال المسلح . ودون الدخول فى تحليل مفصل ، يمكننا القول رغم ذلك أن كل هذه العناصر لابد وأن تؤخذ فى الاعتبار عند وضع مفهوم للثورة وفق خطوط سلمية . ومثل هذا النوع من التطور لا يفترض مقدما انتفاضة مسلحة أو حربا أهلية ، ولكن يجب الاهتمام بالتوصل الى توازن للقوى موات للثورة ، وعلى وجه التحديد بهدف منع الرجعيين من اثارة نزاع مسلح .

ومن الواضح أن أحد العوامل الحاسمة هو الوضع فى القوات المسلحة والقوى اللازمة للمحافظة على النظام العام . فكيف عالجنا هذه المشكلة فى شيلى ؟ .

خلال المرحلة الاولى ، وحتى نهايتها الظافرة عام ١٩٧٠ ، حاولنا ترتيب الأمور حتى لاتتصرف القوات المسلحة ضد الحركة الشعبية ، وبذلك تخلق الظروف التى يصبح فيها انقلاب رجعى ممكنا . وحينما فعلنا ذلك اعتمدنا على التقليد الذى يتمثل فى أن القوات المسلحة لا تتدخل فى السياسة

الحزبية (وهو الخط الذى التزمت به لدرجة أو اخرى حوالى أربعين عاما)، وعلى القـــوى داخل الجيش المخلصة للدستور والتى تتجه الى الاعتراف بالانتصار الشعبى الذى تحقق فى الانتخابات .

وأكدنا حقيقة أن القوات المسلحة الشيلية لا ترتبط مباشرة بالاحتكارات الكبرى[٥] ، وأن الضباط يأتون أساسا من الفئات الوسطى ، التى عانت بنفسها من آثار الازمة ، وأن صـــغار الضباط وضباط الصف والجنود يأتون من الطبقة العاملة أو الفلاحين ، من أفقر أقسام السكان . وقلنا أن القوات المسلحة لا تستطيع لذلك أن تظل لامبالية حيال عملية التحويل .

وفى نفس الوقت أشرنا الى أن ازدياد عمق الازمة يخلق وضعا جديدا . « لقد أصبحت حقيقة ، مثـلا ، أن القوات المسلحة تمثل عاملا جديدا فى السياسة القومية . ويمكن القول بأن فترة عدم اشتراك القوات المسلحة فى الحياة السياسية تقترب من نهايتها » (لويس كورفالان ، كامينو دى فيكتوريا ، ص ٣١٥) . وأضـاف : « ينبغى أن يضع المرء فى الاعتبار بالطبع الظروف التى تم فيها بناء القوات المسلحة ، وبخاصة حقيقة أنه فى العقود الاخـــيرة عانى تدريبهم المهنى من تأثير البنتاجون » (المرجع السابق ، ص ٤٣٥) .

وربما نؤكد على ما نعتقد ، ان الاتجـــاه الرئيسى لضمان عدم تدخل القوات المسلحة أولا وقبل أى شيء ، وهو ما أطلقنا عليه « حيـادها » كان سليما ، تماما مثلما بالنسبة لنا أن نستند على تقاليد ديموقراطية معينـة قائمة واعتبارات للتركيب الطبقى للقوات المسلحة . ومع ذلك ، فاننا نرى الآن بوضوح أن ذلك ليس كافيا تماما ، بالاضافة الى أن سياستنا فى هذا المجال قد ارتكزت على افتراضات نظرية معينة لا أساس لها .

فعلى سبيل المثال ، اعتبرنا « مهنية » القـــوات المسلحة شيئا قيما ، شيئا يمكن أن يعتمد عليه المرء لمحاولة منع العمل المعـادى للشعب . وفى الحقيقة ، فان هذه السمة لا تساعد بأى حال على تقوية المواقع التقدمية فى القوات المسلحة . وعلى العكس ، فانها تتجه الى جعلهـا أكثر عزلة عن الشعب ومشاكله . ويخلق تشجيعها عادة ذهنية تضع « النزعة المهنية » فوق أى شيء آخر وتأخذ مكان المواقف الطبقية التى يحـــددها الاصـل الاجتماعى للجنود .

لقد أوضحت التجربة الشيلية أنه بينما كان « التحييد » ضروريا وكافيا

كخطوة أولى ، للوصول بحكومة الوحدة الشعبية الى السلطة ، فان اكمال العملية الثورية يفرض مطالب من نوع مختلف . ان نزعة الحياد طور انتهى عهده . ولا يمكن أن تكون بطبيعتها شيئا آخر . ومع مرور الوقت ، لابد من حل التناقض في اتجاه أو آخر ـ لصالح الثورة أو لصالح معاداة الثورة . وهكذا ، فلابد خلال مجرى العملية من ايجاد حل لمسألة كسب القـــوات المسلحة الى جانب الشعب عن طريق مقرطتها الكاملة ، ومن الممكن تحقيق ذلك فقط نتيجة لمواجهة مريرة للغاية على كافة الجبهات .

وهنا يتضح بشكل كامل الجدل الذى اكتشفه ماركس بين الثـورة وبين العداء للثورة . والمطالب التى تواجه الثورة تتزايد مع تقدمها ، لان الثورة كلما أثارت معارضة حادة متزايدة من جانب القوى المعادية للثورة . وبالتالى ، فالاشياء التى كانت كافية خلال المراحل الاولى لا تكفى فيما بعد .

وتوضح التجربة أنه لابد من بذل جهود دؤوبة لتحويل القوات المسلحة ، مع استخدام كافة الوسائل المقبولة ، ونحن نكرر ، أن الوسيلة الرئيسية هى من خلال اشاعة الديموقراطية بمساعدة النفوذ المتزايد الذى تمارسه الطبقة العاملة والشعب على القوات المسلحة . وقد اتخذت خطوات معينة فى هذا الاتجاه . والى حد ما فقد تحققت عملية جذب العســـكريين الى المسعى من أجل تحويل البلاد ، وســاعد ذلك على توثيق صلاتهم بالشعب واعطائهم فهما لمشاكل الشعب . وبعض العسكريين النظاميين ذوى العقلية الوطنية اتخذوا موقفا طيبا فى جهــاز الدولة ، فى الوضع المعقد فى أكتوبر ١٩٧٢ ، مثلا ، وخلال المحاولة المعادية للثورة ، كان تحالف الحـــركة الشعبية مع الاقسام الوطنية فى القوات المسلحة هـو الذى ضمن انتصار الشعب . وبالاضافة الى ذلك ، ينبغى أن نقول أن النواقص التى ظهرت فى هذا المجال لم تكن بسبب أية قيود دستورية ، وانما كانت ترجع الى أخطاء غير مقصودة من جانب القوى الثورية . وهنا ، أيضا ، لعب العنصر اليسارى ضيق الافق دورا سلبيا .

وخلال تلك الفترة قلنا : « ان المؤسسات العسكرية ، كذلك ، تحتــاج الى التغيير ، لكن هذا التغيير لا يجب ان يفرض عليها ، وينبغى أن يبادر به العسكريون ، كمسألة نابعة من اقتناعهم الخاص » . وهذا التأكيد من الواضح أنه لا يأخذ فى حسابه كافة جوانب المشـــكلة . فلكى يتحقق التغيير لا يكفى أن يبدأ العمــــل داخل الجيش وحده . وينبغى أن يكون هناك نضال للقوات المسلحة كذلك ، آت من الخارج . وينبغى خوضه بوسائل مناسبة سواء فى اطار النضال الثورى المســـلح أو فى اطار التطور السلمى الثورى . وكما يقول الاستراتيجى الفيتنامى فونجو ين جياب ، فان جوهر

قانون القوة الثورية يكمن فى الربط بين القوى السياسية والقوات المسلحة. وينطبق ذلك على أى طريق ثورى .

وكما أشرنا من قبل ، فقد حققنا بالفعل بعض النجاح على هذا الطريق . ولكننا لم نفعل كل ما نحتاج لعمله أو كل ما كان يمكن عمله . اننا لم ننجح فى كسب الجيش الى جانب الشعب ، أو فى ضـــــمان توازن موات للقوات المسلحة فى جوانب أخرى ، وعندما قلب ميزان القوى السياسية أدى ذلك الوضع الى أزمة .

واذا ما درسنا فحسب نتائج خبرتنا ، لامكننا ان نؤكد ، كما يفعل بعض الناس ، اننا نناقش مشكلة لا حل لها ، وأن نزاعا مسلحا أمر لا يمكن تجنبه على الدوام . ومن ناحية أخرى ، فاذا مادرسنا تطور ثورتنا فى مجموعها، فستكون النتيجة مختلفة : اذ من الممكن حل المشكلة فى ظروف تتبع فيهـا العملية الثورية طريقا سليما فى الاساس ، وكلما كانت الحركة الثورية افضل استعدادا للدفاع عن مكاسبها فى كافة المجالات ، كلما أمكن حل المشكلة .

لقد كانت الثورة فى شيلى هزيمة مؤقتة . ولكن هذا لا يعنى ، رغم ذلك، انه لم يبق شىء من النجاحات التى تحققت بفضل الحكومة الشعبية ،ذلك المخلوق التاريخى العظيم لشعبنا . ان جهود الرجعية لانكارها لم تؤد الى أى نتيجة . والمقارنة بين الماضى والحاضر جلية للغاية لدرجة أن كثيرا ممن وقفوا حتى الامس القريب بعيـــدا عن الحركة الشعبية أو حتى تصرفوا ضدها ، يزداد اقتناعهم اليوم بالحاجة الى الوحدة مع هذه الحـــركة . والتحليل الدقيق لأحداث شيلى والتقييم العادل للتقدم العظيم الذى حققته الجماهير فى تلك الفترة يشجع على الوحدة كذلك . وسياسة الحزب تنضج على أساس تمثل عميق لدروس الماضى ، مما سيساعده على تخطى المصاعب الحالية ليقود فى ثقة فى المستقبل القريب المحاولة من أجل دفع النضال .

●



حلف الأطلنطى يعارض الانفراج

بقلم : بيتر بوشول

فى الولايات المتحدة وحتى فترة ليست بالبعيدة لم يكن من المسموح به للجنرالات العسكريين الأدلاء بالاحاديث السياسية . وبالطبع كان هذا تقليدا طيبا . وعندما كان الجنرالات العسكريون يعارضون هذا التقليد استنادا الى حرية الكلام كان يرد عليهم بأن الحرية يجب استخدامها بأسلوب متعقل رشيد .

ولسوء الحظ فان هذا التقليد اختفى فى السنوات الاخيرة . فالجنرالات العسكريين لا يتوقفون عن الأدلاء بالأحاديث وبالذات هؤلاء الجنرالات المفترون بقدراتهم السياسية والذين عينوا فى القيادة العامة لحلف الاطلنطى .

ويعتبر أكثرهم كلاما **الكسندر هايج** القائد العام لقوات حلف الاطلنطى فى أوروبا والذى تظهر بانتظام فى الصحف الاوروبية وصحافة أمريكا الشمالية أوهامه وتخيلاته . فهو دائما يخاطب الرأى العام فى الغرب محـــذرا من « المقدرة الهجومية » للاتحاد السوفييتي و «أهدافه التوسعية » ، وهدفه الحقيقى من هذه الدعاية المثيرة والصاخبة هو دفع حكومات وبرلمانات بلدان حلف شمال الاطلنطى الى انفاق المزيد على الاسلحة ووضع رجال وأسلحة أكثر تحت امرة الجنرال هايج. والجنرال هايج يهدف من الحصول على المزيد من الاسلحة والرجال الى اقامة صرح التوتر الدولى واتباع سياسة رادعة ضد البلدان الاشتراكية .

وفى حديث **لهايج** أدلى به الى مراسل **((فرانكفورتر الجماعية تسايتونج))** (١٨ فبراير ١٩٧٧) أعلن فيه « أن سياسة الفـــرب الرادعة تحتفظ بفاعليتها حتى الآن ، ولكن هذه الفعالية معرضة للضياع اذا لم تبذل الآن البرلمانات الغربية جهدا أكبر وأضخم » .

وفى حديث الجنرال الى المراسل أفصح عن شـــكواه ــ بوصفه بائع أسلحة ــ من أن معظم الشركاء فى حلف الاطلنطى لم يشتروا فى الفترة الاخيرة أسلحة بما فيه الكفاية .

ولا يعتبر الجنرال **هايج** الشخص الوحيد الذى يعمل على الترويــج لحمى الحرب فى الغرب . فالجنرال البلجيكى روبر كلوز وهوزميل الجنرال **هايج** فى حلف الاطلنطى يحذر فى كتابه « **أوروبا بلا دفاع** » الذى ظهر فى يناير **هذا العام** « السياسيون الذين لا يتحلون بالمسئولية » بأن الروس فى استطاعتهم ــ فى ظروف معينة ــ الاستيلاء على ألمانيا الغربية فى ٤٨ ساعة. وقد دفع هـــذا التصريح **بولل فانين** وزير الدفاع البلجيكى الى منــع **الجنرال كلوز من** الادلاء بأية تصريحات عامة حول هذا الموضوع . ولقـــد رضخ الجنرال لأوامر رؤسائه ولكن هذا حدث بعد ان اتخذت فكرة « الغزو السوفييتى » المحتمل طريقها الى مانشتات الصحافة الرأسمالية .

ولا شك أن وزير الدفاع البلجيكى يمنع الجنرال من الادلاء بمثل هـذه التصريحات الاستفزازية قرار حكيم يستحق الترحيب ولكن لا يوجد هنــاك الكثيرون من الوزراء القادرين على وضع مصلحة الوطن والعــلاقات الدولية فوق مصالحهم الضيقة . ويحضرنا فى هذا المجال ذلك التصريح الذى أدلى به **جورج ليبر** وزير دفاع جمهورية ألمانيا الاتحــادية الذى لا يخدم زيادة التفاهم الدولى . فان دعوته الى ســـياسة « الردع الدائم » توضح أنه يعطى أهمية أكبر لأحاديث الجنرال **هايج** عن الحكم على الاشياء بصورة صائبة . فان الحكم على الاشياء بصورة صائبة تشير الى أن مصلحة بلاده لا تكمن فى تكديس الاسلحة والاستعدادات لحــرب جديدة (ليس وراءها

الا الخراب الكامل لجمهورية المانيا الاتحـــادية) بل تكمن فى اتباع سياسة الانفراج المدعومة بتدابير فعالة لخفض التسلح .

وفى بلدان حلف الاطلنطى الاخرى تســـــمع أصوات مؤيدة للســياسة العدوانية لحلف الاطلنطى . ففى كندا ، وهى البلد التى أنتمى اليها ، هناك أشخاص فى مراكز المسئولية يتجاوبون مع هؤلاء الذين يثيرون الرعب والفزع بالحديث عن « العدوان السوفييتى » وبهدف واضح ألا وهو دفـــع عجلة سباق التسلح . ففى الدورة الـ ٤٠ لمؤتمر منظمـــات الدفاع دعا رئيس الوزراء ترودو الى زيادة ميزانية التسلح ، وذلك رغم اعترافــه بأن « نفقات الدفاع قد وصلت الى أرقام فلكية » . وبالطبع فقد أيده فى هــذه الدعوة وزير الدفاع دانسون الذى اتهم الكثيرون باللامبالاة ازاء « التهــديد السوفييتى » . وكان المقصود من هذه الحملة هو ارهاب الكنديين وجعلهم تقبلون الزيادة الكبيرة فى قوائم الاسلحة للبلاد .

وفى بريطانيا يرتفع صوت آخر هو صوت اللورد شالفون. فهو لم ينفك منذ سنوات عن تحذير الرأى العام من غزو وشـــيك تقوم به القـــوات السوفييتية ضد أوروبا ، يدعو الى تخصيص المزيد من الاموال للاسلحة . وقد نشرت جريدة « التايمز » بعددها الصادر فى ١٥ مارس من العـام الماضى مقالا له تحت عنوان « على الغرب أن يعمل للدفاع عن نفسه قبل أن تفوت الفرصة » . ومن البديهى أن يستنتج القارىء البريطانى أنه لم يعد أمامه الا فرصة ضئيلة للغاية للبقاء وأن الطريق الوحيد هو التضحية بالزبد من أجل المدفع ،

وفى اعقاب احدى الحملات التشهيرية للجنرال هايج اعلن اللورد المبجل الاستنتاج العميق التالى : « اذا كنت تستخدم كلب حراســة غالى الثمن وذكى وعلى درجة عالية فى التدريب فانه عليك أيضا أن تتأكد من أنه ينبح فى الوقت المنـــاسب » (جريدة التايمز ، ٨ نوفمبر ١٩٧٦) . وتعقيبنا الوحيد أو ملاحظاتنا الوحيدة أن الكلاب العالية التدريب لا تتورع عن النباح اذا ألقى لها أسيادها طعاما شهيا .

ومن حسن الحظ ، فان كثيرا من الناس فى الغرب ، بما فيها بريطانيا ، يدركون هذه الحقيقة جيدا. وكتب ادموندستيفانس مراسل « التايمز » بموسكو « أن هايج وشالفون على حق فى تأكيدهم وجود خطر الحرب . ولكنهما يخطئان القصد . فاى امرء على معـــرفة بالسياسة السوفييتية يمكن أن يشهد على أن الروس لا يخططون لهجوم مفاجىء ضـــد اوروبا الغربية » (التايمز ، ٢٦ يناير ١٩٧٧) .

واستطرد ستيفانس موضـحا وجهة نظـره استنادا الى الحقـــائق

المعروفة للعالم أجمع وقال « ان الزوار الاجانب البارزين ، بما فيهم الزعماء العالميين ، الذين قابلوا بريجنيف فى الفترة الاخيرة قد خرجوا من مقابلتهم له بأنه حريص على السلام العالمى ويدرك جيدا العواقب الوخيمة لنشوب نزاع نووى والاضرار التى ستعود على البشرية جمعاء التايمز ٢٦ يناير ١٩٧٧

واضاف ستيفانس شارحا رأيه ، واقتبس وجهة نظر جورج كينان العالم الامريكى المشهور فى الشئون السوفييتية والسفير السابق لدى الاتحاد السوفييتى • ويعتقد السفير السابق ان اللوم فى التوقف الحالى فى محادثات الحد من السباق فى الاسلحة الاستراتيجية يقع على البنتاجون • ويقول كينان أنه لكى نمنع تزايد وتضخم خطر الحرب عما كان عليه فى الماضى يتعين بذل جهود نشيطة لكبح مطامع التحالف القائم بين رجال الصناعة ورجال الحرب ولايقاف سباق التسلح •

وفى بريطانيا أكد أيضا وزير الدفاع البريطانى **روى ماسون** أن نفقات حلف الاطلنطى زادت فى العام الماضى بمقدار ٢٠٫٠٠٠ مليون دولار عن النفقات المتكافئة لبلدان حلف وارسو وأن حلف الاطلنطى يتمتع بتفوق عددى على « مناهضيه » من زاوية الجنود النظاميين التابعين له •

وعلق **بريان دير** المتحدث باسم الحملة الداعية لنزع السلاح النووى على التصريحات التى أدلى بها ماسون وهيل — نورتون الادميرال بحلف الاطلنطى وقال أن هدف السياسة الخارجية يجب أن يتركز فى تخفيف حدة التوتر • واستطرد قائلا انه على الحكومة البريطانية أن تتخذ الان المبادرة وتخفض نفقات التسلح وأن تتخلص من مخزونها من الاسلحة النووية العديمة النفع الواقعة تحت اشراف الامريكيين وان تنسحب على الفور من حلف الاطلنطى • لقد أدى تكوين حلف الاطلنطى فى عام ١٩٤٩ الى بدء سباق التسلح النووى والآن فانه يتوقف على هذا الحلف « حلف الناتو » وضع نهاية لهذا السباق •

حقا ! ان سياسيى حلف شمال الاطلنطى يمكنهم أن يقولوا ما يشاؤون وأن يلقوا اللوم على من يريدون ، ولكن ليس بوسعهم اعادة كتابة التاريخ ولن يفلتوا من مسئولية اقامة كتلة عدوانية لعبت دورا مخزيا فى تاريخ البشرية فى فترة مابعد الحرب •

● فى اى ظروف تكونت هذه الكتلة ولأى هدف ؟

حدث تغير فى ميزان القوى لصالح الاشتراكية نتيجة لنمو نفوذ الاتحاد السوفييتى أثناء وأعقاب الحرب العالمية الثانية ، ونشوء النظام الاشتراكى العالمى ، وانبعاث الحركة الشيوعية وحركة الطبقة العاملة ، وبداية انهيار

النظام الاستعماري . وفي عديد من بلدان اوروبا الغربية ازدادت جماهيرية الاحزاب الشيوعية واعطى الملايين اصواتهم للشيوعيين واصبح للشيوعيين وزراء في الحكومات . ومن الجلي أن هذا الوضع دفع زعماء العالم الرأسمالي الى التحرك والعمل . ومن ثم شنت سياسة ((الحرب الباردة)) بهدف تغيير مجرى الاحداث سواء على النطاق العالمي أو في داخل البلدان الرأسمالية ذاتها .

وكان حلف شمال الاطلنطي الذي أنشىء في ابريل ١٩٤٩ السلاح الرئيسي الذي استخدم في هذه ((الحرب الباردة)). ومنذ البداية سيطرت الولايات المتحدة على هذا الحلف وشغلت المراكز الرئيسية في الحلف وسعت الى تحقيق السيطرة الاقتصادية والسياسة على بلدان غرب أوروبا .

وقد أفصحت مجلة « **فورشن** » الناطقة باسم الاحتكارات الامريكية عن هذا ، عندما كتبت تقول ان الولايات المتحدة ليس بوسعها أن تنسحب من قارة تماثل في أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة أهمية الاسكا . بمثل هذه الصراحة كتب محررو مجلة « فورشن » مقارنين بين أوروبا الغربية والاسكا .

ولكن تخفيف حدة التوتر الدولي الذي أمكن تحقيقه بفضل السياسة السلامية للاتحاد السوفييتي وغيره من البلدان الاشتراكية أوقع هزيمة كبيرة بالسياسة العدوانية لأمراء الحرب بحلف الاطلنطي . فان سياسة الانفراج التي اكتسبت تأييدا واسعا في كثير من البلدان في السنوات العشر الماضية قد أدت الى نسف فكرة ((التهديد)) السوفييتي واستحالة تحقيق التعايش السلمي أو التعاون بين الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية .
وكانت النتيجة أن البلدان القيادية في حلف الاطلنطي شرعت في اقامة علاقات طبيعية مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى في أوروبا . وكان عليهم أن يتغلبوا على المقاومة الداخلية من جانب « الصقور » العديدين في بلدانهم والغير راغبين في التخلي عن سياسة « الردع » . وعلى سبيل المثال حدث في عام ١٩٧١ ان نصح **لورد كارينجتون** وزير الدفاع البريطاني في حكومة المحافظين « بتخفيف حدة حماس » هؤلاء المؤيدين لسياسة الانفراج . وبالرغم من ذلك فان ابرام الاتفاقيات السوفييتية . الامريكية حول منع الحرب النووية والقيام بالمزيد في مجهود لوقف التسابق في الأسلحة النووية وغيرها من الاسلحة قد أوضح أن هناك طريقا مقبولا لكلا الطرفين للانتقال من المواجهة الى الانفراج العسكري .

وفي اطار هذا كله نشأت حركة عالمية شعبية مؤيدة للانفراج ولتوسيع العلاقات ذات المنفعة المتبادلة الاقتصادية والعلمية والتكنيكية والتعاون الثقافي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة وهو الامر الذي أقلق

الامبرياليون . فقد رأوا أن الغاء سياسة حلف الاطلنطى كقوة « رادعة » للبلدان الاشتراكية سيؤدى الى نمو الشكوك حول فائدة حلف الاطلنطى ذاته وتزايد الاتجاه الى نزع سلاحه بوصفه حلفا غير ضروريا .

وقد جاءت الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكى ضربة جديدة لسباق التسامح والسياسة العدوانية، فهى قد عبرت عن ارادة الشعوب فى السلام وأصبحت نوعا من الاطار القانونى للأمن الاوروبى والتعاون القائم على مبادىء للتعايش السلمى . وبلا شك فقد ساهم مؤتمر هلسنكى مساهمة جبارة فى الانفراج .

غير أن الدوائر المرتبطة بمصالح المجموعات العسكرية والصناعية فى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية لم ترضخ لنجاحات القوى السلامية وشنت حملة تستهدف تعميق المواجهة بين الكتلتين . وهم يستخدمون جنرالات حلف « الناتو » (الاطلنطى) ووزراء الدفاع فى تخويف الرأى العام الاوروبى بالحديث عن « خطر العدوان السوفييتى » ويروج بهمة دعاة « حلف الاطلنطى » لهذه الاسطورة فى نفس الوقت الذين يسدلون ستار الصمت حول الموقف الرسمى للبلدان الاشتراكية الذى عبر عنه بوضوح كامل زعماء أحزابها الشيوعية والعمالية فى **اجتماع القرم (٣٠ ــ ٣١ يوليو ١٩٧٣) والذى يقول : « تؤيد البلدان الاشتراكية بثبات تكملة الانفراج السياسى بالانفراج العسكرى الذى يسهل عملية نزع السلاح » .**

اقترحت البلدان الاشتراكية واقترحت باستمرار منذ السنوات الاولى التى اعقبت الحرب تخفيض القوات المسلحة الاجنبية والوطنية فى أوروبا ، ولكن فى كل مرة كان نصيب مثل هذا الاقتراح الرفض من قيادة حلف « الناتو » . ولم يبدأ الا فى عام ١٩٧٣ فى فيينا المباحثات بين البلدان الاشتراكية والرأسمالية حول التخفيض المتبادل للقوات المسلحة والاسلحة .

ولكن مباحثات فيينا لم تنجح حتى الآن فى تحقيق نتائج ملموسة . واذا كان زعماء بلدان حلف الاطلنطى يرغبون فى الانفراج العسكرى كما يعلنون ، فقد كان اجدر بهم أن يقبلوا منذ زمن طويل مقترحات البلدان الاشتراكية القائمة على مبدأ تعريض أمن أى طرف من الطرفين . ولكن وفود حلف الاطلنطى ، بدلا من ذلك ، قدمت مقترحات غير مقبولة تدعو الى تخفيضات غير متوازنة تعطى لحلف الاطلنطى ميزات أحدية الجانب .

ولا نجانب الحقيقة اذا قلنا أن الهدف الوحيد للدول الغربية فى **مباحثات فيينا هو تحقيق ميزات عسكرية ، وفرض شروط** غير ملائمة على البلدان الاشتراكية ، والتهرب من تقديم أية التزامات يمكن أن تؤثر على حرية الجنرال هايج فى التحرك . واذا لم تكن الحقيقة كذلك فكيف يمكن أن نفسر كيف أن بلدان حلف الاطلنطى التى يتعالى صريخها

حول « الخطر السوفييتي » والوجود السوفييتي في وسط أوروبا ترفض الاقتراح الذي قدمه **ليونيد بريجنيف** وردده أمام المؤتمر الـ ١٦ للنقابات السوفييتية والداعي الى الامتناع عن زيادة القوات المسلحة في وسط أوروبا أثناء فترة مباحثات فيينا ؟

وبالاضافة الى هذا ، فبينما امتنع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى ، على امتداد سنوات ، عن زيادة القدرة القتالية لقواتهم المسلحة في وسط اوروبا ، فاننا نجد بلدان حلف الاطلنطي تعمل بثبات على تقـوية قواتها المسلحة .

وقد اعترف ، مرارا وتكرارا ، قادة كثير من البلدان الغربية بأن ميزان القوى المسلحة في وسط أوروبا بين البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية شبه متقارب . ومع ذلك ، وازدراء لاى منطق ، فان حلف الاطلنطي يصر أن تخفض البلدان الاشتراكية قواتها المسلحة بنسبة تزيد في حجمها ثلاث مرات تقريبا عن حلف الاطلنطي .

وهناك الكثير من الحقائق الاخرى التي يمكن الرجوع اليهـا لتوضيح أن المفاوضين الغربيين في فيينا بينما يرفضون المقترحات المحددة والجوهرية ، يقومون بتقديم خطط غير مقبولة وغير واقعية تستند كلية الى المصـــالح الاستراتيجية لحلف الاطلنطي .

وقد اتخذت الولايات المتحدة موقفا مشابها أثناء المحادثات التي جرت في موسكو في أواخر مارس الماضي حول الحـــــد من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية ، وتمثل ذلك في محاولة اعادة النظر في اتفـاق فلاديفوستوك بين بريجنيف وفورد بما يخدم المصلحة الاحادية الجانب للولايات المتحدة وبما يضر أمن الاتحاد السوفييتي وحلفائه . هذا يحدث بينما لا يوجد أى منطق يدفع الاتحاد السوفييتي الى التضحية بمصالحه المشروعة وبأمنه !!

ومن المأمول فيه أن يساند القادة البورجوازيون في الغرب الذين يتمتعون برؤية بعيدة النظر سياسة تؤدى الى تخفيف حدة التوترات الدولية ، سياسة تضع في اعتبارها قضايا الانفراج العسكرى ، وعلى سبيل المثال ، قضايا الحد وتخفيض التسلح كمقدمة لنزع السلاح فيما بعد .

وأمامهم مثال طيب في السياسة السلامية للاتحاد السوفييتي الذي يعتبر أقوى دولة عسكرية في صفوف البلدان الاشتراكية وهو الامر الذي يرد في تصريحات قادة دولها والذي تثبته الاعمال الملموسة . **لقـد أعلن بريجنيف في الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي في أكتـوبر عام ١٩٧٦ أن الاتحاد السوفييتي مستعد بلا تأخير بدأ نزع السلاح ـ**

سواء على نطاق واسع أو جزئيا بادىء الامر ـ على أساس عادل متبادل . وأكد ليونيد بريجنيف من جديد في حديثه في تولا (يناير هذا العام) أن الاتحاد السوفيتيى لا يسعى الى تحقيق تفـوق في الاسلحة بل يسعى الى خفض التسلح واسترخاء المواجهة العسكرية .

وهذه الاقوال تدعمها الافعال . فكما كتب ب . **روجرز** في ((**الشـئون الدولية**)) (الجريدة السياسية والنظرية للحزب الشيوعى الامريـكى ـ نوفمبر ١٩٧٦) فان ((**ميزانية التسلح السـوفييتية قد خفضت ، فبالنسبة لعام ١٩٧٧ بلغت الميزانية العسكرية السـوفييتية ٢ر١٧ بليون روبل أو ٢٣ بليون دولار بالمقارنة بالميزانية العسكرية للولايات المتحدة التى بلغت ١١٢ بليون دولار**)) . وبينما تتصاعد الولايات المتحدة بميزانيتهـا العسكرية ، هذا العام ، بدلا من الانفاق على الاحتياجات الاجتماعية للشعب الامريكى ، فاننا نجد الاتحاد السوفييتى يخفض ميزانيته العسكرية بمقدار ٢٠٠ مليون روبل . ومما يذكر ان الاتحاد السوفييتى منذ المؤتمر الـ ٢٤ للحزب الشيوعى السوفييتى عام ١٩٧١ الذى أقر برنامج السـلام أجرى أربعة تخفيضات على نفقاته الدفاعية . ولا يمكن أن نقول نفس الشىء عن النفقات العسكرية لحلف الناتو « الاطلنطى » حيث أنها ازدادت من ١٨ بليون فى عام ١٩٤٩ الى ١٥٥ بليون دولار فى عام ١٩٧٦ ولا يشمل هـذا الرقم اليونان وتركيا .

ويقترح الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشـتراكية الاخرى ـ كاجراء رئيسى لتوسيع وتدعيم الانفراج ـ أن ينزع سلاح كلا من حلف ((الناتو)) وحلف وارسو فى نفس الوقت ، مع نزع سلاح الهيكل الحربى لكليهمـا كخطوة أولى .ولقد كرر الاتحاد السوفييتى هذا الاقتراح فى مؤتمر برلين للاحزاب الاوروبية الشيوعية والعمالية حيث أن قبول هذا الاقتراح يمكن أن يشكل خطوة واقعية وسريعة نحو الانفراج العسكرى فى أوروبا ويدعم الثقة والتفاهم الدوليين .

غير أن هذا الاقتراح مثله مثل المبادرات السـلامية الاخرى للبلدان الاشتراكية لم يلق تأييدا من جانب الدوائر الحاكمة . فمن الواضح ان هذه الدوائر ليست على استعداد بعد للتخلص عن هذه الاداة الفعـالة لاثارة التوتر ومعـاداة ـ الشيوعية كما برهنت على ذلك المؤتمرات على مستوى القمة لحلف الاطلنطى فى العام الماضى . ويمـكن للمرء أن يلحظ الهدف الاساسى لهذا التحالف العدوانى من خلف الستار الدخانى الذى يطلقه حول « التهديد الشرقى »! وذلك فى برامج الاستعدادات الحربية الباهظة التكلفة بما فى ذلك القوة النووية الصاروخية .

وكما هو متوقع فان **جوزيف لانز** السكرتير العـام لحلف الاطلنطى لم يتردد فى رفض اقتراح دول معاهدة وارسو والذى يدعو الى تعهد جميع

الدول الموقعة على اتفاقية هلسنكى بألا تكون البادئة باستخدام الاسلحة النووية ضد بعضها البعض . كما لاقى اقتراح بنـاء آخر نفس المصير ، وكان هذا الاقتراح يدعو الى عدم توسيع التجمعات العسكرية ـ السياسية القائمة .

ولا يمكن للمرء مهما حسنت نيته أن يوافق أو يقبل أن الدافع وراء هذا الموقف من جانب قادة حلف الاطلنطى هو دافع دفاعى أو انسانى أو ماشابه ذلك . وليس هناك من تفسير الا أن هـــذا الموقف يعتبر احد المكونات العدوانية لحلف الاطلنطى .

ويحاول زعماء حلف الاطلنطى وأساسا امبرياليو الولايات المتحدة أن يملوا على البلدان الاوربية نوع الحكومات التى تحكمهم ونوع الاحزاب السياسية التى يتعين على الشعب أن يؤيدها أو لا يؤيدها . فحلف الاطلنطى الان كما كان فى الماضى يضع نفســه فى وضع المحامى لاكثر الدوائر الاوروبية رجعية . واتضحت بيعته المعادية للديمقراطية مرارا فى التهديدات التى يوجههــا للبلدان المختلفة عندما يتزايد فيها نفوذ الاحزاب الشيوعية أو اليسارية وتدخله الفاضح فى شئونها الداخلية .

« ونحن جميعا نتذكر دور حلف الاطلنطى فى الانقلاب العسكرى فى اليونان (ابريل عام ١٩٦٧) ، وأعماله التخريبية ضـــــد جمهورية قبرص ذات السيادة وضد حركات التحـــــرر الوطنى وخاصة فى جنوب القـــارة الافريقية ، وأقرب مثال عليها هو تدخله فى النزاع العسكرى الداخلى فى زائير .

وفى رأى **الجنرال هايج** فان مسألة « **اشتراك الماركسيين** » **فى الحكومات الغربية يعتبر أخطر مسألة تواجه الآن حلف الاطلنطى** . وعندما أعرب بعض الناس فى العواصم الغربية عن اعتقادهم بأن اشتراك الشيوعيين فى حكومات البلدان الرأسماليه الكبيرة سيؤدى الى حل حلف الاطلنطى أعلن الجنرال : **« اننى لن أوافق على اشتراك الاحـــزاب الماركسية فى حكومات البلدان الصناعية الاوروبية الغربية »** (لومانيتيه ـ ٢٤ فبراير ١٩٧٦) .

وقد قوبل هذا التدخل السافر فى الشئون الداخلية للدول ذات السيادة باحتجاجات قوية من جانب ممثلى أحزاب بعيدة كل البعد عن الماركسية .

ولكن هذه الاحتجاجات لم تمنع زعماء الولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا من أن يقرروا فى يونيو ١٩٧٦ حرمان ايطاليا من جميع **المعونات المالية والاقتصادية اذا تواجد الشيوعيون فى الحكومة . وهـــذا** الموقف دفع حتى جريدة محافظة مثل جريدة التايمز الى وصفه بأنه « انذار فظيع » من جانب حلفاء ايطاليا فى حلف « الناتو » .

وكذلك علينا ألا ننسى الضغوط التى مورست مؤخرا ضد البرتغال . وحسب ماقالت جريدة « نوفيل أوبزيرفتير » الباريسية (٥ يوليو ١٩٧٦) « فان الامريكيين فى ذروة أحداث البرتغال كانوا يناقشون مسألة طرد لشبونة من حلف الاطلنطى » . ورافق هذا الابتزاز السياسى مناورات قام بها حلف الاطلنطى فى المياه البرتغالية .

وتعتقد واشنطن وعدد من العواصم الغربية بأن القوانين والاتفاقيات الدولية التى تمنع التدخل فى الشئون الداخلية للبلدان الاخرى لا تسرى عليهم . نعم ، كثيرا ما تستهويهم الاشارة الى الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكى ولكن لكى يتهموا الآخرين بخرقها . وبينما تتهم الدوائر الامبريالية كذبا البلدان الاشتراكية بخرق « حقوق الانسان » فانها تبذل أقصى ماتستطيع لارجاع العالم الى الخلف الى فترة « الحرب الباردة » . ولكن عندما يوجه اليها اللوم لتدخلها فى الشئون الداخلية للبلدان الاخرى **ولهجماتها على الحقوق الديموقراطية** ــ البورجوازية والحريات المحدودة الموجودة فى البلدان الرأسمالية فانها تتصرف كما لو أن الوثيقة الختامية لم توقع على الاطلاق .

ويبرهن هذا التصاعد الجديد فى نشاط حلف الاطلنطى وتحركه المعادى للشيوعية على المحاولات اليائسة لهذه الكتلة الامبريالية لتعويق التقدم الاجتماعى فوق كوكبنا . وعلى النقيض من ذلك يعمل الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخرى وجميع القوى الديموقراطية والسلامية من أجل التعاون ذى المنفعة المتبادلة بين البلدان ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة .

ولا يمكن لاجتماع بلغراد القادم للبدان الـ ٣٥ أن يطور عملية الانفراج . ولتحقيق هذا يتعين على جميع المشاركين فى هذا الاجتماع أن يتذكروا أن مؤتمر هلسنكى كان مؤتمرا للأمن الاوروبى والتعاون . ومن ثم فمن المنطقى أن يركزاجتماع بلغراد على السلام والامن والتعاون فى أوروبا .

ان مستقبل أوروبا لا يكمن فى المواجهة بين الكتلتين ، تلك المواجهة التى لا يمكن أن ينجم عنها الا المزيد من المصاعب وخطر النزاع العسكرى . ان مستقبل أوروبا فى أن تكون قارة بلا أسلحة ، بدون اتفاق عسكرى، وبدون خوف من الحرب . ان المستقبل هو لأوروبا التى تسير قدما نحو التقدم الاجتماعى فى ظروف السلام الدائم . ونحن الـكنديون نعتقد أن السلام عندما يسود أوروبا وأن التعاون الدولى عندما يزدهر فان المناخ السياسى عبر العالم يتخذ طريقه نحو التحسن بصورة كبيرة .

●

الديمقراطية السياسية والدكتاتورية الطبقيــة

بقلم. فــرانس موريـــ

طوال عقود من الزمن والديموقراطية والحـرية الفـردية والحرية الوطنية موضوع جدال أيديولوجى وسياسى حاد زادت حدته بشكل خاص فى السنوات القليلة الماضية،وليس هناك مايشير الى انحساره فى المستقبل القريب . فهــو يعكس أبرز سمات التطور العالمى ، أى نمو قوى الديموقراطية والاشتراكية .

وفى المناخ الاجتماعى والنفسى الحالى ، يجد أى حزب يريد الفوز بالتأثير السياسى نفسه مجبرا على الدعوة الى الديموقراطية وعلى تقديم مفهومه عن الحرية حتى ولو كانت مصالح الشعب وتطلعاته الديموقراطية غريبة تماما عنــه . فعلى سبيل المثال فى الفترة الاخيرة أخذت قوى محــافظة كتحالف الاتحاد الديموقراطى المسيحى والاتحاد الاشتراكى المسيحى ونظيرهما فى النمسا ، حزب الشعب ، تملا الدنيــا ضجيجا حول دفاعها عن الحرية التى يزعمون أنها تتعــارض مع الاشتراكية تعارضا لايمكن التغلب عليه .

ولذلك فمن المهم بشكل خاص رسم صورة واضحة عن المواقع الطبقية للمشتركين فى هذه المناقشة عن الديموقراطية التى تشكل فى التحليل النهائى جزءا من الصراع الطبقى الايديولوجى المحتدم فى كل بلد رأسمالى وفى المسرح العالمى . وهذه النظرة وحدها هى التى تكشف عن جوهر المسألة وتسمح بمناقشة الحريات الديموقراطية فى اطار العلاقات الطبقية على مستوى علمى سليم .

١ فى النمسا يزعم القادة اليمينيون للحزب الاشتراكى بأنهم اشد المدافعين عن الديموقراطية وقد قدم برونوكرايسكى زعمهم بصورة واضحة فى تقريره الى « المؤتمر الاوروبى » فى آلب باخ (١) فى سبتمبر الماضى . وكان عنوان التقرير « الحرية والدكتاتورية » ، وهذه هى الصورة التى قدمها كرايسكى الى مستمعيه : هناك من ناحية « انصار الديموقراطية » اى أولئك الحريصون على المحافظة على البنى السياسية القائمة للرأسمالية المتطورة . وهم يشكلون قطاعا واسعا جدا من الاحزاب والاتجاهات السياسية من المحافظين المتطرفين الى الاشتراكيين ـ الاصلاحيين « الورديين » والفارق الوحيد بينهما ، كما يراه كرايسكى ، هو « التفاوت الزمنى فى تقديرهم لضرورة التغير الاجتماعى » . ومن ناحية أخرى هناك « أنصار الدكتاتورية » ، وفى مقدمتهم ، فى رأى كرايسكى ، الشيوعيون وهذا وفق منطقه ، طبيعى تماما لان أيديولوجية الحركة الشيوعية مرتبطة بمفهوم دكتاتورية البروليتاريا .

وخصص كرايسكى تقريره كله عمليا للهجوم على الشيوعيين . وعمليا ، لم يكن فى هذا الحديث ، المفترض فيه أنه دفاع عن الحرية ، مكان لادانة الفاشية السابقة أو الحالية أو الرجعية السياسية المتطرفة ، التى حاربها الشيوعيون دائما ومازالوا يحاربونها بشجاعة وثبات .

لقد فرض انقلاب سبتمبر ١٩٧٣ « الذى لم يشر اليه كرايسكى » دكتاتورية فاشية على شيلى وقضى على كل تقاليد الديموقراطية السياسية اما الثورة الديموقراطية فى ٢٥ أبريل ١٩٧٤ ، فقد قضت على الدكتاتورية الفاشية فى البرتغال . والعالم كله ، ومن المفترض أيضا كرايسكى وأصدقاؤه السياسيون ، يعرفون الى جانب من وقف الشيوعيون فى هذه الصراعات وكثير غيرها بين الديموقراطية السياسية والدكتاتورية السياسية ــ وهى المواجهة الدائمة التى تميز المجتمع البرجوازى فى القرن العشرين .

لم تشكك الطبقة العاملة الثورية والماركسيون اللينينيون أبدا فى ضرورة

---

(١) اجتماع سنوى لشخصيات سياسية واعلامية وثقافية محافظة ، بدأ عقده فى فترة مابعد الحرب .

العمل من أجل الديموقراطية السياسية ، والحقوق المدنية والحريات . كما كانوا انشط المساهمين فى الحركات الديموقراطية . ولقداسترشدنا دائما ، نحن الشيوعيين النمساويين ، برأى لينين القائل بأن الطريق الى تحرر الجماهير العاملة الاجتماعى ، والطريق الى الاشتراكية لايمكن أن يتخطى الديموقراطية . ولا يتصور الحزب الشيوعى النمساوى النضال من أجل مستقبل بلادنا الاشتراكى الا على أساس أقصى وأعمق واشمل اشاعة للديموقراطية فى الحياة العامة ، والا على أساس المقاومة الحاسمة لكل محاولات تقليص حقوق وحريات الجماهير العاملة .

وهذا وحده يفضح زيف وضع موقف الشيوعيين فىتعارض معمثلهذه الديموقراطية . ولكن من وجهة نظر خصومنا البرجوازيين والاصلاحيين ، فان محك الديموقراطية هو الموقف من مفهوم دكتاتورية البروليتاريا . وأولئك الذين يوافقون على هذا المفهوم يحرمون بشكل قاطع من لقب ديموقراطيين . لماذا ؟ لانه ، كما يقال لنا ، لايمكن التوفيق بين الديموقراطية والدكتاتورية .

وهذا طرح مخادع للقضية ، وهو أسلوب استخدمه اعداء الطبقة العاملة طوال عقود من الزمن . وهو ليس حالة خطأ ناتج عن تضليل أو جهل لكنه تزييف صارخ متعمد ، لان القادة الاشتراكيين الاصلاحيين يعرفون تماما أن مقولة الدكتاتورية الطبقية فى نظريتنا ليست مرادفا لمفهوم الدكتاتورية السياسية .

لقد بذل كرايسكى كل مايستطيع فى خطابه فى الب باخ لاخفاء هذا الفارق الجذرى ولاثبات أن الغاء الديموقراطية كان منذ البداية جزءا أصيلا من مبدأ ماركس حول الصراع الطبقى ودكتاتورية البروليتاريا . والحقيقة أن كرايسكى قال « ومما لاريب فيه أن كارل ماركس هو الذى أقام الدليل التاريخى والمعنوى على السيطرة عن طريق القسر والدكتاتورية عندما أعلن مفهوم دكتاتورية البروليتاريا « وفى الواقع أن ماركس ، وفيما بعد لينين بتفصيل أكبر ، قد بينا أن كل دولة أداة سيطرة لطبقة محددة . ونظرية الصراع الطبقى التى صاغها كلاسيكيو الماركسية ــ اللينينيةوطوروها الى الاعتراف بضرورة دكتاتورية البروليتاريا ، تمثل تفسيرا علميا للقوانين الموضوعية للتطور الاجتماعى فى مرحلة انتقال المجتمع الحتمى منالرأسمالية الى الاشتراكية . وهى تبين ضرورة اقامة سلطة الطبقة العاملة ، التى عرفها ماركس بأنها دكتاتورية البروليتاريا .

وفى رأينا أن استخدام أو عدم استخدام هذا الحزب الشيوعى أو ذاك لهذا المفهوم ليس له أهمية حاسمة . فالمهم هو جوهر هذه المقولة العلمية المحتوى الذى أضفاه عليها ماركس وانجلز ولينين . وهذا يحتفظ بكل صحته فى الحاضر ، فى ظروف وأشكال الانتقال الى الاشتراكية والمتغيرة

فى كثير من الوجوه ، لان آراء مثل الدور القيادى للطبقة العاملة وتوفير الديموقراطية الواسعة للجماهير العاملة ، والهجوم الحازم على مواقع الاقلية المستغلة .. الخ ، صالحة تماما اليوم أيضا .

ويتضح بشكل خاص سخف الزعم بأن العداء للديموقراطية كامن فى نظرية ماركس منذ البداية اذا تذكرنا أن الماركسية تطبق مفهوم الدكتاتورية الطبقية لا على المجتمع الاشتراكي وحده حيث الطبقة العاملة هى الطبقة المسيطرة ، ولكن كذلك على المجتمع الرأسمالى . والدكتاتورية الطبقية أى تركز سلطة الدولة فى أيدى طبقة معينة ، لا يدل بعد على غياب الديموقراطية . فهذه بالنسبة للماركسيين مسألة لايمكن دحضها ، شأنها فى ذلك شأن الحقيقة الماثلة فى أن الديمقراطية السياسية ذاتها تمثل دكتاتورية طبقية ، أى سيطرة طبقة معينة تعبر عنها فى أشكال سياسية ملموسة . والان ، كما كان فى الماضى تؤكد الحقائق الاجتماعية والسياسية المقولة النظرية التى عبرت عنها كلمات لينين التالية : « .. ان دكتاتورية طبقة واحدة ضرورة ليس فقط بالنسبة لكل مجتمع طبقى بشكل عام ، ليس فقط بالنسبة للبروليتاريا التى أطاحت بالبرجوازية ، ولكن كذلك بالنسبة للفترة التاريخية كلها التى تفصل الرأسمالية عن « المجتمع اللاطبقى » ، عن الشيوعية . والدول البرجوازية بالغة التنوع فى الشكل لكن جوهرها واحد : فكل هذه الدول أيا كان شكلها من المحتم أن تكون فى التحليل النهائى دكتاتورية البرجوازية ، والانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية من المحتم بالتأكيد ان يسفر عن وفرة وتنوع هائلين من الاشكال السياسية ، لكن الجوهر واحد حتما : « **دكتاتورية البروليتاريا** » «المؤلفات الكاملة ــ المجلد ٢٥ ــ ص ٤١٣ » .

٢ لنحلل الصلة بين الديموقراطية السياسية والدكتاتورية الطبقية آخذين النمسا كمثال .

ان البنية السياسية فى النمسا لم يجر تشويهها بتعسف بوليسى عسكرى كذلك الذى وجد فى البرتغال فى ظل حكم سالازار وكايتانو ، ولا فى أسبانيا فرانكو ، أو فى يونان الكولونيلات السود فلدينا برلمان منتخب باقتراع عام ، وتعددية فى الاحزاب السياسية ، ووسائل الاعلام .. الخ ولنظام الادارة السياسية فى النمسا كل صفات الديموقراطية البرجوازية المعتادة . ولكن اذا نظرنا نظرة متفحصة الى طريقة عمل مؤسساتها ،

فسيكون علينا أن نخرج بنتيجة هى أن حياة النمسا السياسية تحمل البصمات القوية لايديولوجية وممارسة « المشاركة الاجتماعية »

أما كيف يؤثر هذا على مصائر الديموقراطية النمساوية فسوف يتضح من المثال التالى . ينص الدستور على أن البرلمان هو السلطة العليا ، كمنبر معبر عن ارادة الشعب السيادية . بيد أنه فى التطبيق ، يتحول البرلمان باضطراد الى مؤسسة شكلية . فكل قراراته تحددها مسبقا المؤسسات الضيقة القوية لـ « المشاركة الاجتماعية » ، والمكونة من كبار المسؤولين فى تنظيمات أصحاب الاعمال ، والغرف التجارية ، والنقابات الاشتراكية الاصلاحية والحكومة (١) .

أبدى كرايسكى فى خطابه فى البباخ قلقا بالغا ازاء الخطر الذى يهدد الديموقراطية من خارج البرلمان . وكان يمكن أن يكون أكثر منطقية لو قال أن الخطر الذى يهدد الديموقراطية فى النمسا يأتى من مركز قوة خارج البرلمان أقامه ودعمه نظام « المشاركة الاجتماعية » . فقد تدنت وظيفة البرلمان الى مجرد التصديق على الاتفاقيات التى يتوصل اليها « الشركاء الاجتماعيون » .

وليس الشيوعيون هم الوحيدون الذين يدركون هذا الواقع . فالحقائق بالغة الوضوح حتى أن الاشتراكيين الاصلاحيين وممثلى البرجوازيةالمباشرين كثيرا مايجدون انفسهم مضطرين الى التعليق على الوضع . وينتقد الاشتراكيون اليساريون صراحة ويرفضون « المشاركة الاجتماعية »

وليس سرا أن الديموقراطية النمساوية قد أصبحت أسيرة عملية تآكل داخلية. ولايستطيع المرء وهو يقيم هذا من منطلق علمى ماركسى — لينينى ، أن يتفادى الاستنتاج بأن تطور نظام النمسا السياسى خاضع ، بأشكال قومية خاصة ، للقوانين العامة التى تحكم مصائر الديموقراطية البرجوازية فى عصر الامبريالية وسيطرة رأسمالية الدولة الاحتكارية . لقد وصلت مصالح البرجوازية الى التصادم مع مقاييس الديموقراطية البرجوازية ذاتها . ولم تصل الامور بعد الى نقطة التقليص الصريح للنظم الاجرائية والطقوس الديموقراطية وانتهاكها . فمازالت هناك واجهة المؤسسات الديموقراطية لكنه يجرى أضعاف جوهرها باضطراد أو يدمر تماما ليناسب مطالب ومصالح رأس المال الانانية .

(١) « المشاركة الاجتماعية » واحدة من الميكانيزمات الاقتصادية والاجتماعية الاساسية لسيطرة الدولة الاحتكارية النمساوية . « والشركاء » هم رأس المال الكبير وقيادة النقابات التى يسيطر عليها الاشتراكيون .وعن طريق شبكة متشعبة من الوكالات وخاصة « اللجنة المتكافئة للاجوروالاسعارحيثتطبق سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية لصالح الاحتكارات

ومن السمات الجوهرية « للمشاركة الاجتماعية » كشكل نمساوى خاص من سيطرة رأسمالية الدولة الاحتكارية أنها تعمل بغض النظر عن الاغلبية البرلمانية أو تركيب الحكومة . ففى الخمسينات وبداية الستينات كانت توجد حكومة ائتلافية من حزب الشعب والحزب الاشتراكى . كان لحزب الشعب اغلبية فى البرلمان وكان ممثلة المستشار الفيدرالى . وفى ١٩٦٦-١٩٦٩ ، كانت له الاغلبية المطلقة فى البرلمان فاحتكر السلطة ، وكان الاشتراكيون فى المعارضة .

وتسلم الاشتراكيون الديموقراطيون زمام السلطة للمرة الاولى فى ١٩٧٠ ومنذ ١٩٧١ أصبحت لهم أغلبية مطلقة فى البرلمان . الا انه على الرغم من كل هذه التغيرات، ما زالت سياسة « المشاركة الاجتماعية » وهى سياسة برجوازية تسيطر على الحياة السياسية النمساوية . وهكذا فان تسلم حكومة اشتراكية ديموقراطية مستقلة للسلطة لم يعنى تغييرا فى السياسة ناهيك عن انتقال السلطة من طبقة الى اخرى . فعلى العكس ، لم يجر الحفاظ على سيطرة رأس المال الطبقية فحسب ، ولكنها واصلت التعبير عن نفسها فى اتباع سياسة « المشاركة الاجتماعية » . واذا عدنا الى وعود حكومة كرايسكى الانتخابية نجد انها لم تقدم بديلا واقعيا ، فى اية قضية جوهرية ، لسياسة حكومة حزب الشعب . وهذا دليل واضح على أن مضمون أى نظام سياسى « بما فى ذلك النظام الديموقراطى » تقرره الطبقة المسيطرة .

دعونا نعالج من زاوية اخرى ، قضية العلاقة بين الديموقراطية السياسية ودكتاتورية الطبقة فى العالم الراسمالى المعاصر . أدلى كرايسكى بتصريح هام فى خطابه فى الب باخ اذ قال « لقد ثبت عجز الديموقراطية السياسية عن حل أغلب القضايا الصعبة التى طرحتها الازمة الاقتصادية العالمية الخطيرة .

وقد طرح ثلاث قضايا حاولت « الحكومات الديموقراطية » حلها . أولا عمل الصناعة بأقل من طاقتها كما تبرزه الحقيقة الماثلة فى أن معظم الاسطول التجارى العالمى ساكن لا يتحرك ، وأن صناعة بناء السفن تعانى من ازمة عميقة . ثانيا ، انخفاض أسعار الالومنيوم وسبائك الصلب . وثالثا ، والاهم البطالة . « على الرغم من الانتعاش الاقتصادى الى حد ما هو معلن طبقا للارقام الرسمية حوالى ١٥ مليون عاطل فى البلدان الراسمالية الصناعية » هذا اذن هو الوضع فى العالم الراسمالى اليوم .

ان تطورات الازمة الحادة في الاقتصاد الراسمالى لا تسببها مؤسسات المجتمع السياسية ، بل البنية الطبقية للاقتصاد والتناقضات الناتجة

من سيطرة الاحتكار والتناحر المتاصل فى المجتمع الراسمالى بين العمـــل ورأس المال • وعجز الديموقراطية السياسية التى تحدث عنها كرايسكى أمر طبيعى تماما فى ظل الرأسمالية •

وتولد سيطرة الاحتكار اتجاها قويا جدا لتقليص الديموقراطيةالسياسية وقد بينا بالفعل كيف يتم هذا فى النمسا • كما أنه يتم ، بهذا الشكل أو ذاك أو بهذه الدرجة أو تلك فى غيرها من بلدان رأسمالية الدولةالاحتكارية ومن ثم كانت ضرورة النضال من أجل الديموقراطية ، أى ضد جبروت الاحتكارات ، وضد اعتدائها على حقوق وحريات ومكاسب العمل والجماهير الشعبية • ولا أحد يشكك فى قيمة كل نجاح فى هذا النضال وامكانيـة تحقيقه • لكن التجربة فى الوقت ذاته قد علمتنا نحن الشـــيوعيين النمساويين على الدوام كيف كان لينين محقا عندما قال ((ان سيطرة رأس المال المالى ، ورأس المال بشكل عام لا تلغى باى اصلاحات فى مجـال الديموقراطية السياسية ••)) ((المجلد ٢٢ ــ ص ١٤٥)) وهـذا مفهـوم لان علاقة الديموقراطية السياسية بالدكتاتورية الطبقية علاقة الشـكل بالمضمون • وقد بينت خبرة النمسـا انه اذا امسـكت البرجـوازية والاحتكارات بالمواقع الاجتماعية والاقتصادية الاساسية التى تضمن سيطرتها على المجتمع تظل حتى أوسع ديموقراطية ، ديموقراطية برجـوازية ، أى شكل من أشكال دكتاتورية البرجوازية • ويؤكد هذا بشكل خاص علمـاء الاجتماع والكتاب من الحزب الاشتراكى عندما يشيرون الى نمو ((تركز السلطة)) فى الاقتصاد ومجالات الحياة النمساوية الاخرى •

٣ **انفهم جوهر كل دولة راسمالية على أنه أداةلسيطرةالبرجوازية وذلك لا يعنى اننا لا نرى فارقا بين الديموقراطيـة البرجوازية والفاشية))** كان دائما فى اعتقادنا يمثل أهمية كبيرة بالنسـبة لاستراتيجية وتكتيكات الطبقة العاملة الثورية • ونحن مقتنعون بأن هـذه المقولة الماركسية ــ اللينينية الاساسية توفر اليوم أيضا خطوطا مرشـدة لجهود الشيوعيين من أجل توحيد القوى الديموقراطية لتحقيق الاهـداف التقدمية • وهذا يعنى فى النمسا تحقيق ديموقراطية معادية للاحتكار • وفى نضالنا من أجل وحدة كل الديموقراطيين ندرك أنه من المحتم أن يوجد

فى هذا التحالف الواسع وجهات نظر ومواقف مختلفة ، بل وتناقضات . لكن الامكانية ذاتها لتشكيل مثل هذا التحالف ، ومعقولية وجـوده ، وقدرته على الحياة ونشاطه ، تستند الى أساس موضوعى راسخ ، وهـو الحرص المشترك على الدفاع عن الديمقراطية وتطويرها .

وبالطبع يظهر هذا الحرص المشترك لا لان كل عناصر هذا التحـالف تجذبها كلمة « الديموقراطية » ولكن لان الموقف الموضوعى لمختلف جماعات وفئات المجتمع البرجوازى المعاصر تفرض عليها مكافحة القهر الاقتصادى والاجتماعى الذى يمارسه رأس المال الكبير ، واخضاع جهاز الدولة الادارى والسياسى له . وبكلمات أخرى ، فى هذه الحالة أيضا فان الاختيار الذى تقوم به هذه المجموعة أو تلك فى الظروف الملموسة للصراع الطبقى والعلاقات الطبقية هو الذى يمنح مفهوم « الديموقراطية » معناه الحقيقى . هـل تقف مع سيطرة رأس المال أم تكافح ضد هذا ؟ .. هذا السؤال هو محك المعتقدات الديموقراطية الاصيلة .

ولقد قامت ملايين العمال فى البلدان الراسمالية بهذا الاختيار ، تحركها غريزتها الاجتماعية أو استنادا لتجربتها السياسية . وبالنسبة للماركسيين اللينينيين فان النظرية العلمية تقيم الدليل على هذا الاختيار كذلك .

اننا ندرك تماما ان الامبريالية ورأسـمالية الدولة الاحتكارية لا تكبح « وان كانت لاتلغى كليا أبدا » منافسة السوق الحرة ، بل وتستخدم كذلك كل وسيلة متاحة لتقييد الديموقراطية السياسية « الذى لايعنى اطـلاقا الغاءها التام » . وتكمن جذور الخطر على الديموقراطية فى طبيعـة رأس المال الاحتكارى ذاته . وهذا الخطر يزداد واقعية ويصبح ملموسا بدرجة أكبر كلما احتدمت تناقضات الراسمالية وأصبحت تطورات الازمة الاكثر ايلاما محسوسة . ومن الواضح أنه قد زاد مع الازمة التى أصـابت الراسمالية العالمية فى السبعينات .

وفى هذا الوضع التاريخى ، يعمل الشيوعيون على توحيد القـوى الشعبية الواسعة لمكافحة السيطرة الاحتكارية . وهم بهذا يقدمون طريقـا للتطور الاجتماعى والسياسى يتفق مع مصالح الديموقراطية .

لقد تحدث كثير من القادة الاشتراكيين الديموقراطيـين عن أزمـة الديموقراطية فى المجتمع الراسمالى والاخطار التى تتهددها . لـكنهم يحاولون خلق الانطباع بأن الخطر يأتى أساسا من اليسـار ، ومن الشيوعيين أساسا .

وفى ختام الخطاب الذى القاه كرايسكى فى الب باخ تحدث بفصاحة عن الحاجة الى اتقان الديموقراطية. وقال أن هذا الهدف هو «مهمة عصرنا

ظروف المواجهة بين الحرية والدكتاتورية » ولم يدع كرايسكى أى شك فى أنه يشير بذلك الى النضال ضد « الدكتاتورية الشيوعية » . وهذا الموقف ليس جديدا ، فقد سمعنا احاديث من هذا النوع فى المانيا فى بداية الثلاثينيات . وبعد أربعين عاما تكررت الاحاديث ذاتها ، عندما تسلمت حكومة الوحدة الشعبية زمام السلطة فى شيلى . والان يبعث من جديد « الخطر الشيوعى » الخيالى على الديموقراطية رغم كل دروس التاريخ .

ماذا وراء هذا التكرار الدؤوب ؟ لن نكون مخطئين اذا قلنا أن جذور هذا الموقف تكمن فى مصالح الطبقة الحاكمة ، البرجوازية ، والاحتكارات لانها تحرص أكثر من غيرها على صرف انتباه الرأى العام عن خطرها هى على مؤسسات المجتمع الديموقراطية ، وحقوق الشعب ، واليوم مع تعمق ازمة الديموقراطية البرجوازية أصبح هذا ضرورة أيديولوجية وسياسية حيوية للاحتكارات . ومن مصلحتها توجيه تهمة العداء للديموقراطية الى أكثر خصومها تماسكا ، الى ممثلى الطبقة العاملة والجماهير العاملة . وبمساعدة الاحتكارات على تحقيق هذا يعمل القادة الاشتراكيون الديموقراطيون اليمينيون بانسجام مع القوى التى تمثل أكبر خطر على الديموقراطية ، كما أنهم يساعدون على دعم جبروت راس المال الاحتكارى ، الذى يشكل اليوم التعبير المركز عن سيطرة البرجوازية الطبقية .

وهكذا اذا زعم القادة الاشتراكيون الاصلاحيون ومن بينهم كرايسكى أنهم مدافعون عن الديموقراطية فهذا لاينطبق الا على الديموقراطية البرجوازية . واذا نظرنا الى موقفهم من الدكتاتورية نستطيع القول بشكل قاطع أنهم كانوا وما زالوا أنصار دكتاتورية البرجوازية . وهذا يفسر السبب وراء عجز أيديولوجيو الاشتراكية الاصلاحية وقادتها السياسيون ، فى الماضى ، فى ظروف صعبة وحرجة بالنسبة للديموقراطية ، عن رؤية مصدر الخطر ورفضهم حتى الان اتخاذ الطريق الصحيح الوحيد ، طريق الوحدة مع أكثر القوى الديموقراطية ثباتا . وهو يفسر كذلك السياسة الحالية للقيادة الاشتراكية الديموقراطية النمساوية ، وعداءها المسعور للشيوعية ، الذى هو انعكاس لحرص هذه القيادة على المحافظة على دكتاتورية البرجوازية ، وكذلك عرقلة امكانية تطور النضال الفعال من أجل الديموقراطية .

يحاول الايديولوجيون الاشتراكيون الديموقراطيون النمساويون تبرير سياسة « المشاركة الاجتماعية » بالقول بأن العمال وأصحاب الاعمال « فى نفس السفينة » . ويخرجون فى هذا بنتيجة هى أن الصراع الطبقى ، وبخاصة الصراع الطبقى السياسى ، قد مضى عهده ، بل انه يتناقض

مع مبدأ الديموقراطية وما نراه هو محاولة لشل الطبقة العـاملة . لكن الدفاع الناجح عن الديموقراطية وتوسيعها لايمكن أن يتم الا من خـــلال النضال المشترك بين الطبقة العاملة وكل الفئات العاملة . ان ايديولوجية « المشاركة » تراجع عن المواقع الطبقية وعن الافق الاشتراكى . ومن ثم فان بذل الجهود من أجل أن تدرك الطبقة العاملة موقعها ودورها التاريخى يتطلب النضال ضد أيديولوجية وممارسة « المشاركة الاجتماعية » .

يسترشد الحزب الشيوعى النمساوى بشكل ثابت بالمقولة الماركسية ــ اللينينية بأن الطريق الى الاشتراكية أى الاطاحة بالسيطرة البرجوازية ، هو كذلك الطريق الى توسيع الحقوق والحريات التى فازت بها الجماهير العاملة فى ظل الرأسمالية . وهو فضلا عن ذلك يضفى على حقوق الشعب الديموقراطية وعمل المؤسسات الديموقراطية محتوى من نوع جـــديد يتفق مع مهمة اشباع المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والروحية للمجتمع وللجماهير العاملة وللفرد . كما أننا نؤكد أنه طالما استمرت ســيطرة الرأسمالية الطبقية فان منجزات الديموقراطية لا يمكن أن تكون دائمة . وفى المقابل ، لايمكن تحقيق الديموقراطية الثابتة للطبقة العاملة والجماهير العاملة الا عن طريق اعادة بناء المجتمع على أسس اشتراكية .

ونحن فى نضالنا من أجل الاشتراكية عبر ديموقراطية معادية للاحتكار ومن أجل التقييد التدريجى لسلطة رأس المال الكبير ، نسعى الى تعاون متكافىء بين عدة أحزاب تقود العملية الثورية التى ستحول المجتمع . وهذا يعبر عن ايماننا بأن اغلبية المشتركين فى الحركة السياسية المنظمـــة فى النمسا يضعون الدفاع عن الديموقراطية وتطويرها فوق الحرص عــلى المحافظة على بقاء نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية فى شكله النمســاوى على قيد الحياة .

●

تصدير رأس المال

بقلم : جون بيرشن

تحاول الامبريالية فى المرحلة الراهنة من أزمة الرأسمالية العامة وتناقضاتها الحادة المعقدة ، أن تدعم مواقعها المهتزة بتجميع مواردها الداخلية ، وسوف نعالج ـ من قائمة ((ردود الفعل التكيفية)) للرأسمالية ـ تصدير رأس المال الذى وصفه لينين بأنه ((أحد الاسس الاقتصادية الاكثر جوهرية للامبريالية)) •

وتصدير رأس المال حاسم بالنسبة للتفاعل الاقتصادى العالمى للرأسمالية وقد نمت الاستثمارات الاجنبية فى فترة ما بعد الحرب نتيجة لاجراءات الدولة الاحتكارية لتشجيع تصدير راس المال • وهذا النمو يحفزه السباق من أجل الحد الاقصى من الارباح مثلما كانت الحال عند كتابة ((الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية)) وقد كتب لينين يقول :

((تنشأ الحاجة الى تصدير رأس المال من الحقيقة الماثلة فى أن الرأسمالية فى بضعة بلدان أصبحت ((أكثر من ناضجة)) وأن رأس المال لا يستطيع أن يجد مجالا للاستثمار ((المربح)) (نفس المصدر ، ص ٢٤٢)

ويرتبط تصدير رأس المال فى مرحلته الراهنه ارتباطا وثيقا بعمليات الشركات فوق القومية (متعددة الجنسية) التى اصبح اتساعها السريع فى السنوات الخمس عشرة الاخيرة سمة بارزة من سمات تطور الرأسماليه الحديثة ٠

لقد ظهرت الاحتكارات الامبريالية العالمية الاولى مع مطلع القرن العشرين وعلى الرغم من أن مثل هذا المستوى من تركيز ومركزة رأس المال وتحويل الاحتكارات الوطنية الى عالمية لم يكن نموذجيا فى المراحل الاولية للتطور الامبريالى ، الا أن لينين لاحظه فى ذلك الوقت ، فكتب يقول فى معالجته لتشكيل الكارتلات العالمية أو « الاحتكارات الضخمة » : « هــذه مرحلة جديدة من التركيز العالمى لرأس المال والانتاج ، مرحلة أعلى من المراحل السابقة بما لا يمكن مقارنته » (نفس المصدر ، ص ٢٤٦) ٠

وبلغ التغلغل المتبادل العالمى لرأس المال فى بداية الستينات مستوى جعل من الممكن الحديث فى أنواع جديدة من الاحتكارات العالمية وابتعاد واضح لرأس مال الدولة الاحتكارية عن البيئة الوطنية ٠

والاحتكارات العالمية تسيطر فعلا على ما يقرب من ثلث الانتاج الوطنى الاجمالى للبلدان غير الاشتراكية ٠ وتقول احصائيات النصف الاول من السبعينات أن الفروع الاجنبية للاحتكارات العالمية تنتج من البضائع من حيث الحجم ما يزيد على التصدير الرأسمالى العالمى ٠

ان مثل هذه الشركات العملاقة فوق القومية تدمج نفسها بصورة نشيطة فى النظام الرأسمالى العالمى ٠ فالاحتكارات العالمية التى تضفى طابعا عالميا على أطوار دورة الانتاج والتداول ، والتى تحظى بتأييد حكومات البلدان الأم ، تستفيد استفادة كاملة من مزايا تقسيم العمل العالمى ٠

ويعتقد الاقتصاديون البرجوازيون مثل جالبريث أن نطاق نشاط مثل هذه الشركات العملاقة يسمح بتخطيط اقتصادى فعال (« الدولة الصناعية الجديدة » نيويورك ، ١٩٦٨ ، « الاقتصاد والهدف العام » ، بوسطن ١٩٧٣) ٠ وقد زاد من خيبة هذا الأمل عمق « الركود » فى منتصف السبعينات ، الذى لم يكن متوقعا ٠ ومما لا ريب فيه أن تطور الشركات العملاقة الاحتكارية العالمية يمثل مرحلة جديدة عالية لما اسماه انجلز « باختفاء الطابع الاجتماعى على الانتاج » ٠ بيد أنه يعجز عن ازالة التناقضات الاساسية للرأسمالية ، بل يولدها من جديد على نطاق أوسع٠

والنمو المتصاعد الشركات فوق القومية « متعددة الجنسية » يمثل الى

حد كبير نتيجة لتطور الرأسمالية الاحتكارية المتفاوت الذى اكد عليه لينين، والصراع المشتد بين مراكز الرأسمالية الرئيسيه الثلاث المتمثله فى الولايات المتحدة الامريكية وأوربا الغربيه واليابان • والاحتكارات العالميه التى تمثل أدوات فعاله فى المنافسة داخل الامبرياليه وتعمل فى سبيل الاهداف الاقتصاديه والسياسيه لبعض البلدان الرأسماليه واعادة تقسيم العالم الرأسمالى اقتصاديا ، تعمل بدورها لمصلحتها الخاصه التى تتنافض فى كثير من الاحيان مع مصالح البلدان الام ، ويثير هذا الامر المزيد من الفوضى وعدم الاستقرار فى الاقتصاد العالمى ، ويمثل عاملا لتطور الرأسماليه المتفاوت والقاعدة المادية لمزيد من تفاقم التناقضات الامبريالية •

ومعظم الشركات العملاقة فوق القومية (متعددة الجنسية) مقرها فى الولايات المتحدة الامريكية • اذ توجد فى الولايات المتحدة المراكز الرئيسيه للثلث الاقوى من الشركات العالمية الـ ٧٢٧٦ التى كانت قائمة فى بداية السبيعنات • وتحتل المملكة المتحدة المرتبة الثانيه ٢٥٪ ، وجمهورية المانيا الاتحادية المرتبة الثالثة •

وقد اقامت الاحتكارات العالمية الامريكية فى السنوات الخمس والعشرين الاخيرة ما يزيد على ١٠٠٠٠ فرع اجنبى • بيد أن هذه الاحتكارات العالمية بدأت تنافسها بشكل خطير فى السنوات الاخيرة الشركات الاوربية الغربية واليابانية فوق القومية (متعددة الجنسية) التى أخذ ينمو دورها فى تصدير رأس المال • فقيمة المواد التى تصنعها الفروع الاجنبية للشركات فوق القومية (متعددة الجنسية)الاوربية الغربية والاستثمارات الاجنبية المباشرة ، تعادل تقريبا المؤشرات المماثلة للاحتكارات العالمية الامريكية • ويتنبأ الاقتصاديون بأن اليابان يمكن أن تصبح مصدرا رئيسيا لرأس المال بحلول عام ١٩٨٠ •

يبدو بالاضافة الى المنافسة بين الشركات فوق القومية (متعددة الجنسية) ، أن ثمة اتجاها محددا بينها لتشكيل تكتلات ، وبخاصة فى البلدان التى يهدد فيها التأميم الاحتكارات الاجنبية • وعلى سبيل المثال فان ((مجلس الامريكتين)) يتالف مما يزيد على مائتى شركة امريكية لديها مصالح فى امريكا اللاتينية •

ولكن الشركات فوق القومية (متعددة الجنسية) لا يغيب عن أنظارها أبدا هدفها الرئيسى المتمثل فى تأمين الظروف للتوسع الاقتصادى الهائل وزيادة الارباح وتعزيز المواقع الامبريالية فى مجموعها ، ولا سيما الامبريالية القومية لهذه الشركات • وتسعى الشركات فوق القومية (متعددة الجنسية) الى خلق مناخ اجتماعى — سياسى فى البلدان النامية يسهل الاستقلال ، الذى لا يعوقه عائق ، للمواد الخام والايدى العاملة فيها •

لكن عند دراسة عمليات الشركات فوق القومية (متعددة الجنسية) تبرز ظواهر يبدو ، لأول وهلة ، أنها تتناقض مع الطابع الاستعماري الجديد لنشاطها .

فقد كانت وتيرة نحو انتقال رأس المال والتجارة بين البلدان النامية . الصناعية فى فترة ما بعد الحرب أكبر مما كانت فيما بينها والبلدان النامية . وانخفض نصيب البلدان النامية فى الاستثمارات الاحتكارية العالمية المباشرة فى الستينات . ويزعم المفكرون البرجوازيون والاصلاحيون أن الامبريالية قد انتهت لأن البلدان الرأسمالية كما يبدو لم تعد تعتمد بدرجة رئيسية على تصدير رأس المال الى المستعمرات . وافترض أنها قد نمت الاستعاضة عنها بالاستثمار العالمى « الحر » والتجارة داخل نطاق اقتصاديات « مختلطة » يجرى تنظيمها ، غير أن « الامبريالية من حيث جوهرها الاساسى لا تتغير ولكنها تضطر الى العمل فى عالم متغير .

ولا يمكن أن يكون هناك شك فى حقيقة ان البلدان الرأسمالية المتطورة ما تزال تعتمد كثيرا على الاستثمارات المباشرة فى اقتصاديات البلدان النامية . وقد جاء فى احصائيات الامم المتحدة أن البلدان النامية جذبت فى نهاية الستينات حوالى ثلث الاستثمارات الاجنبية المباشرة لـ ١٦ بلدا رأسماليا متطورا . والنسبة مماثلة تقريبا فيما يتعلق باستثمارات الشركات فوق القومية (متعددة الجنسية) ، الامريكية والاوروبية الغربية فى البلدان النامية فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . بيد أن الاحتكارات العالمية اليابانية وضعت النصيب الاكبر من استثماراتها الاجنبية (ثلاثة أخماسها تقريبا) فى مناطق العالم النامية .

وتحتل الاستثمارات الاجنبية البريطانية والفرنسية والهولندية والبرتغالية مكانة خاصة فى اوربا الغربية ، لأن هذه البلدان كانت لديها فى الماضى مناطق مستعمرة واسعة ، وشركاتها فوق القومية (متعددة الجنسية) تتوجه الى العالم النامى الى حد اكبر بكثير ، وفى حالة بريطانيا التى ما تزال تمثل المركز الثانى فى تصدير رأس المال ، فان الاتجاه الاستعمارى (الذى اصبح الآن الاستعمارى الجديد) الاساس لتصدير رأس المال بقى السمة المميزة حتى السنوات الاخيرة . فقبل عام ١٩١٤ كان ما يقرب من نصف الاستثمارات الاجنبية البريطانية مركزا فى المستعمرات والممتلكات البريطانية . وفى الفترة من ١٩١٤ الى ١٩٧٠ كان ما يزيد على نصفها فى المنطقة التى كانت تؤلف الامبراطورية البريطانية.

يضاف الى ذلك ، أن رأس المال الاحتكارى الامريكى : فى بحثه عن المواد الاستراتيجية والارباح الخيالية ، لم يتجاهل البلدان الاقل تطورا . وبلغت الاستثمارات الامريكية فى افريقيا ٤ر٤ ضعفا فى الفترة بين ١٩٦٠

و ١٩٧٣ ، بينما زادت الاستثمارات الامريكية الخاصة طويلة الامد فى جميع البلدان النامية من ١ر١١ مليار دولار الى ٩ر٢٧ مليار دولار (الخلاصة الاحصائية للولايات المتحدة ، ١٩٧٥ ، ص ٨٠١) • وهكذا ، وبالارقام المطلقة فان تصدير رأس المال الى البلدان النامية لم ينخفض بل ازداد فى كل مكان •

وتظهر الاحصائيات انه الان فى ظروف تفاقم ازمة الوقود والمواد الخام، فان البلدان النامية تمثل نصيبا أكبر من الاستثمارات المباشرة للبلدان الرأسمالية المتطورة ، ففى عام ١٩٧٥ مثلا ، ضاعفت شركات النفط الامريكية استثماراتها الجديدة ، وحققت زيادة فى اعادة الاستثمار بنسبة ٢٠٪ على الرغم من انخفاض وتيرة تصدير رأس المال الامريكى بصورة عامة بسبب الازمة الاقتصادية ، وعلى الرغم من القيود التى فرضها العديد من البلدان النامية • وبعبارة اخرى ، فان استغلال شعوب البلدان النامية على نطاق عالمى ما يزال أحد السمات المميزة للرأسمالية المعاصرة •

ويجب فى معالجة تصدير رأس المال الى البلدان المتقدمة والنامية الاشارة الى الدور المتزايد بصورة هائلة لرأس المال • اذ أن احدى الوسائل التى تتمثل فى توسيع شبكته المصرفية فيما وراء البحار والبنوك المراسلة والشركات الفرعية بين ١٩٦٥ ، ١٩٧٢. من ٣٠٣ الى ١٠٠٩ بنكا فرعيا • وفى عام ١٩٧٣ بلغ عدد البنوك الفرعية البريطانية فيما وراء البحار ١٩٢ واليابانية ١٤٥ ، والالمانية الغربية ١٠٣ ، والفرنسية ٩١ • (الشركات فوق القومية (متعددة الجنسية) فى التطور العالمى ، ص ١٢) وامتزج توسع رأس المال المصرفى هذا بتوسيع الاحتكارات الصناعى •

والاحتكارات المصرفية العالمية أو البنوك فوق القومية (متعددة الجنسية) التى ظهرت فى السبعينات مثلت مرحلة جديدة من مراحل تركيز ومركزة رأس المال الربوى • وكان ثمة سببان أساسيان حفزا تشكيل مثل هذه البنوك ، تمثلا فى اضفاء الطابع العالمى على الاقتصاد بصورة متزايدة والاتساع السريع للشركات فوق القومية (متعدد الجنسية) ، من ناحية واشتداد المنافسة فى النظام الائتمانى المصرفى الرأسمالى ، من ناحية أخرى •

ان عمليات بعض البنوك العملاقة مثل الشركة العالمية للبنوك الاوربية (ايبيك) ، والبنوك المتحدة للشركة الاوربية (أبيكو) ، والبنك التجارى الالمانى وكريدى ليونيه الفرنسى وبنك روما (سى سى بى) ، وأوريون وانترناشونال اينيرجى بنك ، تظهر ان الاحتكارات المصرفية العالمية تم تشكيلها بالدرجة الاولى لملاءمة الاحتكارات الصناعية العالمية ، ليس فيما يتعلق بالعمليات المصرفية فحسب ، بل واعادة تنظيم مجالات النفوذ

كذلك ، ويدل تشكيل هذه البنوك فوق القومية « متعددة الجنسية » على أن بنية رأس المال الحالي تنمو وتصبح اكثر تعقيدا ، وبالتالي تخلق أشكالا جديدة للمنافسة وتفاقم الاشكال القديمة .

لقد دللنا على أن تصدير رأس المال في الوقت الحاضر لا ينفصل عن توسع الاحتكارات الصناعية العالمية والبنوك العالمية ، وان هذه تلعب الدور الرئيسي في تصدير رأس المال الاستثماري والربوي ، دعنا نعالج بعض جوانب الاستثمارات الاجنبية ولكن أولا لماذا الاسراع بوتيرة تصدير رأس المال للبلدان الرأسمالية المتطورة ؟

أولا أن الثورة العلمية التكنولوجية وسعت كثيرا من مجال الاستثمارات المربحة في البلدان الرأسمالية المتطورة ، الامر الذي يمثل أحد الاسباب للتحول الحاد في ميزان تدفق رأس المال لصالح الاحتكارات الامريكية وتفوق هذه على الاحتكارات الاوربية الغربية خلال عقدين من الزمن لما بعد الحرب . ولم تتمكن الاحتكارات الاوربية الغربية من شن هجومها المضاد الا في منتصف الستينات بعد أن راكمت امكانيات مالية وعلمية وتكنيكية كبيرة بقدر واف . والسبب الاخر في تدفق رأس المال الى البلدان الرأسمالية المتطورة هو احتمال فقدان الملكية نتيجة للتأميم في البلدان المتحررة .

ومن بين الظروف الملائمة التي اجتذبت رأس المال الى أوربا الغربية مثلا نموها الاقتصادي الثابت نوعا ما في سنوات ما بعد الحرب ، نتيجة بين اشياء أخرى ، لحفزه بوسائل الدولة الاحتكارية . وهذا النمو الذي استمر لربع قرن تقريبا ـ وهي الفترة التي تسمى في نوع من الحنين « بفترة الازدهار الطويلة » ـ وفر تربة خصبة للتراكم السريع . وكان تصدير رأس المال الامريكي أحد أسباب « الازدهار » ، كما ان الازدهار حفز هذا التصدير .

وثمة عامل هام آخر لنمو تصدير رأس المال الى بلدان الرأسمالية المتطورة ، يتمثل في البحث عن وسائل اضافية لتأمين الدخول في المستعمرات والمناطق التابعة السابقة .)) عندما تحصل شركة امريكية أو بنك أمريكي على مصلحة في مؤسسة ألمانية غربية أو يابانية أو فرنسية فانهما يصبحان شريكان في عملياتها الاستعمارية الاجنبية كذلك » (الامبريالية اليوم بقلم جاس هول ، ص ٥٥) .

وقد ساعد مركز الدولار الامريكي بوصفه العملة الرئيسية في العالم الرأسمالي على نشاط رأس المال الاحتكاري الامريكي في توسيع شبكته الصناعية والمالية . فالاحتكارات الامريكية ، التي كانت تستفيد من هذه

الميزة وتزيد من استثماراتها المباشرة ، حققت فيضـــا من الدولارات الاستثمارية فى أسواق العملة العالمية ، وادى هذا الامر بوضوح الى عجز فى ميزان المدفوعات الامريكى ، وأصبح فيما بعد احد العوامل التى اوقفت التحويل الحر للدولار الى ذهب ، ان كمية كبيرة من الدولارات المتداولة فى أسواق العملة الاوربية الغربية (ما يسمى بالدولار الاوربى) سويه مع الشبكة المصرفية الامريكية التى تشمل العالم الرأسمالى بكامله ، اديا الى أن يربح رأس المال الحالى الامريكى بتحـــويل « الازدهار » فى بلدان اوربا الغربية ٠

وهناك جانب هام آخر لتصدير رأس المال ، هو الاهميـة المتنـامية للاستثمارات الاجنبية المباشرة التى تحقق الاحتكارات العالمية فى طريقها سيطرتها على عملية استغلال المواد الخام والايدى العاملة فيما وراء البحار وقد اصبح تصدير رأس المال فى شكل استثمارات بالسندات التجارية التى لا تسمح بمثل هذه السيّطرة يحتل مكانا ثانويا ٠

وثمة ميزة أخرى للنمط العصرى المتمركز لتصدير راس المال الذى تقوم به الاحتكارات العالمية وهى تنوع الطرق المســتخدمة لتحقيق الاهداف الاستعمارية الجديدة ٠ فانهيار نظام الحكم الاستعمارى المباشر استدعى استراتيجية جديدة أكثر مرونة من شـــأنها أن تضمن تغلغل رأس المال الاحتكارى فى اقتصاديات البلدان النامية وسيطرته على بعض مجـــالات الاستثمار فى هذه البلدان ٠

ويعتمد رأس المال العالمى بصورة خاصة على تأييد البرجوازية والدوائر الحاكمة فى بعض الدول النامية ، ويسعى لاثارة اهتمامها اقتصـــاديا بالتعاون مع الاحتكارات والهدف الوحيد لذلك هو ابقاء هذه البلدان داخل الفلك الرأسمالى والتمكن من اســتغلال مواردها الخــام بدون عــوائق ٠ والاشكال المختلفة للمشاركة ، بما فى ذلك الشركات المسماة بالمختلطة — حيث تجتذب الاحتكارات الاجنبية اشتراك رأس المــال المحلى ، الخـاص والحكومى — هى الاخرى واسعة الانتشار ٠ وتحقق الاحتكارات العــالمية بعض المزايا من الطرق الاستعمارية الجديدة مثل مركزة رأس المال المحلى وتأمين تأييد السلطات المحلية وضمان السيطرة الاحتكارية فوق القومية (متعددة الجنسية) على الموارد بأقل التكاليف ٠

وبعبارة أخرى ، فان رأس المال الاحتكارى العالمي يواصـــل اســتغلال البلدان النامية والفرق الوحيد هو ان الاساليب الفظة للايام الاســـتعمارية التى كانت تشمل وسائل القهر غير الاقتصادية اختفت لتحل محلها اساليب نهب اقتصادية استعمارية جديدة اكثر تهذيبا ٠

ورأس المال الاحتكاري لا يستغل البلدان النـــامية المتخلفـة من ناحيـه التطور الصناعي حيث يجنى أرباحا خيالية من قوة العمل والمـواد الخـام الرخيصتين فحسب ، بل وكذلك البلدان النامية المتطورة صناعيا نسبيا · واحدى الطرق الفعالة التى تسحب بها الاحتكارات الارباح من هذه البلدان النامية منذ منتصف الخمسينات حتى اليوم ، حيث رافقت تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية سياسة استعمارية جديد (١) :

وأعلن الرئيس البرازيلي جيزيل ، الذى زار بريطانيا فى عام ١٩٧٦ ، أنه يهدف الى جعل البرازيل بلدا صناعيا متقدما · ولكن لاعطاء صـــورة أكمل يجب أن يضاف أن احدى السمات الرئيسية « للنموذج البرازيلي » هى اجتذاب رأس المال الاجنبى بشكل واسع · ولهذا فان البرازيل التى تحتل مكانه خاصة فى استراتيجية الاحتكارات العالمية بالنســـبة لامريكا اللاتينية ، وفى « العالم الثالث » بوجه عام ، ما تزال دولة ذات صـــلة وثيقة برأس المال المالى فيها صناعة تعمل بدرجة رئيسية لتســـديد دين البلاد للبلدان الامبريالية ، واذا ما حكمنا بالاستناد الى تقديرات ١٩٧٧ ، فان تسديد الفائدة عن القروض الاجنبية ستبلغ ٣ر٢ مليار دولار فى حين أن تسديد الديون سوف يستهلك ٦ر٣ مليار دولار · وسيبلغ دين البرازيل الاجنبى فى نهاية عام ١٩٧٧ ما جملته ٨ر٢٥ مليار دولار بالمقـــارنة مع ٦ر٢٢ مليار فى نهاية عام ١٩٧٦ · (فايننشـــيال تايمز ، ١٤ ينـــاير ١٩٧٧) · وهذه بالمقارنة مع صادرات البرازيل فى عام ١٩٧٦ التى بلغت جملتها ٠ر١٠ مليار دولار ·

أما فيما يتعلق بالبلدان النامية ككل ، فان تصدير الارباح الناتجة عن الاستثمارات فيها قد تجاوز ضعفيه فى الســـنوات العشرة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ · وقد جاء فى تقرير لسكرتارية مؤتمر التجارة والتنمية التـــابعة للامم المتحدة (أنكتاد) ، أن هذا الاتجاه سوف يســـتمر ، وأن البلدان النامية سوف تخسر ما يقرب من ٢٥ مليار دولار بحلول عام ١٩٨٠ ·

ومع ذلك فان احدى الوسائل التى يســـتخدمها رأس المال الاحتكارى

---

(١) كان الميزان التجارى للبلدان النامية مع الدول الامبريالية ايجابيا فى الفترة ١٩٥١ ـ ١٩٥٦ · ثم أظهر عجزا مقداره ٨ر٤ مليار دولار فى السنوات الخمس ١٩٥٧ ـ ١٩٧٢ · وفى عام ١٩٧٣ تفوقت جملة الصادرات لبلدان « العـــالم الثالث » على الواردات بمبلغ ٨ر١١ مليار دولار ، وفى عام ١٩٧٥ بمبلغ ١ر٢١ مليـــار دولار نتيجة لارتفاع عائدات النفط · وبدون البلدان المنتجة للنفط كان الميزان سلبيا ١٠ مليار دولار فى عام ١٩٧٣ و ٩ر٢٨ مليار دولار فى عام ١٩٧٤ و ٩ر٣٧ مليار دولار فى عام ١٩٧٥ (النشرة الاحصائية الشهرية ، الامم المتحدة ، نوفمبر ١٩٧٦ ، المجلد ٣٠ ، العدد ١١ ، ص ١١٠ ـ ١١١) ·

لتحقيق استغلاله الاستعمارى الجديد تتمثل فى الاسـتفادة من المنظمـات الائتمانية العالمية اللازمة لرأسمالية الدولة الاحتكارية ، مثل صـنـدوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للتنمية والتعمير الخ • فصندوق النقد الدولى مثلا استخدامه كأحد الوسائل لاشاعة الاستقرار فى اقتصـاديات البلدان الرأسمالية ((المتقدمة)) التى تدخل فى أزمات لميزان مدفوعاتها كما حدث بالنسبة لبريطانيا • فهو يمنح القروض التى تكمن هـذه البلـدان من استعادة مواقعها فى النظام النقدى العالمى للرأسمالية الاحتكارية • كمـا استخدم صندوق النقد الدولى ((لاشاعة الاستقرار)) فى اقتصـاديات النامية فى مصلحة الاستغلال الاستعمارى الجديد ، ومثل هـذا النوع من ((اشاعة الاستقرار)) يهدف الى تأمين تسديد الفوائد عن القروض وتحويل الارباح من استثمارات رأس المـال الاحتكارى • وغنى عن القـول ، أن القروض بهذه الشروط لا تخدم سوى تكثيف الاستغلال وزيادة المدفوعات لتسديد الدين وفوائده •

ومن الادلة على الاستغلال الذى تتعرض له البلدان النامية دينها الاجنبى الاجمالى • فقد كان ٣٤ مليـار دولار فى عـام ١٩٦٥ (أو ما يزيد على أربعة أضعاف ما كان عليه فى عام ١٩٥٦) ، وبلغ ٨٩ مليار دولار فى عام ١٩٧٢ • وزادت المدفوعات عن الفوائد وفقا لذلك من ٧ر٢ مليار دولار فى عام ١٩٦٥ الى ٥ر٧ مليارا دولار فى عام ١٩٧٢ ، (التقرير السنوى للبنك الدولى ١٩٧٤ ، وشنطن صفحات ٨٥ ، ٨٦ ، ٩١ وتقول تقـارير البنك الدولى أن هذا الدين الاجنبى ارتفع الى ٤ر١٥١ مليار دولار فى عام ١٩٧٥ ، و ٥ر١٢ مليار دولار فى عام ١٩٧٦ • ومن الواضـح أن مثل هذا ((التطور)) يمثل علامة من علامات الاستغلال المتصاعد الذى تتعرض له البلدان النامية فى مصلحة رأس المال •

ويتميز التطور الاقتصادى العالمى فى السبعينات بالدور المتنامى للبلدان المنتجة للنفط فى تصدير رأس المال على نطاق واسع • فقد أدت الزيادة فى أسعار النفط من بلدان الاوبيك الى ارتفاع حاد فى دخـولها وتراكم رأس المال • ومعظم هذه البلدان لا يستطيع حتى الآن أن تستوعب هـذا الرأسمال اقتصاديا بأكمله • واستخدمت بلدان الاوبيك جزءا منه لزيادة الصادرات من السلع من البلدان الرأسمالية الرئيسية ولتصنيعها ، غير أن جزءا كبيرا من الدخل من النفط أودع فى البنوك الاوربية الغربية والامريكية وفى البنوك العربية فوق القومية (متعددة الجنسية) التى اقيمت بمشاركة وساميل من جميع البلدان الامبريالية الرئيسية • والدول الامبريالية • التى تدرك أن تركيز مبالغ كبيرة من دولارات النفط فى البلدان المنتجـة للنفط يمكن أن يؤدى الى اضطرابات أخرى فى ظروف اسـتمرار أزمة النقد ، اتخذت اجراءات لادخال هذه الاموال ، مرة أخرى ، فى اقتصادياتها والبدء فى تداول رأس المال النفطى الفـائض للمسـاهمة فى تخفيف

الصعوبات الاقتصادية • وتلعب ســوق الدولار الاوربى وســوق العملة العالميه والمنظمات الائتمانية والمالية الدولية دورا كبيرا فى سـحب رأس المال من بلدان الاوبيك ، مرة أخرى ، الى معاقل الامبريالية ، وبالتـالى تعقد نضال البلدان النامية من اجل الاستقلال الاقتصادى •

والانظمة المصرفية الجديدة فوق القومية (متعددة الجنسية) التى تم تشكيلها فى بلدان الاوبيك لديها نفس الهدف • فالاحتكـارات المصرفيـة العالميه تامل عن طريقهـا فى تحقيق السيطرة على الموارد المالية المتنامية للبلدان المنتجة للنفط ، ووضعها فى متنـاول الاحتكارات ، والهبـوط بالبلدان النفطية الى مالك اسمى « للمالك النفطى » ، وقد نجحت الانظمة المصرفية الرأسمالية نجاحا تماما حتى الآن ، واستعادت جـزءا كبيرا من الدولارات النفطية الى قنوات رأس المال المالى •

واذا كان الامبرياليون فيما مضى يحققون الارباح عن طريق استغـلال المواد الخام وموارد العمل فى البلدان المنتجة للنفط ، فانهم اليوم يحاولون بصورة متواصلة أن يحققوا الشىء نفسه عن طريق تحويل عائدات النفط الى رأسمال • بين أن البلدان المنتجة للنفط تعتزم خلق الظـروف لمعالجة مواردها المالية بصورة مستقلة ، وميزان القوى فى العالم يجعل هـذه المهمة واقعا ، ومن الأمور الهامة فى هذا تصدير أموال الدولة من البلدان المنتجة للنفط فى شكل قروض واعتمادات وغيرها من أشكال المسـاعدة للبلدان النامية دون تعويض •

ويجدر الاهتمام بجانب آخر من جوانب هذه القضـية ، هو أن بعض البلدان المنتجة للنفط منحت قروضا كبيرة لبريطانيا وفرنسـا وايطاليا واليابان وجمهورية المانيـا الاتحادية فى الفترة ١٩٧٤ — ١٩٧٦ • فهـذه المشاركة بين البلدان النامية المنتجة للنفط والبلدان الرأسمالية الرئيسية نوع من حملات رأس المال المالى العالمى الذى يستغل عمل الجـانبين ، وقد كانت هناك تغطية واسعة فى الصحافة مثلا لمفاوضات اليابان وبعض الدول الغربية المتطورة الاخرى مع العديد من بلـدان الشرق الاوسـط حول تقديم النفط مقابل مواد صناعية • وهذا المشروع المشترك سـيتم تحويله بقروض من رأس المال المالى الذى تحدده بدورها « اموال النفط » ورأس المال المالى يبدو وكأنه قوة « عالمية مستقلة تسيطر على الصـناعة فى كل من البلدان المتطورة والنامية •

ومن الخطأ فى معالجة عمليات رأس المال المالى تجاهل اشتداد التناقضات بين الامبريالية القومية ، ومن ناحية ، وبين الرأسمالية المتطـورة والبلـدان النامية ، من ناحية اخرى ، نتيجة الوضع الجديد فى سوق النفط ، ومن الخطأ بنفس القدر تجاهل الحقيقة الماثلة فى أن الاحتكارات النفطية العالمية

استخدمت قرار بلدان الاوبيك لزيادة أرباحها ملقية العبء بكامله على كاهل المستهلكين في نهاية الامر • وما يترتب على ذلك من ارتفاع الاسعار وتكاليف المعيشه انزل ضربه بمستوى معيشة الجماهير العامله • وقد سارعت وسائل الاعلام البرجوازية بالقاء اللوم على بلدان الاوبيك • ولكن الطبقة العاملة والشعب العامل باكمله في البلدان الامبريالية بما في ذلك بريطانيا ، يدركون في نهاية المطاف ، من يقع عليه اللوم ، ويؤيدون النضال المعادى للامبرياليه في البلدان الناميه •

ويجب ان يوضع في الاعتبار دور الدول البرجوازية عند معالجة التوسع الاحتكاري العالمي • فلسيطرة الدولة الاحتكارية على تصدير رأس المال مجموعة متنوعة واسعة من الاساليب ، ابتداء من الاعفاء من الضرائب والتأييد المالي وضمانات الاستثمار فيما وراء البحار ووسائل الاعلام الى التأييد السياسي ورأس المال الاحتكاري ، وهو يحرك شبكته الاستعمارية الجديدة الواسعة ، يسعى للحصول على تأييد الدولة في البلدان الامبريالية والنامية • وتوفر الدولة استثمارات في المجالات الاقتصادية التي تعود باقل الارباح في البلدان المستلمة ، مثلا الهياكل التحتية ، وتساعد الاحتكارات على الحصول على الارباح المطلوبة • ومن السمات الجديدة في تصدير القروض ، التي تمثل في ذاتها رافعة استعمارية جديدة فعالة ، اعتزام الاحتكار أن يلقي على عاتق الدول المخاطر المرتبطة بالقروض والائتمانات الاجنبية • فالدولة في رأسمالية الدولة الاحتكارية ، تقدم مساعدات هامة بشكل حيوى للاحتكارات في عملياتها الاستعمارية الجديدة كما توفر رأس مال التصدير وتضمن الاستثمارات الخاصة •

وقد أصبحت علاقات الدولة ورأس المال الاحتكاري خاضعة للحاجة المتنامية لدور مساند من الدولة • بيد أن التحالف بين الدولة البرجوازية ورأس المال المالي ذى الطابع العالمي هو أمر متناقض • والدول يمكنها أحيانا أن تنتهج سياسات معادية للاحتكارات المختلفة في مصلحة رأس المال الوطني في مجموعه • ولذا يبدو من الخطأ اعتبار أن نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية تسيطر عليه الاحتكارات وحدها من جهة ، أو الدولة وحدها من الجهة الاخرى • فرأسمالية الدولة الاحتكارية هي بالاحرى وحدة لا تنطوى على انصهار كامل للاحتكارات والدولة ، بل هي وحدة تتصف بالتناقض •

ويختلف الوضع في البلدان النامية ، حيث البرجوازية ليست قوية بدرجة كافية ، وحيث تلعب الدولة الدور الرئيسي بوصفها حليفا مطيعا للاحتكارات الامبريالية أو على العكس من ذلك تنتهج سياسة اقتصادية مستقلة • وموقف الدولة ازاء التطور الاقتصادى الداخلي واتجاه الصلات

الخارجية وموقفها من الاحتكارات العالمية ورأس المال الوطنى ، يمكن أن تمر بتحولات جذرية تعتمد على ميزان القوى الطبقية الوطنيه والخارجية وعلى الضغط الذى يمارس عليها •

وعلى الارجح فان فترة « الازدهار الطويل » والنمو السريع والسهل نسبيا لرأسمالية الدولة الاحتكارية قد انتهت • وقد بدأت فتره من المحتمل أن تكون طويلة وتتميز بصعوبات أكبر بكثير فى الحفاظ على الوتيرة العامه للربح ، فترة من دورات آخذه في العمق من فائض الانتاج والتضخم المستديم بصورة متزايدة ، وفى هذه الظروف من المتوقع ان تعود رأسمالية الدولة الاحتكارية الى وسائلها المجربة للاستغلال المتزايد والهجوم على الحقوق الديموقراطية القائمة • وهذا أمر من شأنه أن يزيد من حدة الصراع الطبقى •

ان رأس المال المالى ، الذى يعتمد على الاستغلال الاستعمارى الجديد كما كان فى الماضى ، يسعى الى الاستفادة من عمل ومواد وحتى تصنيع البلدان الاقل تطورا ، سيعمل أكثر فأكثر لربط موارد البلدان النامية بالاحتكارات • وكلما ازدادت أزمة الرأسمالية العامة عمقا ، فان رأس المال المالى يستفيد من التطور المتفاوت فى الانتاج والتجارة والاستثمارات فى البلدان المتخلفة فى محاولة ((لنشر شباكه)) على حد تعبير لينين ، واللجوء الى أشكال جديدة للاستغلال الاستعمارى الجديد • وربما تقع أقسام من الطبقات الحاكمة فى البلدان النامية التى تراهن على التحالف مع الاوليجاركية المالية فى فخ رأس المال المالى فى بعض الحالات • فينمو الاخيرة بصورة أسرع مما كان فى فى الماضى ، ولكنه سوف ينهار نتيجة التناقضات الداخلية ونضال الشعوب المتصاعد •

وستزداد الازمات فى العالم الرأسمالى عمقا مع استمرار المنافسة والنضال بين النظامين العالميين ، ومع تقدم الاشتراكية وتعزيز مواقعها ، كما أن البلدان النامية هى الاخرى تمثل تحديا بالنسبة للامبريالية ، وهذه البلدان تهدد وتضعف الاستغلال الامبريالى بنضالها من أجل نظام اقتصادى جديد، ذلك النضال الذى يحظى بتأييد الاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية الاخرى •

ان الجماهير العاملة فى جميع بلدان العالم تتوق بصورة أوثق فى النضال المعادى للامبريالية لتامين تقدم البشرية السلمى ووضع حد للامبريالية مرة والى الأبد •

●

● وجهة نظر ●

مشكلات البيئة

المفهوم الرأسمالى والمفهوم الاشتراكى

يحفل تاريخ التفاعل الطويل بين الانسان والطبيعة بتناقضات حادة وصراعات . ففى هذا العصر الذى يتسم باطراد الثورة العلمية والتكنولوجية أصبحت مشكلات مثل الاستخدام الرشيد للمواد الطبيعية ، والمحافظة على المجال الحيوى ومكوناته الرئيسية ، والتوازن العالمى والاقليمى بالتنسيق مع نشاطات المجتمع الانتاجية ، أصبحت مثل هذه المشكلات تتجاوز الحدود القومية (١) . وهذه المشكلات تخص جميع البلاد بدرجة أو بأخرى ، وهى جميعا تهتم اهتماما متساويا بحلها (٢) .

(١) أن ظهور موقف بيئى جديد تماما لاينبغى ـ فى رأيى ـ أن يعادل بالعمليات السلبية الفردية ، مثل تلوث البيئة ، رغم اهمية هذه العمليات التى لا تنكر . غير أن معالجة أى نظام لهذه المشكلات ينبغى أن يأخذ فى اعتباره اجمالى العوامل البيئية : تلوث الجو المحيط المائى والتربة ، والتوازن بين المياه العذبة والارض المزروعة ، وانتاج الطعام ، واستهلاك موارد طبيعية محدودة ، وأخيرا تثبيت النظم البيئية العالمية والاقليمية والظروف لمعيشة « الانسان » وهو الحلقة الرئيسية فى هذه النظم وسيدها .

(٢) بعد نداءات متكررة من العلماء والصحفيين والقادة السياسيين والعامين ، بدأت فى المحافل الدولية مناقشة القضايا الرئيسية للتفاعل بين الانسان والطبيعة . وهكذا ، اقر المؤتمر الذى عقد تحت رعاية الامم المتحدة فى بروكسل فى يونيو ١٩٧٢ اعلانا عن البيئة يحدد مبادىء واهداف حماية البيئة ، كما اقر خطة عمل للتعاون الدولى فى مجال حماية البيئة والموارد الطبيعية .

ولقد كان العلماء الماركسيون من بين أول من ناقش كل جوانب الوضع البيئى الجديد . وهنا يجدر بنا أن نذكر الندوة الدولية ، « الماركسية اللينينية ومشكلات المحافظة على البيئة » التى عقدت فى براغ فى مارس ١٩٧٢ . وقد اصدر ناشرو مجلة « السلم والاشتراكية » فى براغ عام ١٩٧٢ تقريرا للندوة بعنوان « البيئة والسياسة » .

غير أن هذه المشكلات تطرح بشكل مختلف فى المناطق والبلاد المختلفة . فالمشكلات الاكثر حدة فى البلاد الرأسمالية المتقدمة ، مثلا ، هى مشكلات تلوث البيئة ، والتوازن بين المياه العذبة واستخدام الارض ، واستهلاك موارد طبيعية محدودة ، وبخاصة الوقود المستورد . أما المشكلة الحرجة فى كثير من البلاد النامية فهى امدادات الطعام والمياه العذبة ، والحفاظ على التربة والنظم البيئية . وعلى سبيل المثال أدى القحط الشديد الذى حدث فى الفترة مابين ١٩٦٨ و ١٩٧٤ فى تشاد وموريتانيا ومالى والنيجر والسنغال وفولتا العليا ، وهى بلاد تضم فى مجموعها ٢٠ مليون نسمة ، ادى الى حدوث انخفاض شديد فى محصولات الاذرة وقطعان الماشية مما أدى بدوره الى جوع الملايين من البشر . والواقع أن القحط ادى الى تهديد نفس وجود النظم البيئية ذات الاهمية الحيوية بالنسبة للزراعة. ويميل علماء الارصاد والمناخ الى اعتبار أن هذا القحط ، وهو أن أطول قحط حدث منذ عدة سنوات ، يرجع الى حد كبير الى تلوث شامل للجو .

وللبلدان الاشتراكية أيضا مشكلات بيئية ، غير انها لا تقـارن من حيث مداها وخطورتها ، بالازمة البيئية فى البلاد الرأسمالية . لانه فى البلاد الاشتراكية ، ونظرا للملكية العامة لوسائل الانتـاج ، يسود نمط أكثر عقلانية فى استهلاك الموارد الطبيعية الرئيسية . ومن ثم فان ظواهر الازمة البيئية على مختلف المستويات ليست حتمية قاتلة فى ظل الاشتراكية .

وهكذا نرى ، انه على الرغم من أن المشكلات البيئية هى مشكلات عالمية، الا أن مداها وخطورتها تتحدد بصورة حاسمة طبقا لطبيعة النظـام الأجتماعى . وليس من قبيل الصدفة ان البلاد الرأسمالية المتقدمة ، مع ما تملكه من مقدرة اقتصادية وتكنولوجية قـوية كان ينبغى أن تمكنها من الحيلولة دون الاضطرابات البيئية أو على الاقل التقليل منهـا ، هى التى تضر ابلغ الضرر بالبيئة . والواقع أن التدهور العـام للموقف البيئى فى العالم يرجع أساسا الى تفاقم تناقضات الرأسمالية الاجتماعية والاقتصادية العديدة . ويمكن القول أن الازمة البيئية أصبحت ، على نحو ما ، بؤرة كل النواقص الهيكلية والتطاحنات الاجتماعية للمجتمع البرجوازى الحديث .

ولقد دفع مدى وخطورة الازمة البيئية العلماء البرجوازيين الى البحث عن مخرج ، معتمدين فى ذلك اعتمادا كبيرا على استخدام المناهج الاقتصادية الرياضية والحاسبات الاليكترونية . وكان المعتقـد أن استخدام الوسائل التكنيكية المتقدمة سيقدم تكهنا شاملا بمستقبل الانسان .

وفى خضم الطوفان من الكتابات عن هذا الموضوع ، تكتسب هذه التجارب فى الصياغة الشاملة أهمية خاصة لانها تغطى العوامل الرئيسية للتطـور العالمى وتحلل تفاعلاته الكلية والسكانية والاقتصادية والجغرافية والجيولوجية

الخ ، ولأنها أيضا ترسم صورة حية ، غير جامدة ، للعمليـــات البيئية وتستخدم مناهج كمية تقوم على أساس أحدث وسائل الحساب الآلى .

غير أننا ينبغى أن نأخذ فى اعتبارنا ان هذه النماذج العالمية ، قد يكون لها تأثير مضلل اذا استخدم واضعوها المنهج المتقدم لاثبات نتـــائج تتسم بالمضاربة . ومن هنا ينبغى أن تخضع كل النماذج العالمية للتدقيق والتحليل الماركسى التفصيلى سواء من حيث المنهج أو من حيث ســـلامة البيانات الاولية .

ان تحليل النماذج العالمية التى ظهرت خـــلال السنوات العشر الاخيرة سوف يوضح أن الباحثين البرجوازيين ، سعوا عامدين أو غير عامدين ، الى استخدام البيئة لاغراض طبقية ، وبالذات لاخفاء التناقضـــات بين العمل ورأس المال والصلة بين أزمة البيئة ، والازمة العامة للرأســـمالية والسياسة الاستعمارية الجديدة للامبريالية .

ومن بين هذه النماذج العـالمية ، ذلك النموذج المسمى **العالم ــ ٣** الذى اثر بعد ذلك على كل ماتلاه من أعمال الباحثين البرجوازيين ، وكان هـــذا النموذج قد وضع بتكليف من نادى روما وهو منظمة غير حكومية مستقلة ظاهريا . غير أنه ليس سرا أن النادى يتكون فى غالبيته العظمى من ممثلين لكبار رجال الاعمال وأن شركة فولكس فاجن الالمانية الغربية العملاقة هى التى مولت العمل فى نماذجه الاولى .

ويعالج نموذج العالم ــ ٣ وما أدخلة عليه د . ميدوز (١) من تعـــديل لاحق ، يعالج النظام الاقتصادى العالمى ككل ، دون تمـــايز جغرافى ، ويستـــخدم عوامل خمسة رئيسية هى : الســـكان ، والغذاء ، والموارد المحدودة ، ورأس المال الصناعى ، والتلوث .

ولقد عمل ميدوز وزملاؤه على أساس المقدمة القائلة بأن نظـــام القيم القائم يؤدى الى نمو دليلى غير متمايزوشامل للعوامل الخمسة ، ومن هذه المقدمة استخلصوا أن البشرية ينبغى أن تحقق حالة من « التوازن العالمى » لكى تحول دون « انهيار العالم » . ويحـاول ميدوز وزملاؤه أن يبرهنوا على أن ذلك « التوازن العالمى » يمكن تحقيقه فى ظل الرأسمالية . وهم

(١) د . ل . و د . هـ . ميدوز « نحو توازن عالمى » ، ابحاث مجموعة ، كامبردج ، ماساشوستس ١٩٧٣ ، د . ل . ميدوز واخرون ! ديناميكية النمو فى عالم محدود » ــ كامبردج ، ماساشوستس ١٩٧٤ .

بعملهم هذا كشفوا عن فهمهم « لاستراتيجية انقاذ النظام » من خلال مزيج من المناهج التقنية الاجتماعية . ويقترح أحد النماذج الحديثة ، ١٩٧٥ ، بصفة خاصة تثبيت المشروعات الصناعية والسكان الموجودين ، واعادة تدوير الموارد المحدودة ، وتخفيض ثلاثة أرباع نصيبها فى الانتاج بالنسبة للوحدة ، مع تخفيض مماثل فى التلوث بالنسبة للوحدة، وأولوية تصوير انتاج الغذاء .

وقد ادى نشر النتائج الاولى التى توصل اليها مشروع ميدوز وزملائه في ((**حدود النمو**)) ، (١) الى اثارة جدل حاد فى الدوائر العلمية فى كل انحاء العالم .

فقد رأى النقاد الماركسيون فى هذا الكتاب وفى البحث التالى الذى قامت به مجموعة ميدوز محاولة لاستغلال ما تتمتع به المناهج الاقتصادية ـ الرياضية من مكانة لدعم أفكار مالتوس الرجعية وسياسة الابتزاز الاستعمارية الجديدة . ومن الامور ذات الدلالة أن العلماء البرجوازيين بدورهم وجدوا أنفسهم مضطرين للكشف عن العدد الكبير من الثغرات الرئيسية فى تقرير ميدوز . وهكذا وجد الباحثون فى جامعة ساسكس فى بريطانيا، وهم الذين اصدروا أشمل تقييم نقدي لكتاب ((**حدودالنمو**))(٢)، أن مقدمته الاولية ، وهو النمو الدليلى فى متغيراته الاساسية ، ليست سوى نسخة حديثة من نظرية مالتوس .

كذلك كانت هناك اعتراضات جدية على مفهوم « التوازن العالمى » . وقد اتهم كثير من الباحثين البرجوازيين مؤلفى الكتاب بالدفاع عن الركود و « خطر » النمو الاقتصادى فى البلاد النامية .

ومن الامور الهامة أيضا حقيقة أنه حتى النقاد الاوائل لنموذج ميدوز اشاروا الى نظرته المضللة الى العالم على أنه كيان متسق غير متمايز اجتماعيا وسياسيا ، ولم يكن من قبيل الصدفة أن المشروعات اللاحقة ، لزمرة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ ، حاولت أن تتغلب على أوجه القصور فى نموذج العالم ـ ٣ . ومن بين هذه المشروعات فان أكثرها أهمية فى رأيى هى المشروعات التالية : « البشرية عند نقطة التحول » (ميزاروفيتش

(١) د . ل . ميدوز واخرون « حدود النمو » ، نيويورك ١٩٧٢ .

(٢) هـ . كول واخرون « التفكير فى المستقبل ، دراسة نقدية لحدود النمو » ، لندن ١٩٧٤ .

وبستل) (١)، النموذج الشامل لامريكا اللاتينية « ا . هيريرا » (٢) ، والمشروع اليابانى « القيود العـــالمية ورؤية جديدة للتطـــور » (كايا وسوزوكى » (٣) والهولندى « مشكلات تضاعف السكان » « لينمان » (٤) والسويسرى « ديماتيل » « هـ ثييمان و أ . جابوس » (٥) .

ولقد نبذ ميزاروفيتش وبستل ، واضعا التقرير الثانى لنادى روما تحت عنوان « البشرية عند نقطة التحول » ، مدركين للنقد الذى وجه الى تقرير العالم ـ ٣ ، نبذا ما أسماه ميدوز النمو « الدليلى غير المتمايز » وأحلا مكانه النمو « العضوى » (المتمايز والمتوازن) ، معالجين العالم كنظام من عشر مناطق متفاعلة هى أمريكا الشمالية ، وأوروبا الغربية ، واليابان، واستراليا، وجنوب أفريقيا وبلاد اقتصاد السوق المتطورة الاخرى ، وأوربا الشرقية ، بما فيها الاتحاد السوفييتى ، وأمريكا اللاتينية ، وشمال أفريقيا والشرق الاوسط ، وأفريقيا الاستوائية ، وجنوب شرقى آسـيا والصين ، وعلى خلاف ميدوز الذى غطى نموذجه فترة ١٣٠ عاما ، اختـار ميزاروفيتش وبستل فترة أقصر لمدة خمسين عاما (١٩٧٥ ـ ٢٠٢٥) عـلى افتراض أن الكوارث الاقليمية ستحدث فى حدود هذه الفترة ، وان كانت فى فترات مختلفة ولاسباب مختلفة بالنسبة للمناطق المختلفة .

وبعد أن اختارا ما اعتبراه أكثر الجوانب حدة للتطور العـالمى ـ هوة الدخل القومى بين البلاد المتقدمة والنامية ، ومشكلات الطاقة والغـذاء والسكان وأزمة البترول ـ رسما خمسة نماذج جزئية وبعد أن حللا مواقف نمطية للأزمة فى المناطق المختلفة ، توصلا الى نتيجة أن أزمة « التفـاوت بين نمو السكان ـ ونقص الغذاء » سوف تصيب أولا أفريقيا وجنـوب آسيا ، وأزمة « التفاوت بين نمو السكان ـ وتزايد البطالة ـ سوف تصيب أمريكا اللاتينية ، وأزمة « التفاوت بين نمو السكان ـ ونقص المواد الخـام وتلوث البيئة » سوف تصيب البلاد الرأسمالية المتقدمة . ومع أنهما حاولا أن يعالجا مشكلات البيئة بصورة موضوعية ، الا أن التوصيات التى خرجا

---

(١) ميهالو ميزاروفيتش وادوارد بستل « البشرية عند نقطة التحول » . التقرير الثانى لنادى روما . نيويورك ١٩٧٤

(٢) النموذج الشامل لامريكا اللاتينية « تقرير أولى » . بيدنس أيريس ١٩٧٤

(٣) يوشى كايا ويوتاكاسوزوكى . القيود العالمية ورؤية جديدة للتطـور . ١ ـ التنبؤ التكنولوجى والتغير الاجتماعى ، المجلد السادس ، رقم ٣ ، ١٩٧٤ ، صفحات ٢٧٧ ـ ٢٩٧

(٤) مشكلات تضاعف السكان .

(٥) ديماتيل .. محاولة لاتخاذ قرار وتقييم معملى . للاطلاع على اخر المشـروعات انظر : نحو رؤية شاملة للمشكلات الانسانية . التنبؤ التكنولوجى والتغير الاجتماعى . المجلد السادس ، رقم ٣ ، ١٩٧٤ ، صفحة ٢٣١ ـ ٢٦٠ .

بها لاتزال ذات طبيعة دفاعية فحسب . فعلى سبيل المثـــال كان كل ما أوصيا به عند تحليل مشكلة الغذاء فى البلاد النامية هو المعونة من جانب البلاد الرأسمالية المتقدمة . أما النتيجة التى توصلا اليها بالنسبة لمشكلة اخرى هى « منتجو البترول ـ ومســـتهلكو البترول » فكانت فى الواقـــع تؤيد الفكرة القائلة انه بدلا من المواجهـــة مع الشركات متعـــددة الجنسية والبلاد الرأسمالية المتقدمة ، فان منتجى البترول سيجدون من الاربح لهم أن يستثمروا أموالهم فى البلاد المستهلكة للبترول أى فى البلاد الرأسمالية المتقدمة .

وللوهلة الاولى يبدو أن الباحثين الارجنتينيين (نموذج هيريرا) يتبنون وجهة النظر العكسية فالأولوية الرئيسية بالنسبة لهم هى الوفاء باحتياجات البلاد النامية كوسيلة لتقوية نهضة اقتصادية عامة وتفـــادى الآثار المدمرة للأزمة البيئية . لكنهم يقسمون كل البلاد الى « فقـــيرة » و « غنية » ، وبهذا يجمعون معا البلاد الرأسمالية المتقدمة والبـــلاد الاشتراكية . وهم يوصون بوقف النمو الصناعى مؤقتا فى البلاد النامية واعادة توزيع رأس المال لصالح البلاد « الفقيرة » . وهذه التوصية تتجاهل تماما الحـــاجة البالغة الاهمية « لاعادة توزيع الثروة » داخل البلاد النامية ، وبعبـــــارة أخرى الغاء امتيازات الشركات الصناعية وكبار ملاك الاراضى والقضاء على التفاوت الكبير فى الدخل عن طريق اصلاحات اجتماعية واقتصادية .

أما المشروع اليابانى « **القيود العالمية ورؤية جديدة للتطـــور** » ، فيرسم خطوط هيكل انتاجى أمثل ضمن اطار البلاد « المتقـــــدمة ـ النامية » . والقسم الاول من المشروع يحلل السوق العالمى للمواد الخام ويضع نموذجا للتكهن بالتغيرات فى المناخ العالمى . وتوضح الحسابات اليابانية أن المشكلة الجوهرية حتى نهاية هذا القرن . ســـــتكون ، على الارجح ، التباين بين العرض والطلب بالنسبة للطاقة أكثر منها النقص فى المواد الطبيعية ، فاذا لم يزد استهلاك الطاقة أكثر من عشرة أمثال ، فان المؤلفين لا يتوقعون أى تأثير خطير على المناخ العالمى .

وكما فعل واضعو تقرير « **البشرية عند نقطة التحول** » يقسم الباحثون اليابانيون العالم ، فى النصف الثانى من مشروعهم ، الى منـــــاطق (أمريكا الشمالية ، الاوقيانوسيا ، أوربا الغربية ، الاتحاد السوفييتى ودول اوربا الشرقية الاشتراكية ، وسط وجنوب أمريكا ، اليـــابان ، الصين والدول الآسيوية الاخرى ، وافريقيـــــا) . وتنقسم كل منطقة الى ستة أقسام انتاجية : الزراعة ، الصناعة الاستخراجية ، والخفيفـــــة ، والثقيلة ، والتجميعية ، والخدمات . والغرض من هذه النماذج الاقليمية هو الوصول الى الحد الامثل للهياكل الانتاجية لرفع مســـــتويات المعيشة فى اطار نمط متوازن للتجارة الخارجية . ويدعو المؤلفون اليابانيون الى اعطاء مزيد من

الاهتمام بالزراعة فى أمريكا اللاتينية وافريقيا وكذلك فى أمريكا الشمالية والأوقيانوسيا .

وهذا التركيز على زيادة الانتاج الزراعى مقابل خلفيةالازمة البيئيةهو نتيجة لتفاقم مشكلة الجوع وسوء التغذية فى البلاد النامية ، التى يربطها واضعو هذا النموذج وغيره من النماذج بالنمو السكانى أساسا .

ومن الكتب الهامة فى هذا المجال « **مشكلة تضاعف السكان** » ، وهو دراسة قام بها نادى روما وأشرف عليها العالم الهولندى لينمان . ومشروعه الذى يرتكز على « نموذج الانتاج الزراعى ـ الغذائى » ، يقسم العالم الى ثلاث مجموعات من البلاد : البلاد ذات « اقتصاد السوق الحر » (الرأسمالية) ، وذات « الاقتصاد المخطط مركزيا » (الاشتراكية) ، و « النامية » . ثم هناك عشر مناطق تتفق بشكل أو آخر مع تلك الواردة فى نموذج ميزاروفيتش وبستل ، و ١٠٨ منطقة جغرافية ـ مناخية .

والشيء الذى يميز نموذج لينمان عن النماذج السابقة عليه هو وضعه تمايزا بين الفئات الاجتماعية داخل البلاد الرأسمالية المتقدمة والبلاد النامية. فهو يحدد فى كل من هذه البلاد ستمجموعات اجتماعية(١)،على أساس مستوى الدخل ومستوى استهلاك الطعام ، ويقدم حلولا لمشكلاتها الغذائية . وهذا التمايز الجغرافى والاجتماعى يتيح الفرصة للخروج بنتائج أكثر واقعية وحسابات آلية أكثر توازنا . ويوضح لينمان بصفة خاصة أن نقص الغذاء العالمى ليس مطلقا وانما هو نسبى ، فالمستوى الحالى للانتاج لا يضمن امدادا كافيا من الطعام بسبب مستويات الاستهلاك المتباينة التى لا ترجع الى عوامل تكنولوجية وانما بالاحرى الى عوامل اجتماعية واقتصادية ، مسئولة عن البطء القاتل فى استحداث مناهج زراعية تتسم بالكفاءة لزيادة الانتاج .

وهكذا نرى أن أسلوب النماذج العالمية قد تطور فى السنوات الاخيرة نحو فهم أقرب للتمايز الجغرافى والاجتماعى للعالم ، ودراسة أكثرعملية « لا تعتمد على الاثارة » لمشكلات البيئة .

والواقع أن كثيرا من العلماء البرجوازيين المرتبطين بنادى روما توصلوا الى أن تحقيق استنتاجات سكانية وبيئية جزئية وغيرها من الاستنتاجات المبنية على نتائج النماذج العالمية انما يتوقف فى التحليل الاخير على

---

(١) يعالج سكان البلاد الاشتراكية كمجموعة واحدة .

استراتيجية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية . وبوعى أو بدون وعى نبذ بعض هؤلاء العلماء بالفعل الفكرة الدعائية البرجوازية الشائعة عن الطابع العالمى لازمة البيئة التى يرجعونها زعما الى زيادة الاستهلاك ، دون اعتبار للتمايز الطبقي للمجتمع .

وقد صحب ذلك ادراك متزايد لضرورة اعادة النظر فى النمط الحالى للعلاقات الاقتصادية الدولية . فبتكليف من نادى روما قدمت مجموعة من الباحثين برئاسة جان تمبرجن الحاصل على جائزة نوبل تقريرا بعنوان ((**اعادة تشكيل النظام الدولى**)) (١) وهو عنوان ذو مغزى ، يرتبط ارتباطا مباشرا بعدد من وثائق الامم المتحدة التى أقرت باشتراك البلاد النامية ، وبخاصة اعلان كوكويو (٢) .

ويوصى تقرير تمبرجن باستحداث وحدة مدفوعات دولية لتحل محل الذهب والدولار الامريكى ، واقامة نظام دولى جديد متكامل للتجارة بتحسين التقسيم الحالى للعمل ، وتطوير الزراعة الخ . كما يدعو تقرير تمبرجن الى نزع السلاح واستخدام الاموال التى تتوفر نتيجة لذلك من أجل الاغراض السلمية . وأخيرا ، وليس آخرا ، يناقش التقرير ، وان يكن بصورة غير متماسكة ، الجوانب الاجتماعية لازمة البيئة ، وهذا يؤدى بواضعيه الى التوصية بتغيير نظام القيم فى ((المجتمع الاستهلاكى)) (٣)

ومع ذلك ، وبرغم ادراك الباحثين البرجوازيين للصلة بين ازمة البيئة والاسس الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الرأسمالى ، الا أنهم لايقدمون أية توصيات قد تضر بهذه الاسس ، أو بمصالح أولئك الذين يملكون الاقتصاد ، وبخاصة الشركات متعددة الجنسية (٤) .

---

(١) ((اعادة تشكيل النظام الدولى)) ، نيويورك ١٩٧٦ .

(٢) نوقشت مشكلات البيئة واستخدام الموارد الطبيعية واستراتيجية التنمية فى شهر أكتوبر ١٩٧٤ فى ندوة عقدت فى كوكويو بالمكسيك تحت رعاية مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة . وقد اقر اعلانا يؤكد الحاجة الى الاشراف على استخدام الموارد الطبيعية وحماية البيئة على نطاق عالمى من أجل حماية مصالح أكثر البلاد تخلفا وكذلك الاجيال المقبلة .

(٣) من الامور ذات الدلالة ، أن أحد النماذج الاخيرة ((أهداف المجتمع العالمى)) الذى وضعته مجموعة باشراف البروفيسور لازلو الذى يعمل فى الولايات المتحدة ، يربط كثيرا من تلوث البيئة ربطا مباشرا باخلاقيات وأهداف المجتمع الرأسمالى . وهو يقترح تغييرات طفيفة فى القيم التى ستضفى طابعا ((انسانيا)) على النظام العالمى . ((للاطلاع على المنهج المستخدم فى هذا المشروع ، أنظر ا . لازلو ((استراتيجية للمستقبل . نظرة النظام الى النظام العالمى)) . نيويورك ١٩٧٤ . ا . ك . بوكاست و ا . ج فيدانزو الابن ((أهداف المجتمع العالمى . مشروع الجيل الثالث لنادى روما)) .
التنبؤ التكنولوجى والتغير الاجتماعى ، ١٩٧٥ ، المجلد السابع رقم ٣ : صفحة ٣٢٧ــ ٣٣٠

(٤) يوجد تقدير للجوانب النظرية العامة للنماذج العالمية فى عدد من مؤلفات العلماء السوفيت ، مثل ، ف . زاجلادين و ا . فرولوف ((المشكلات العالمية لعصرنا)) . مجلة كوميونيست ، ١٩٧٦ ، العدد ١٦ ، ص ٩٣ ــ ١٠٤ .

غير أنه ينبغى الاعتراف بأن أسلوب وضع نماذج عالمية قد أتاح معالجة جديدة لعدد من المشكلات الحيوية . فهو من ناحية قد كشف الافلاس العلمى والعملى للتكهنات الجزئية ـ نمو السكان ، أو انتاج الطاقة ، زيادة المساحة المزروعة أو استغلال موارد البحر ـ رغم أن مثل هذه التكهنات بدت مدعومة ببيانات عن السكان والطاقة والزراعة والمحيطات . صحيح أن معلوماتنا عن الانتظامات الكمية التى تحكم نسبة « الطبيعة ـ المجتمع » غير كافية بالمرة،حتى ان كل النماذج العالمية لا تزال بعيدة جدا عن الكمال. ومع ذلك ، فان النتائج المستخلصة منها ، آخذين فى الاعتبار الدرجة الراهنة الاعلى من البرهان العلمى ، قد استخدمت كأساس لعدد من الاجراءات العملية لتنظيم الدولة الاحتكارية لاستخدام الموارد الطبيعية . ففى الولايات المتحدة ، مثلا ، زادت المخصصات لحماية البيئة من رقم متواضع للغاية الى مليارات الدولارات . كما تتبع اليابان وكثير من بلاد أوربا الغربية الرأسمالية سياسة مماثلة .

غير أنه ما من كمية من النماذج العالمية يمكن أن تمحو التناقضات العميقة فى سياسة البلدان الرأسمالية عن استخدام الموارد الطبيعية . وأحد الامثلة على ذلك هى محاولات الشركات متعددة الجنسية لنقل الصناعات « القذرة » (الصناعات المعدنية والكيماوية) من البلدان الرأسمالية المتقدمة الى البلدان النامية ، وبعبارة اخرى «تصدير» جوهم الملوث تحت شعار « مساعدة التصنيع » . لقد استحدثت الولايات المتحدة وعدد من البلدان الرأسمالية الاخرى ، فى سعيها لتقليل مستويات التلوث عندها ، استحدثت معايير متشددة لنوعية البيئة . ولكن مع الازمة الاقتصادية فان هذه المعايير كثيرا ما تخفض أو حتى تهمل كليا . وبوسعنا أن نورد عديدا من الامثلة الاخرى للطابع المحدد للحلول البيئية فى ظروف الرأسمالية والسيطرة الامبريالية .

فى الجزء غير الاشتراكى من العالم هناك ادراك حاد للحاجة الى بديل ديمقراطى واشتراكى للتنظيم الذى تضعه الدولة الاحتكارية لاستخدام الطبيعة ومواردها ، والشيوعيون يناضلون من أجل ذلك ، لان الحكومات البرجوازية ليست فى وضع يمكنها من كبح جماح الاحتكارات المسئولة أساسا عن تدهور البيئة .

وازاء هذه الخلفية تبدو واضحة بصورة خاصة مزايا النظام القائم على الملكية العامة لوسائل الانتاج ، لأنه بينما تستمر كثير من جوانب أزمة

البيئة فى التدهور فى العالم الراسمالى ، يتخذ الاتحاد السوفييتى وأعضاء آخرون فى المنظومة الاشتراكية خطوات أساسية للحفاظ على البيئة وتحسينها . انهم يضعون وينفذون نظاما من الاجراءات لضمان الاستخدام الاشتراكى للطبيعة ومواردها ، نظام يتوافق ونطاق الانتاج الاجتماعى ومتطلبات الثورة العلمية والتكنولوجية . وليس معنى هذا أن البلاد الاشتراكية ليست لديها مشكلات فى التفاعل بين المجتمع والطبيعة . والسبب الرئيسى لظهور مثل هذه المشكلات فى ظل الاشتراكية هو ، فى راى كاتب هذا المقال ، أن الجوانب من الانتاج الخاصة بحماية البيئة لاتؤخذ فى الاعتبار بصورة كافية على الدوام فى نظامنا الشامل للتخطيط الاقتصادى والادارة . ولوضع الامور فى نصابها ، يضع العلماء السوفييت خطوطا توجيهية من أجل الاستخدام الرشيد للطبيعة وتوصيات من أجل برامج حماية البيئة .

وتكرس البلاد الاشتراكية انتباها أقل نسبيا بالنماذج العالمية ، لانها أولا تركز على نماذج التخطيط الاقتصادى الشامل ، وثانيا لان مشكلات البيئة أقل حدة منها فى البلاد الراسمالية . ومع ذلك ، فان الخبرة المتجمعة فى وضع من النماذج الكبيرة والنماذج العظمى قد مكنت العلماء السوفييت من اجراء عدد من التجارب فى وضع النماذج العالمية . وقد قام بهذا العمل المعهد الاقتصادى الرياضى المركزى ومركز الحساب الآلى التابعين لاكاديمية العلوم السوفييتية ، والادارة العليا لجهاز العلوم المائية والارصاد التابع لمجلس وزراء الاتحاد السوفييتى (١) . وقد أوضحت الخبرة انه عند وضع نماذج عالمية من أى نوع علينا أن نواجه عددا من الصعاب الموضوعية : عدم كفاية قاعدتنا الاحصائية وعدم امكان الاعتماد عليها ، التعقيد الذى يكتنف تحديد العلاقة بين العوامل والانتقال من المؤشرات الجزئية الكمية الى المؤشرات العامة ، المعايير المتناقضة لأولويات الاستثمار فى موقف يتسم بنقص الموارد ، الخ . ولما كان الامر كذلك ، فان درجة الصواب تميل الى الحد من تطبيق النماذج العالمية على التكهنات العامة للاتجاهات الرئيسية فى سير النظم الموضوعة على أساس نماذج . وفى المرحلة الراهنة ، فان هذا يجعل من الصعب مزج هذه النظم بالتكهن الاقتصادى الفعال ونماذج التخطيط .

وفى راى عدد من الباحثين السوفييت أن استخدام الطبيعة فى مجتمع

---

(١) انظر ا . د . سميرنوف « نظام القرارات الاقتصادية الكاذبة » . الاقتصاد والمناهج الرياضية ، ١٩٧٣ ، المجلد التاسع ، رقم ٣ ، ص ٣٩٥ - ٤٠٦ ، ج . ا . بلشانسكى وآخرون « الجوانب المنهجية فى بناء نماذج زائفة للموارد الطبيعية ومهام وضع النماذج العالمية . » فى تقارير المؤتمر الجغرافى الدولى الثالث والعشرون ، المجلد الثامن ، الجغرافيا الاقليمية ، موسكو ١٩٦٧ ، ص ٢٣٠ — ٢٣٤ .

اشتراكى ينبغى أن ينظر اليه على أنه نمط خاص من النشاط الاجتماعى والاقتصادى يهدف الى اشباع أكثر كمالا للمتطلبات المتزايدة لكل أعضاء المجتمع عن طريق الاستخدام الافضل للموارد الطبيعية ، والحفاظ على الموارد الطبيعية ومضاعفتها (أو تحسين نوعها أو تقديم بدائل كافية) لصالح الاجيال القادمة ، والمحافظة على التوازن بين التوسع الصناعى والاستقرار البيولوجى للبيئة لضمان التطور المستمر للمدنية بل وللحياة على الارض (١) .

فى السنوات الاخيرة بدأ العمل فى الاتحاد السوفييتى فى وضع نظام موحد على نطاق الامة لتخطيط وادارة الموارد الطبيعية فى مجتمع اشتراكى متقدم وبالنظرية العلمية لوحدة وتداخل كل أنواع الموارد الطبيعية . ويتضمن هذا البرنامج المتكامل مايلى : وضع نظام على نطاق البلاد للمحاسبة والتخطيط والحفز الاقتصادى للاستخدام الرشيد للطبيعة ، انشاء هيئة مشتركة من الادارات للاشراف على استخدام الموارد الطبيعية وحماية البيئة ، وأخيرا ، وضع واتقان معايير موحدة فى استخدام الطبيعة ومواردها .

والى جانب هذا يجرى وضع نماذج للنمو الاقتصادى تتضمن قيودا بيئية محكمة بحيث تكون الموارد الطبيعية (مثل الماء العذب والهواء النقى) هى العوامل التى تقرر تخصيص الموارد من المواد والعمل للعمليات التكنولوجية (١) .

ويكمل المبادىء المنهجية التى تحكم الاستخدام الرشيد للطبيعة تنفيذ برامج اقليمية رئيسية مصدق عليها تشريعيا . وتتضمن هذه البرامج اجراءات لحماية بحيرة بايكال وحوض نهر الفولجا وبحر ازوف والبحر الأسود ، وكذلك مشروعات واسعة للصناعة الشاملة مثل خطوط جديدة للانتاج عديمة الفاقد ، الخ .

كل هذه الاجراءات المدعمة علميا والمطبقة عمليا ــ التشريعية والتخطيطية،

---

(١) ك . ج . جوفمان ، م . ى . ليمتشيف ، ن . ف . ريمرز « المشكلات الاجتماعية والاقتصادية لاستخدام الموارد الطبيعية » . فى الاقتصاد والمناهج الرياضية ١٩٧٣ ، المجلد التاسع رقم ٥ ص ٨١٢ ــ ٨٢٢ .

(٢) ل . ا . باجرينوفسكي ، م . ى . ليمتشيف . « عن تخطيط التنمية الاقتصادية بالنظر الى المتطلبات البيئية » المرجع السابق ، ١٩٧٦ ، المجلد السابع ، رقم ٤ ص ٦٨١ ــ ٦٩١ .

الاقليمية وعلى نطاق الصناعة ـ توضح أن ايجاد حلول واقعية وليست مجرد حلول افتراضية لمشكلات البيئة امر ممكن تماما .

وهكذا فان البلاد الاشتراكية تحل بنجاح المشكلات التى ينطوى عليها الاستخدام الصحيح للطبيعة . لكنها تؤمن بأن التعاون الدولى المنتظم والممتد امر لا غنى عنه لأى حل حقيقى لمشكلات البيئة العالمية . وهى تنظر الى هذه المسائل ضمن السياق العام للسياسة الخارجية اللينينية للتعايش السلمى بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، فى سياق الجهود المستمرة لتوسيع نطاق الوفاق .

وعلى سبيل المثال ، ينفذ الاتحاد السوفييتى الآن عددا من الابحاث والمشروعات العملية فى منظمات دولية وعلى أساس اتفاقيات ثنائية . ويجرى هذا العمل بصورة أكثر تماسكا داخل مجلس المعونة المتبادلة ، حيث يخضع كل بحث لخطة موحدة بعيدة المدى . والواقع أن اجراءات حماية البيئة تعتبر أحد الجوانب الرئيسية للتعاون العلمى والتكنولوجى بين بلاد المعونة الاقتصادية المتبادلة .

وفى الوقت نفسه يسهم الاتحاد السوفييتى وبلاد اشتراكية شقيقة أخرى بنصيب فعال فى عمل عدد من المنظمات الدولية المؤثرة مثل لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لاوربا ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، وغيرها . والى جانب ذلك يجرى تنفيذ عدد من مشروعات حماية البيئة بمقتضى اتفاقية ثنائية مع كل من الولايات المتحدة وفرنسا واليابان وايران وأفغانستان وعدد من البلاد الاخرى . وهكذا يقدم الاتحاد السوفييتى اسهاما كبيرا لمنع أزمة البيئة التى تأخذ بخناق العالم الراسمالى فى الوقت الراهن من أن تتخذ أبعادا عالمية .

ان وضع نظام فعال للتعاون الدولى المتكافىء والبناء فى حماية البيئة هو اليوم الامكانية الواقعية الوحيدة لحل مشكلات البيئة على الصعيد العالمى . ومثل هذا التعاون سوف يتيح الفرصة لتوفير مناخ سياسى أكثر صحية على سطح كوكبنا .

●

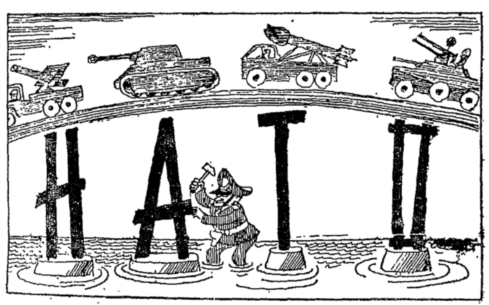
• كاريكاتير •



أسلحة جديدة لجزارى شيلى

يو- تشيريبانوف ؛

•••



الانفراج بمفهوم حلف الأطلنطى

يو- تشيريبانوف



وسائل الإعلام البرجوازية وترويج الأكاذيب

بقلم : جيمس بيترسون

على مدار عامين منذ انتهاء مؤتمر هلسنكي يبدو ان وسائل الاعلام البورجوازية قد أعارت اذنا صماء للنداء الختامي الذى اصدره المؤتمر والداعي الى نشر « أوسع معرفة وفهم لجوانب الحياة المختلفة في البلدان المشاركة » . ولكن وسائل الاعلام البورجوازية بدلا من المساهمة فى « تدعيم السلام والتفاهم بين الشعوب والاثراء الروحي للشخصية الانسانية » تعمل ضد هذا المبدا الجوهرى الذى نص عليه في القسم الثالث من الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكى .

واذا كانت الدعاية الامبريالية قد قامت بشيء ما فى مجال العلاقات الدولية فان هذا الشيء قد اتسم فى جوهره بالاثر السلبى الذى يخدم مصالح الرجعية .

ويعمل الجهاز الحديث للدعاية الامبريالية الذى يمتلك تســـهيلات كبيرة للغاية ويستخدم أحدث المنجـــزات العلمية والتكنولوجية بأقصى سرعته • وهو لا ينفك يردد التشويهات الايديولوجية المزيفة بما فيها أسطورة « الحرية » التى تتمتع بها الصحافة الرأسمالية • غير أن الاساليب التى تتبعها وسائل الاعلام المملوكة ملكية خاصة لا تخدم الا هدفا واحدا وهو تدعيم الحكم الطبقى فى مجتمع قائم على الاستغلال •

قبل وفاته بفترة قصيرة نشر **لورد طومسون** سيرة حياته تحت عنوان « **بعد أن أصبحت فى الثمانين من العمر** » • وفى هذه السيرة يحكى هذا المالك لـ ١٤٨ صحيفة ، و لـ ١٣٨ مجلة دورية ، وللعديد من دور النشر ومحطات التليفزيون فى بريطانيا وكندا والولايات المتحدة وغيرها ، يحكى كيف استطاع فى بداية الطريق فى « مهنته المربحة المجزية تماما » أن يكون ثروة من خلال الراديو والتليفزيون والجرائد ، وكيف حصل على مركز مالى ممتاز كرجل أعمال على جانبى الاطلنطى ، وكيف اعترفت الدوائر الحاكمة البريطانية بابن الحلاق الكندى وشرفته بالانتماء الى طبقة النبلاء • (لورد طومسون — « بعد أن أصبحت فى الثمانين من العمر » — لندن صفحات ٦ ، ١٧٥) •

ويتسائل **طومسون** فى كتابه « **ما الذى فعلناه بثروتنا ؟** » ويرد على هذا التساؤل قائلا : « انه تحقيق المزيد والمزيد من النجاحات واقتناص الفرص المواتية للتوسع والتمتع بالحرية الحقة التى توفرها المشاريع الخاصة » (المرجع السابق — ص ١١١) • ويصلح الوصف الذى رسمه المؤلف لاساليب وطرق « القنص » هذه ، يصلح ككتيب مرشد لرجال الاعمال فى الصحافة • فهو وقد اتخذ قرارا وصمم على « هزيمة » ادينبرج عرض على **السير هارلى درايتون** رئيس احتكار صحف « اليونيتد » عملية مقايضة صحفية • ويكشف طومسون عن داخلية نفسه ويقول : « لقد كنت أعرف بالضبط ما الــذى يسعى وراءه درايتون ، فهو كان مثلى يعتقد أن الصفقة الطيبة هى تلك التى تتوافق مع مصالح كلا الطرفين • وكان يفضل الا يناوئه أحد فى مسعانا المشترك لتحقيق هذا الغرض • وهذا هو الوجه الحقيقى للرأسمالية الحقة » • (المرجع السابق — ص ٢٠/٠) •

وكان **طومسون** حريصا ، كما صرح هو بنفسه ، فى فترة تحوله الى مليونير كبير (حسب تقديره بلغت قيمة الاصول الثابتة لفرع مؤسساته فى كندا وحدها ٣٠٠ مليــون جنيه استرلينى) على الاقتداء بنموذج « معظم الافراد الذين امتلكوا وأداروا الصحف فى كندا وأمريكا وبريطانيا » وأنه « فعل ذلك لكى يستحوذ على النفوذ والسلطة التى تتيحه ملكية الصحف لهم » (المرجع السابق — ص ٦) • ويقول طومسون انه « أصبح من الاصدقاء المقربين » لرؤساء وزراء بريطانيا وزعمـــاء البرلمان والوزراء ورؤساء حكومات البلدان الرأسمالية الاخرى وكبار رجال حلف الاطلنطى والسوق الاوروبيـــة المشتركة • وأضاف : « وبذلك فقد ساعدنا ••••• على نشر الافكار بين الرجال ذوى النفوذ والتقريب بين وجهات النظر المتعارضة » • (المرجع السابق — ص ١١٢) •

وليس من الصعب أن نضع أيدينا على نوعيـة الآراء التى عمل **طومسون** عـلى انتشارها • واننا نجد الكراهية تطل من سطور كتابه عندما يسرد قصة حياته ويتعرض لمسألة العمل والنقابات • ويتهكم بيتر بريستون على محاولات اللورد لاضفاء طابع خيرى على كل صفقة يبرمها ولتصويرها كدليل على اهتمـــامه النابع من القلب « بحرية الصحافة » ، وذلك عندما كتب بريستون فى « الجارديان » عرضا لسيرة حياة طومسون • ووصف بريستون أساليب طومسون بأنها لا تختلف عن أسلوب « تشديد الخناق حول رقبة الآخرين » • ووصف اللورد نفسه بأنه « رجل عنيد فى شراسته وبارع فى حيـاكة مخططاته » •

وهناك رجال آخرون مثل طومسون « خدموا المجتمع » بمثل « حرارته » • فمؤسس

شركة « التايم » شرح عقيدته السياسية فى خطابه الذى وجهه الى الرابطة الامريكية لوكالات الاعلان كما يلى : « انتم الحكمة الوحيدة فى هذه البلاد التى اعتبر نفسى مسئولا عن تقديم الحساب امامها · ان القانون الوحيد الذى اعترف به هو تحقيق التوافق بين المعلن والمحرر ·· هذا هو الجوهر الاصيل للديموقراطية ··· وعليكم يتوقف استمرار مجلة « لايف » ··· وفى اعتقادى الجازم ان صاحب الاعلان لا يتمتع فقط بالحق بل عليه واجب أن يشـارك بصورة كاملة فى وضع المقاييس الاخـلاقية والثقافية للصـحافة الامريكية » ·

وهذه « الحكمة الوحيدة » بدورها لا تبخل باى مال لدعم الصحافة الاحتكارية · ففى العام الماضى وظف كبار رجال الاعمال ما يزيد عن عشرة آلاف مليـــون دولار فى الاعلانات بالصحف وهذا يوازى ٪ دخل مالكو الصحف · ويذهب نصيب الاسد فى هذا المبلغ الى الصحف المملوكة لشركة واحدة والتى يبلغ توزيعها ٦٠٪ من مجموع توزيع الصحف اليومية · وتشير التقارير الى أن الربح الصافى لصناعة الجرائد الامريكية الى انه يزيد بمقدار ٧٦٪ عن المتوسط العام فى جميع الصناعات ·

وهذه الارباح الخيالية تجعل فى وسع مالكى المجموعات الصحفية شراء المزيد من الجرائد ومحطات التليفزيون · وعلى سبيل المثال دفع صمويل نيوهاوس وهو مالك احد المؤسسات الاعلامية الكبرى فى الولايات المتحدة ، دفع فى عام ١٩٧٦ مبلغ ٣٠٥ مليون دولار نقدا ثمنا لثمانى جرائد ولمجلة « باراد » التى كانت تتبع مجموعة جرائد بوث · ولكن ما الذى دفع هذا المليونير الكبير العجوز الى الاستحواذ على الصحف فى عشرات المدن الامريكية ؟ يجيب على هذا السؤال فيليب هوشتاين الذى عمل محررا لفترة ما فى صحف نيوهاوس قائلا : « لم يحدث أبدا أن ادعى نيوهاوس بأنه رجل يسعى الى الخير العام · ولم يقل أبدا انه يقف الى جانب الشعب · انه راسمالى » ·

يقول توماس جريفيث وهو محرر سابق فى مجلة « لايف » فى كتابه « لماذا الحقيقة » أن « المشكلة هى أن الصحافة تتحول أكثر فأكثر الى أن تصبح مجرد عمل تجارى ·· وأصبحت الجرائد مجرد وسائل وآلات لتكوين الثروات · ويجرى اختيار المحررين من هؤلاء الذين يؤدون عملهم دون اثارة اية مشاكل · وكما يعرف كل شخص يعمل فى هذه المهنة فان هذا الاتجاه يفسد العمل الصحفى الجيد · وكثيرا ما يلجأ مديرو المؤسسات الصحفية الى التخلص من هؤلاء المحررين ممن يعتبرونهم سلبيين وصانعى المشاكل او كثيرى الصياح أو غير مناسبين » (توماس جريفيث « لماذا الحقيقة » ـ بوسطن ـ عـام ١٩٧٤ صفحات ١٣٣ ـ ١٣٤) ·

والمحرر المثالى من وجهة نظر المالك الاحتكارى على حد قول لورد طومسون « هو الصحفى ذو المهارة العالية والمحترف مهنيا » (« بعد أن أصبحت فى الثمـــانين من العمر » ص ١٣٢) ، انه المحرر الذى ينتمى الى نفس طينته ، والتى تتلاءم معتقداته تماما مع مصالح الدولة الاحتكارية التى توكلها الى الصحافة والاذاعة ·

وان أمثال هؤلاء المحررين والصحفيين كانوا يدورون فى خلد تيودور وايت المؤرخ الامريكى عندما وصف الجهاز الاعلامى والدعائى فى نيويورك وقال عنه انه : « اكبـر واضخم بوق وادق جهاز لغسيل المخ عرفه العالم · (تيودور وايت « صناع الرئيس » ـ ١٩٦٤ ـ نيويورك ١٩٦٥ ـ صفحات ٨٦ ـ ٨٧) ·

((التعـــددية)) فى الاعـــلام

يقول باول زيسه احد المحللين من ذوى النزعة الليبرالية ـ البورجوازية فى وسائل

الاعلام بجمهورية المانيا الغربية ان التشكيلة المتنوعة المغنية بالالوان لوسائل الاعـلام في هذه البلاد تشكيلة خادعة • فحرية الصحافة تتحول بسرعة الى حرية مئات قليلة من الاغنياء في ترويج وجهات نظرهم • والتنوع الحقيقي في الاراء النقدية يتراجع بصورة ضخمة أمام هدف تأمين الاجماع في الرأى • (جون زاندفورد ــ « وسائل الاعـــلام في البلدان الناطقة بالالمانية » ــ لندن ــ ١٩٧٦ ــ ص ٣٧) •

في منتصف السبعينات أصبح ٣٪ من الناشرين الالمان الغربيين يسيطرون على نصف توزيع الجرائد اليومية • ومازالت عملية التركز في وسائل الاعـــلام جارية مع محاولات تكتلات بيرتلسمان وشبرنجر الاعلامية الاستيلاء على الصحف والدوريات ودور النشر وشركات السينما وشركات التوزيع الاكثر نفوذا وربحية •

بيد أن ملكية محطات الراديو والتليفزيون للافراد محرمة في جمهورية المانيـــا الاتحادية • فهذا المجال يعتبر مجالا « عاما » لخدمة جميع الطبقات والمجموعات السكانية• وهيئات الاذاعة الثمانية التي تعمل في مختلف ولايات جمهورية المانيا الاتحادية ينظر اليها كنموذج « للتعددية » في تغطية القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية • وتتضمن لوائحها مبادىء سامية مثل التزام خط استقلالي وغير متحيز وتجنب اعطاء الافضلية لأى نهج سياسي أو فلسفي أو أيديولوجي مع العمل على زيادة التفاهم الدولي وحفـظ السلام والعدالة الاجتماعية والدفاع عن الحريات الديموقراطية •

ومع ذلك ، فان رأس المال المالي والصناعي الالماني الغربي قد تمكن من تحقيق تأثير فعال على الاتجاه الايديولوجي للاذاعات عن طريق ازدياد الاعلانات التجارية في الراديو والتليفزيون بصورة خاصة • وتدعم هذا النفوذ باقرار نظام يسمح لحكومات الولايات بتعيين مجالس الاشراف على الهيئات الاذاعية • ويتشكل الكثير من هـــذه المجالس وفقا لما يسمى بنظام التمثيل النسبي أو وفقا لتوزيع الكراسي بين الاحزاب الذين يتم انتخابهم في اطار نظام يخرق حقوق الاحزاب التقدمية •

ويؤكد المنتج البريطاني أنتوني سميث في كتابه حول وضع التليفزيون الرأسمالي أنه في جمهورية المانيا الاتحادية ، « تزداد الصعوبة أمام المخرجين للحصول على وظائف ذات وزن الا اذا كانوا يحظون برعـــاية مجموعة ســـياسية قوية في داخل الولاية » (أنتوني سميث ــ « الظل في الكهف » ــ لندن ــ ١٩٧٣ ــ ص ٦٤) • ويضيف قائلا ان ما هو جاري تطبيقه هناك هو « برنامج أيديولوجي موحد الهدف » •

وفي تليفزيون المانيا الغربية ، كما هو الحال في الصحافة ، فان هذه « التعددية » في الاراء والافكار التي يكثر الاعلان والحديث عنها تترجم نفسها في ممارسة الضغط السيكولوجي المخطط ضد كل الطبقات والفئـــات الاجتماعية لنقل العقليـــة والسلوك البورجوازي الى كل فرد وصبغ عقليته وسلوكه بهذا المفهوم البورجوازي مائة في المائة • (تقدم المقالة التي كتبها آندرياس بارتش « وسائل الاعلام تحت الضغط » الامثلة على الاساليب التحكمية التي يمارسها رجال الاعمال في الاذاعة • فقد اضطر التليفزيون الى الغاء ١٣ حلقة حول مجالس المصانع لان « اتحادات أصحاب الاعمال » اعتبروها خطرة وتقوض « التعاون الصادق » • وفصل بيتر كلانيرن من منصبه في التليفزيون لانه تناول في برنامج تليفزيوني حوادث العمل في الصناعة في مصانع « ديناميت ــ نوبل ــ أى جي » وقد صدر قرار فصله تنفيذا للقانون الكريه المعروف باسم قانون « بيروفسفيربوت » • وكذلك انقلبت الوعود للعمل من أجل السلام والتفاهم الدولي ، انقلبت الى شيء أشـبه بالرطانة الشوفينية وتأييد أهداف المجموعات العسكرية ــ الصناعية وبذل الجهود لاثارة هستيريا الحرب الباردة بما يخدم مصالح اكثر الدوائر رجعية وعسكرية في البـــلاد ومصالح حلف الاطلنطي •

وكما هو الحال فى المانيا الغربية ، فان الاعلام البورجوازى بالولايات المتحدة يكثر الترويج والدعاية لفكرة « التعددية » • وهم يشيرون الى وقائع متعددة للبرهنة على وجود « التعددية » والمتمثلة فيما يسمى بالصحافة الليبرالية والتى يقال أنها تقف فى تعارض شديد مع الصحافة المحافظة وأيضا مع الصحافة « المعتدلة » • وهناك بعض الناشرين البورجوازيين المغرمين بالزهو بليبراليتهم المزعومة ومن بينهم دوروثى شيف التى ورثت « نيويورك بوست » من جدها ولكن بعد ٣٧ عاما من ملكيتها لهذه الصحيفة اليومية « الليبرالية » قررت الاستغناء عنها • وكان كل فرد يتوقع ، وفقا للتقاليد الليبرالية الامريكية ، أن يقع الاختيار عند البيع على أحد المشترين من نفس الاتجاه وكان هناك الكثيرون فى هذا الاتجاه الذين يطمعون فى شراء أحد الجرائد الكبرى اليومية الثلاثة فى نيويورك • ولكن « الفائز المحظوظ » كان روبرت موردوخ الناشر ذوى الميول الرجعية المتطرفة للجرائد الاسترالية والبريطانية والامريكية الشمالية البالغة الانحدار •

ومع ذلك فان الاعلام الاحتكارى يواصل ادعائه بانه يمثل « التعدد والاختيار والتنوع » الذى يتيح للمرء ان يستخلص منه كافة الاراء والافكار • يقول البروفيسور هيربرت شيلر بجامعة كاليفورنيا أن هذا الوهم يدافع عنه « بوفرة » وسائل الاعلام فى الولايات المتحدة • حقا هناك ما يقرب من ١٥٠٠ جريدة يومية ومئات الدوريات وحوالى ٧٠٠٠ محطة راديو وأكثر من ١٠٠٠ محطة تليفزيون تساهم فى هذا الكم الاعلامى الهائل • وليس من السهل ، لهذا ، أن يكذب هؤلاء الذين يقولون بأن هذا الوضع هو مصدر من مصادر التنوع • ويقول شيلر « ان حقيقة الامر هو أن معظم الامريكيين واقعون بشكل اساسى وان كان بغير وعى فى شباك نظام اعلامى لا خيار لهم فيه •

فلا مكان هناك الا بالكاد فى أجهزة الاعلام للتنوع فى الآراء حول الاخبار الخارجية والمحلية أو المتعلقة بأخبار سوق الاعمال المحلى : ويرجع هذا فى الاساس الى التطابق الكامن فى المصالح المادية والايديولوجية للملاك (وفى حالتنا هذه الملاك الافراد لوسائل الاعلام) ، ويرجع أيضا الى الطابع الاحتكارى لصناعة الاتصالات عموما •

ولاخفاء هذه الوضعية يقول البروفيسور شيلر أن دورا خاصا يلعبه ترويج « اسطورة » ما يسمى « بالحياد » • ويوصف الاعلام ـ من جانب السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية الفيدرالية ومن جانب الجامعات والمدارس ـ بانه جهاز محايد غير متحيز ولا انتماء أيديولوجى له ويقدم « الخدمة لكل انسان بصورة غير متحيزة وبلا مصلحة خاصة له » • وتفسر مظاهر الفساد فى السلطات ، وتزييف المعلومات والاخبار بواسطة المسئولين ، والتحيز والآراء المسبقة فى الصحافة ، وغيرها من « الانحرافات » بانها نتاج للخطأ والضعف الانسانى • ووفقا لهذا المفهوم فان البلاد قد زج بها فى حرب فيتنام المخزية بسبب « اخطاء » من جانب الرئيس جونسون ومستشاروه بينما ادى « الضعف الانسانى » من جانب عدد من زعماء الحزب الجمهورى الى فضيحة ووتر جيت • وللتاكيد على هذا المفهوم فان خدام النظام الذين تنفضح اعمالهم وتصرفاتهم يتم توجيه النقد لهم ويجبرون ايضا على الاستقالة ولكن فى نفس الوقت تتم تبرئة النظام نفسه ومؤسساته وقيمه من أى انتقاد •

بيد أن الحياة تبرهن على أن المناورات والتلاعبات مهما كانت بارعة الا انها لم تنجح فى جعل الدعاية الامبريالية تحقق أغراضها • ففى الواقع توجد « هوة تصديق » بين « الصحافة الحرة » وقسم كبير من الرأى العام فى البلدان الرأسمالية وهو الامر الذى يعترف به الكثيرون من الكتاب البورجوازيين • ويقول البروفيسور شيلر فى كتابه الاخير « الاتصالات والسيطرة الايديولوجية » أن « الامبريالية تعمل على تطوير استراتيجيات ووسائل تكميلية ان لم تكن بديلة لحماية مراكزها الدولية غير المستقرة والمعرضة للتهديد المتزايد • وفى هذا الصدد يعطى الجانب الايديولوجى اهمية واهتمام متزايد » •

((حـــرية الاعـــلام))
أو ((مراقبـــة الاخبـــار))

تولى الاجهـزة الحكومية فى البلدان الراسمالية اهمية متزايدة الى المجـــال الايديولوجى ٠ حقا هناك الكثيرون من المدافعين البورجوازيين يجادلون بأن ميكانيزم السيطرة الحكومية يشمل فقط الاقتصاد والمال والتجارة بينما يترك المجـــال الروحى و « نشر الافكار » بعيدا عن اى تاثير ٠ ولكن يبدو أن ثقتهم فى هذا الرأى لم تعد قوية كما كانت فى الماضى ٠

فبعد ان شغل شارل وينتر عدة مناصب تحريرية فى لندن وبعد ان عين رئيسا لهيئة تحرير « ايفننج ستاندرد » ألف كتابا تحت اسم « الضغوط على الصحافة » ٠ من الذى يمارس هذه الضغوط ؟٠ يقول وينتور : « ان أصعب الضغوط التى يتعرض لها المحرر تأتى من قبل ادارات مراقبة الاخبار التى تمارسها ايدى مجربة تعرف قيمة الاثر الاعلامى وتريد من الصحيفة أن تعطى نكهة طيبة وان كانت غير حقيقية لنشاطاتهم » ٠ (شارل وينتور « الضغوط على الصحافة ـ لندن ـ ١٩٧٢ ـ ص ٤٤) ٠ ويضيف وينتور الاحزاب الحاكمة والحكومات وقيادات القوات المسلحة فى قائمة سحرة « ادارات الاخبار » ٠

و « ادارات مراقبة الاخبار » هو اصطلاح وضعه جيمس رستون الكاتب الامريكى لوصف النظام الحكومى للتاثير فى الاعلام٠ وفى عام ١٩٧١ بلغ عدد أفراد جهـــاز الدعاية للسلطة التنفيذية الفيدرالية ما يزيد عن ١٠٫٠٠٠ خبير فى العلاقات العامة ٠

ويوظف البنتاجون أكثر من ٣٫٠٠٠ من هؤلاء الخبراء ٠ وتصرف ملايين الدولارات لتبرير الميزانيات العسكرية الضخمة للولايات المتحدة وسباق التسلح الـــذى تسانده المجموعات العسكرية ـ الصناعية فى أعين الامريكيين والعالم أجمع ٠ وتتعاون المخابرات المركزية (سى آى اى) مع جهاز الدعاية التابع للبنتاجون فى خلق الاســـاطير حول « الخطر العسكرى السوفييتى » و « عدوانية » معاهدة بلدان وارسو ٠

وقال ارثر سليفستر المساعد السابق لوزير الدفاع الامريكى لشئون العـــلاقات العامة فى محاولة منه لتبرير اعمال ادارته أن الحكومة « ذات حق طبيعى ٠٠٠ فى أن تكذب » ٠ واعترف فيل جولدينج الذى خلفه فى منصبه وهو يستقيل بأنه على مدى سنوات أربع قد « ضلل الشعب الامريكى وزوده بمعلومات خاطئة مرات عديدة » ٠ (نيوز ويك ـ ٢٣ مارس ١٩٧٠) ٠

وعلق مارفن كالب المراسل الدبلوماسى لـ « سى بى اس » على هذا أن « الكذب هو جزء شرعى من الميكانيزم الدفاعى للحكومة بما يخدم المصلحة القومية » ٠ ويقول دافيد وايز المعلق الامريكى فى احد جلسات الاستماع بالكونجرس حول « حرية الاعلام » : « ان الحقيقة لا تقال للشعب الامريكى ٠٠ ولدينا الان نظام لفبركة الاكاذيب » ٠

والمخابرات المركزية الامريكية « سى آى اس » هى اكبر جهاز يسىء استخدام الاعلام٠ وتستخدم الدعاية « السوداء » والدعاية « الرمادية » ٠ وكما يقول فيكتور مارشيتى أحد رجال المخابرات المركزية السابقين وجون ماركس احد رجال وزارة الخارجية السابقين فى كتابهما الذائع الصيت « المخـــابرات المركزية وعبـــارة التجسس » أن الدعاية « السوداء » تعنى ترويج الاكاذيب الصريحة وفبركة الاخبار ٠ اما الدعاية « الرمادية » فهى « مزيج من الحقائق وانصاف الحقائق مع تشويهات طفيفة ٠٠٠ وذلك بهدف تشويه افكار المستمع » ٠ (فيكتور مارشيتى وجون ماركس ، « المخابرات المركزية وعبـــارة المخابرات » ـ نيويورك ـ ١٩٧٤ ـ ص ١٦٥) ٠

وحسب ما يقول فيليب آجى احد رجال المخابرات المركزية السابقين فان أفضل مثال على عمليات الدعاية الرمادية الموجهة ضد البلدان الاشتراكية تتمثل فى اذاعات « راديو أوروبا الحرة » وراديو « ليبرتى » بميونيخ ٠

وجدير بالذكر أن الرأى العام فى البلدان الرأسمالية قد ازداد احتجاجه مؤخرا ضد استمرار عمل المحطتين المذكورتين التى وصفها السناتور الامريكى السابق ويليام فولبرايت بأنهما من « بقايا حطام الحرب الباردة » ٠

ويطالب الرأى العام التقدمى بالاضافة الى ازالة هذه « البقايا من حطام » الماضى ، وضع نهاية لجميع أساليب الحرب النفسية والتخريب الايديولوجى التى يستخدمها خبراء الدعاية « السوداء » والدعاية « الرمادية » والتى تمثل خرقا فاضحا للوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكى ٠ ويوجد خبراء قليلون من هذا النوع مدرجون فى قوائم رواتب المخابرات المركزية ٠ وهناك عدة مئات من الصحفيين والمحررين الامريكيين يعملون كعملاء سريين للمخابرات المركزية الامريكية كما أشار الى ذلك جون ماركس فى مجلة « كولومبيا جورناليزم ريفيو » ٠ (يوليو ـ أغسطس ١٩٧٦) ٠ كما أن كثيرين من هؤلاء العملاء ـ كما يقول دافيد روزنباوم فى « نيويورك تايمز » ـ ٢٧ أبريل ١٩٧٦) يعملون « فى المراكز التنفيذية لمصادر الاخبار الامريكية » ٠

وقد نشرت اللجنة الخاصة التابعة لمجلس الشيوخ الامريكى حول نشاطات المخابرات المركزية (والتى يتولى رئاستها السناتور فرانك شيرش) تقريرا فى ربيع ١٩٧٦ كشفت فيه أن المخابرات المركزية لم تقتصر فى استخداماتها على الصحفيين الامريكيين ٠ وتحدث التقرير عن عدة مئات من الاشخاص الاجانب المنتشرين فى جميع أرجاء العالم والذين يزودون المخابرات المركزية بالمعلومات التجسسية ويحاولون التأثير على الرأى العام فى الخارج من خلال الدعاية السرية (« كولومبيا جورناليزم ريفيو » ـ يوليو / اغسطس ١٩٧٦) ٠

وكتب ستيوارت لورى أستاذ العلاقات العامة بجامعة ولاية أوهيو أن العمل الاعلامى يحتاج بل ويجب أن يتعاون مع المخابرات المركزية وغيرها من الوكالات الاستخبارية ٠ وفى هذا الصدد يجب اعطاء اهتمام ثانوى للاعتبارات الاخلاقية ٠ (المرجع السابق ـ سبتمبر / أكتوبر ١٩٧٤) ٠

ولا ينكر لورى وغيره من محررى المقالات حول التعاون والتفاعل بين وسائل الاعلام البورجوازية والمخابرات المركزية الامريكية ومثيلاتها البريطانية (اس آى اس) والالمانية الغربية (بى ان دى) ، لا ينكرون أن هذه « الحاجة » تنبع أساسا من الاستراتيجية الشاملة التى تطبقها الامبريالية ضد البلدان الاشتراكية ، والاحزاب الشيوعية والعمالية ، والنقابات، والمنظمات الديموقراطية العالمية، وجميع القوى التقدمية ٠

وقد ظهرت هذه الاستراتيجية كرد مباشر على قيام أول دولة اشتراكية فى العالم ٠ وكانت تستهدف تحييد الاثر الثورى للافكار الاشتراكية المتجسدة فى عملية بناء المجتمع الجديد فى روسيا السوفييتية على شعوب جميع البلدان ، وحجب الحقائق عن حقية الاوضاع فى الجمهورية العمالية الفلاحية الفتية ، وهى الحقائق التى كسبت لها أرضية فى جميع القارات ٠ وقد دفعت هذه العوامل بورجوازيات جميع البلدان الى تكثيف دعايتها فى تعاون وثيق مع الحكومات المعنية ٠ ومنذ الحرب العالمية الثانية ومع ازدياد قوة ونفوذ النظام الاشتراكى العالمى ومع ضعف مراكز الامبريالية وتدهور الازمة العامة للرأسمالية اضطرت الحكومات البورجوازية ووسائل الاعلام الى تنسيق نشاطاتها بعناية أكبر والى القيام بحملات مشتركة مشبعة بالعداء للشيوعية والعداء للسوفييت ٠

بيد أن الاعوام الستين الماضية قد برهنت انه مهما بلغت شدة الحملات الدعائية فانه لم يعد من المستطاع وقف التقدم الظافر للافكار الماركسية ـ اللينينية ، واخفاء حقائق الاشتراكية القائمة ، أو تقليل أثرها الملهم على الانسانية جمعاء ٠

الفكر الاجتماعي لقاسم أمين

بقلم : دكتور محمد عمارة

كان قاسم أمين (١٨٦٣ ــ ١٩٠٨ م) واحدا من المصلحين البارزين فى مدرسة الاستنارة واليقظة والتنوير فى مصر والشرق العربى والاسلامى ، تلك المدرسة التى تكونت اول ما تكونت فى النصف الاول من القرن الماضى ، ورائدها هو رفاعة رافع الطهطاوى (١٨٠١ ــ ١٨٧٣ م) ..

وكان الموقف الاجتماعى لهذه المدرسة يستهدف التطور بالمجتمع من مرحلة الاقطاع والانتقال به الى المرحلة البورجوازية ، بكل ما تعنى هذه المرحلة من استنارة ومواءمة بين تدين الشرق وعلمانية الغرب وعقلانيته ــ مستفيدين فى ذلك بما للاسلام من مواقف ومبادىء تنتصر للعقل وترفض الكهنوت والسلطة الدينية ــ وبكل ما تعنى هذه المرحلة البورجوازية كذلك من اعلاء لشأن « العمل » ونقد لقيم التبطل التى تميزت بها مجتمعات الاقطاع وكبار الملاك . والدعوة الى اشاعة التنافس والطموح ، وتنبيه الناس الى أهمية التجارة والصناعة وتكوين الشركات ، وخوض غمار المنافسة والمخاطرة فى هذه الميادين ضد أوربا التى كانت تزحف لنهب ثروات المجتمعات الشرقية ، سواء فى صورة شركات وجاليات ومغامرين ، أو فى ظل جيوش وسلطات احتلال تحمى وتقنن ذلك النهب والاستنزاف ..

ومن هنا فاننا نجد لدى مصلحى مدرسة التنوير هذه ، عندما يكون حديثهم عن الموقف الاجتماعى ، قاسما مشتركا يتمثل فى أمرين محددين :

أولهما : نقد بقايا المجتمع الاقطاعى القائم ، وتسفيه قيمه ، والازراء على الاعراف التى سادت مجتمعات كبار الملاك .. وكان كثير منهم بمصر يومئذ من المتمصرين والشراكسة والاتراك .

وثانيهما : الدعوة الى احلال قيم المجتمع البورجوازى ـ وكانت هى الاكثر تقدما يومئذ بالنسبة لمجتمع الاقطاع وكبار الملاك ـ الدعوة الى احلالها كبديل لقيم المجتمع القديم .

ونحن اذا نظرنا فى الفكر الاجتماعى لقاسم أمين ، وبحثنا عن نوعية المجتمع الذى بشر به مواطنيه ، وجدناه يدعو الى هذين الامرين المحددين بوضوح وجلاء ..

فهو يوجه نقده الى المجتمع القائم ، ويعيب عليه ضعف طبقة البورجوازية، التجارية والصناعية ، فيه .. ويسفه من الهالات التى تحيط بها هذا المجتمع فئة الموظفين ، لانهم بلا سند اقتصادى يضمن لهم لقمة العيش اذا ما تأخرت عنهم المرتبات ! ومن ثم فلا دور لهم فى الانتاج والتطور الاقتصادى للمجتمع الذى يخدمون حكومته .. ويوجه سهامه الى الوضع المزرى لطبقة كبار الملاك الذين أغرقوا أنفسهم فى التبطل وكبلوا طاقاتهم بالسفه والتبذير بعد أن أغرقوا ممتلكاتهم الزراعية فى الديون ..

يوجه قاسم أمين انتقاداته هذه فيقول :

« ان مصر بلدة فقيرة جدا ، نصف أهلها ، وهم الفلاحون ، يعيشون بالشىء التافه الذى يقى الحى من الموت جوعا ، والنصف الآخر ينقسم الى قسمين:

الأول : يشمل التجار والصناع .. وهؤلاء ليس فيهم شخص واحد يقال عنه : انه مالى ملى !.

والاخر : يحتوى على الموظفين وأرباب المعاشات ـ وهم الطبقة المتظاهرة بحالة اليسار ، نوعا ما ، فى معيشتهم ، ولكن أغلبهم ان حيل بينهم وبين مرتب شهر واحد وقعوا فى العسرة والضنك الشديد !

أما أرباب الاطيان ، من الذوات والعمد والمشائخ والاعيان فى البلاد ،

(★) انظر الفصل الذى كتبناه عن الفكر الاجتماعى لرفاعة الطهطاوى ، فى تقديمنا لأعماله الكاملة جـ ١ ص ١٧٥ ـ ٢٠٠ ـ طبعة بيروت سنة ١٩٧٣ م .



● قاسم أمين ●

فحالهم كحال « رابيل » ، المؤلف الفرنساوى المشهور ، اذ قال فى وصيته : « انى لا أملك شيئا ، وعلى ديون كثيرة ، وأوصى ببقية ما أملك للفقراء » ! والبلد التى يكون أهلها فقراء ، مثلنا ، لا يمكنها ، ما دام فقرها ، أن تؤمل خيرا فى المستقبل ، **لان حياة كل مملكة مرتبطة بماليتها ، اذ بالمال يتم كل شىء ، وبغير المال لا يتم شىء مطلقا ! » • (١)**

وفى موطن آخر يسلط هجومه على قيم الكسل والتبطل والزهد والتواكل التى تسود المجتمع القديم ، ويعلل انتشار هذه القيم المناهضة للطموح والمنافسة بسيادة الاستبداد السياسى الذى قهر ملكات الناس وكره اليهم استثمار طاقاتهم عندما أيقنوا أن المستبدين هم الذين يجنون ثمار الطموح والاجتهاد ، وساعد الاستبداد فى ذلك سوء التربية وانتشار الفكر الضار والمعوق لتطور المجتمعات ••

يتحدث قاسم أمين فى ذلك عندما يعرض لمكان الانسان المصرى من «العمل»

(١) قاسم أمين : (أسباب ونتائج) • مقال : (الحالة الاقتصادية فى مصر) •

و « الطموح » فيقول : « ان المصرى طماع ـ (طموح) ـ كغيره ، وليس عنده من الزهد ما ليس لغيره ، ولكنه مع ذلك لا يحب الشغل ولا ينشط لعمل فيه رزقه ٠ فهو اذن يحب أن تمطره السماء ذهبا وأن تنبته الارض فضة ، يحب أن يكون أغنى الناس ، على شرط أن لا يتعب جسمه ولا يجهد فكره !٠٠ والسبب فى سقوطه هذا أمران :

الاول : سوء معاملة الحكومات السابقة له ، فانه بغدرها وظلمها أضاعت الامانة والثقة اللتين بدونهما لا تظهر الابتكارات الشخصية ، ففقد المصريون بذلك ملكة الاقدام على العمل والمخاطرة فى الشغل ٠

والثانى : سوء تربيته ، فأن عدم تشغيل الجسم وتحريك الاعضاء والجلوس ساعات ، بل وأياما ، على المقاعد والمراتب والمصاطب ، وعدم التعود على استعمال وظيفة المخ ، وترك النظر فى الاشياء ، مع شدة التمسك بالاقوال والامثال المثبطة للهمم المميتة للعزائم ، وتكرار سماع القصص والاحاديث التى وضعت فى الاصل لتسلية الفقير وازالة الاحزان عن الضعفاء قليلى الحول والحيلة ٠٠ ولكن غشيتنا جهالتنا ، وألفيناها قد اتفقت مع كسلناوخمولنا فنشرناها وروجناها ، وحشيناها ووشيناها ، حتى تشربت بها أرواحنا وعقولنا ! » (١) ٠

وبدلا من هذه القيم التى كانت لها السيادة والانتشار فى ذلك المجتمع الاقطاعى، بشر قاسم ، كغيره من مصلحى مدرسة التنوير ، بقيم المجتمع الجديد ٠٠ فهاجم الزهد والقناعة والرضا بالقليل ، ودعا الى الطموح وطلب المزيد والمزيد مما هو مشروع ٠٠ وقال وكتب مؤكدا أن « من البديهى أن الانسان لا يشتغل ليعيش فقط عيشة الكفاف ، لانه لو كان هذا داعى الفطرة البشرية لما كان التنافس فى المزيد ٠ فعلى الانسان أن يسعى ، والحالة هذه ، لتحسين حالتيه المادية والادبية ، فان كان يكسب فى اليوم قرشين ، فعليه أن يجتهد فى توصيلها الى خمسة ، ثم الى عشرة ، وهكذا ٠٠

وليس الغرض ٠٠ من تحسين الحال ، على هذه الطريقة ، أن يجمع الانسان المال حبا فى المال ، بل المراد أن يكون عند كل واحد طموح شريف الى العلاء ، ولا يكون له ذلك الااذا سعى فى استزادة موارد كسبه ، ليتسنى له أن يحسن غذاءه وملبسه ومسكنه ، وأن يستعمل مايزيد بعد ذلك عن حاجاته المادية فى ترقية عقله وتربية أولاده بالرياضة والتعليم والسياحة ، وأن يأتى من الافعال النافعة لهيئة المجتمع ما يغبط غيره على فعله ٠٠ » (٢) ٠

وفى مواجهة القيم التى تمجد التبطل والكسل و «الراحة»، يبشر قاسم

(١ ، ٢) (اسباب ونتائج) مقال : (اعمل لدنياك كانك تعيش ابدا) ٠

أمين « بالعمل » المنتج ، وذلك من خلال نقده لتكالب الناس على « العمـــل » كموظفين فى الجهاز الحكومى ، مع أنه « لو تذكر الناس أن الشرف والمجـــد لا يصادفان فى طائفة الموظفين الا بنسبة قليلة جدا ، **وأن كل انسان قادر على أن يرقى نفسه بنفسه ، وأن يعلو على أكبر ملك فى الدنيا بفضيلته وعلمه ! ، لما رأى ورأوا فى انفصاله من خدمة الحكومة الا حادثة اعتيـــــادية لا تزيده ولا تنقصه شيئا ! ٠٠ » (١)**

والتعليم ٠٠ يعلم قاسم أمين قومه بأنه أكثر من معارف مجـــردة تطلب لذاتها ، فان له دورا فى تنمية الحياة ٠٠ بل لقد تحدث عنه على أنه «استثمار» رابح بمقاييس « الاستثمارات » والارباح ٠٠ ومن هنا كان « كل ما يصرف فى سبل التعليم والتربية ، كالدراسة ومطالعة الكتب والجرائد والسياحة ، لازم ٠٠ انه لا يجوز مطلقا الاستغناء عن صرف الاموال فى هذا السبيل ، كما لا يمكن الاستغناء عن الغناء الذى هو قوام الحياة ! ٠٠ **لان التربية هى رأس مال لايفنى ، أما المال فما أقرب ضياعه ، وخصوصا فى يدالغبى الجاهل**(٢)

وكما سبقت اشارتنا فلقد كانت قيم المجتمع الاقطاعى تعلى من قدر كبـار الملاك المتعطلين والاثرياء بالوراثة ، وترفـــع شـــأنهم الادبى والاجتماعى فوق شأن التجار والبورجوازية التجارية التى يعمل أهلها بأيديهم وينمـون ثرواتهم من « شرفهم ونبلهم » المزعومين ، ويعلى من قدر هذه البورجوازية ويسخر من « شرفهم ونبلهم » المزعومين ، ويعلى من قدر هـــذه البورجوازية التجارية التى كانت فى دور النشأة والتـــكوين ، فيتحـــدث كيف « كان المصريون ،الى عهد غير بعيد» ينظرون الى التجارة بعين الاحتقار،ويحسبون أنها مهنة لا تتفق مع الشرف والاعتبار ، والى الان لا يزال هذا الزعم منبسطا على عقول بعض الامراء والذوات الذين متى توشحوا الكساوى الموشاةبالذهب، ووضعوا النشانات على صدورهم ، وعلقوا فى مناطقهم الســـيوف تجر على جوانبهم الى الارض ، تخيلوا أنهم من انسانية أخرى أعلا من انسانية **هـؤلاء التجار الذين يشتغلون بأيديهم** ٠٠ وهم يرون كل خدمة غير « أميرية » وكل حرفة حرة وكل عمل لا يتعلق بالحكومة هى أشياء لا يليق الاشتغال بها ٠ ولهذا كله **لم يشتغل منا حتى الان بالتجارة الا فئة قليلة ، برهنت على ارادة واقدام وأصالة رأى تستحق عليها ثناء الامة المصرية بأسرها »**

ولو قارن أى انسان ، لم يعمه الجهل ، بين هؤلاء التجـــار الذين دخلوا ميدان الحياة ٠٠ وبين أولئك الذين منبع ثروتهم ، فى الاغلب ، العطايا والمنح التى كانت تمطر عليهم بسبب كلمة وافقت المزاج ، أو لسبب خدمة خصوصية

(١) قاسم امين : (اخلاق ومواعظ) مقال : (صاحب المعالى) ٠
(٢) (اسباب ونتائج) مقال : (كيف يصرف المال) ٠

أو خلق مقبول أو رذيلة محبوبة ، لرأى أى فريق يحق له أن يعجب بنفسه أو يحتقره الاخر ؟! .. .. » (١)

ولقد كان قاسم امين يعى جيدا أن ضعف البورجوازية التجارية الوطنية يترك المجال فسيحا وسهلا للنشاط التجارى الذى يقوم به الاجانب والنازحون الى البلاد ، فأخذ ينبه قومه الى قيمة التجارة كحرفة ، بل وكعلم من أشرف العلوم ، لدى الدول الاوربية المتقدمة والاستعمارية ، ويستنفر أبناء وطنه لمزاحمة الاوربيين فى هذا الميدان .. فأهاب «بالاباء أن يعدوا أبناءهم الى غاية الوصول الى السعادة ، وأن يفتحوا أمامهم أبواب الامال ، لانها أبواب الثروة الحقيقية ، وأن يعطوهم الوسائل للحصول عليها ، **وأول شيء يجب أن يلتفتوا اليه اليوم هو التجارة ..**

ان الاوربيين يجمعون الاموال الهائلة .. لانهم فهموا أن **التجارة هى علم الثروة** ،وهى علم حقيقى لايقل فى الفضل عن أشرف العلوم ويدرس فى المدارس ، ويتم بالاختبار والعمل (٢) .. **وأنت أيها المصرى البطال ، ابن البلاد ، وأدرى بما فيها ، ولك فيها القريب والحبيب ، فلماذا لا تفعل كما يفعل الغرباء النازحون الى بلادنا ؟! » (٣)**

كما يلمس دور المصالح الاقتصادية ، والتجارية منها خاصة ، فى الصراع العالمى بين الدول الاستعمارية المتنافسة ، ويورد نبوءة الساسة بقيام الحرب العالمية الاولى ، وذلك قبل حدوثها بما يقرب من العشرين عاما ؟! .. وذلك عندما يكتب فيقول :

« ان أمم أوربا قد وجهت التفاتها الى المسائل الاقتصادية واعتناءها بها كل الاعتناء ، فأنشأت نظارة — (وزارة) — للتجارة ، وللصناعة ، وللمستعمرات ، وأكثرت من انشاء المدارس التجارية والصناعية ، وتهافتت على وسائل الاستعمار ، وصارت كل أمة تزاحم الاخرى فى هذا السبيل .. حتى أن رجال السياسة صاروا يعتبرون أنه لا بد من الحرب يوما بين انجلترا وألمانيا ، لان المنافسة بين الامتين فى جميع أنحاء الدنيا أوصلتهما الى درجة اعتقاد أن احداهما لا يمكن أن تستمر فى طريقها الا اذا سحقت الاخرى ! »

ثم يستطرد ليقرع الاسماع بأن البلاد الضعيفة المستعمرة ، ومنها مصر ، هى موضوع التنافس والصراع المحتدم بين هذه القوى الاستعمارية ، وأن النهضة هى سبيل افلاتها من مصيرها الاليم ، فيقول : « اننا نحن المصريين لا شغل لنا الا التفرج على المتنافسين .. **والحقيقة أننا نحن موضوع تنازعهن،**

(١ ، ٢) (اسباب ونتائج) مقال : (لماذا لا يوجد فى مصر اغنياء ؟) .
(٣) (اسباب ونتائج) مقال : (الاستقلال فى المعيشة قبل كل استقلال) .

وسبب مشاكلهن ، نحن اللقمة الدسمة التي يريد كل منهما - (الانجليز والالمان) - أن يبتعلها في جوفه ! » (١)

ان قاسم أمين يدعو الى مجتمع يكثر فيه الاثرياء الذين يحصلون ثرواتهم بالعمل ليل نهار ، ويتمنى لمجتمعه أن يكون مثل تلك المجتمعات التي توصلت أممها « الى اقتناء الثروة ، وكثر فيها الاغنياء الماليون الذين أصبحوا يتعاملون بالملايين ، كما نحن نتعامل بالعشرات والمئات ! ..

ثم يضيف متحفظا على طرق جمع الثروة ، فينبه أن طريق العمل يجب أن يكون هو السبيل لتحصيلها ، قائلا : « ... ولكن الشيء المهم ، الذى أرجو ملاحظته ، هو أن كل ثروة من هذه الثروات الهائلة هي نتيجة عمل صاحبها .. انه يشتغل ليكسب ، يشتغل دائما ، يشتغل في النهار ، ويفكر في شغله بالليل ! » (٢)

فهو داعية للتطور الرأسمالى ، ومناضل من أجل ازالة العوائق الاقطاعية من طريق هذا التطور ، ومبشر بقيم المجتمع البورجوازى .. ولقد كان هذا الطريق ، بالنسبة لمجتمعه وعصره ، من أكثر الطرق قدرة على تنمية المجتمع وتطويره وتقدمه فى ذلك التاريخ ..

واذا كانت هذه هي الدعوة التي بشر بها قاسم أمين فيما يتعلق بالقاعدة المادية للمجتمع الذى نقده ،والذى يشر به، فانه قد صنع، فى اطار البناء الفوقى للمجتمع ،ما يتسق مع هذه الدعوة كل الاتساق .. فهو قد هاجم الاستبداد ، الذى كان سمة للحكم الشرقى الفردى الاقطاعى .. ودعا الى الحرية كما عرفتها المجتمعات البورجوازية الليبرالية فى أوربا ، وطالب بالحياة النيابية فى وقت مبكر جدا، اذا ما قيس بالاصوات التى ارتفع بهذا المطلب بعد هزيمه الثورة العرابية واحتلال الانجليز للبلاد .

« ان الاستبداد اصل كل فساد فى الاخلاق » (٣)

ويطالب بأن تكون الحرية فى الاعتقاد ، وفى التعبير عن المعتقدات مصونة ومكفولة ، بل ومقدسة ، مهما تكن الاراء والمعتقدات التى يعتنقها الناس ويعبرون عنها .. يقول : **ذلك لان « الحرية الحقيقية تحتمل ابداء كل رأى ، ونشر كل مذهب ، وترويج كل فكر .. فى البلاد الحرة قد يجاهر الانسان بأن لا وطن له ، ويكفر بالله ورسله ، ويطعن فى شرائع قومه وآدابهم وعاداتهم ، ويهزأ بالمبادىء التى تقوم عليها حياتهم العائلية والاجتماعية ،**

(١ ، ٢) (اسباب ونتائج) مقال : (الحالة الاقتصادية فى مصر) .
(٣) قاسم امين : (كلمات) .

يقول ويكتب ما شاء في ذلك ، ولا يفكر أحد ، ولو كان من ألد خصومه في الرأى ، أن ينقص شيئا من احترامه لشخصه ، متى كان قوله صادرا عن نية حسنة واعتقاد صحيح » .

ثم يتساءل : « **كم من الزمن يمر على مصر قبل أن تبلغ هذه الدرجة من الحرية ؟! » (١)**

وهو ينبه الى أمر هام جدا عندما يربط بين احترام المجتمع للفضيلة ومقته للرذيلة وبين قيام رأى عام قوى فى هذا المجتمع ، اذ « لا يمكن أن تصير الفضيلة مطلوبة مرغوبا فيها ، والرذيلة ممقوتة مبغضة الى النفوس الا اذا أحس الناس بقوة حكم الرأى العام وسلامته ! »

ثم يتوج قاسم أمين فكره الديمقراطى بالدعوة الى الارتقاء من المجالس البلدية والمجلس التشريعى الاستشارى الذى أقامته سلطات الاحتلال الانجليزى بديلا عن المجلس النيابى الذى حلته بعد هزيمة الثورة العرابية .. يدعو قاسم أمين الى الارتقاء خطوات من هذا النظام الذى مرت عليه عشر سنوات ، الى نظام المجلس التشريعى البرلمانى غير الاستشارى .. فيكتب فى سنة ١٨٩٤ م ، قائلا : « لقد اكتسب اليوم المجلس التشريعى ثقة كبيرة لا يمكن نكرانها ، حتى أن قادتنا يستلهمونه أفكارهم . كما باتت كثرة من المصريين المعتدلين ، وأنا واحد منهم ، ترى أن هذه السنوات العشرة تمثل تدريبا كافيا ، **وأن مصر بعد ألفتها للتمثيل القوى قد أصبحت جديرة بأن يكون لها مجلس نواب لا يكون استشاريا فقط ، لقد نضجت مصر بما يتيح لها عمل هذا الاصلاح . غير أننا نود بالطبع نظاما تكون فيه الغلبة للمعرفة الواعية ، لا للكم العددى ! .. » (٢)**

هكذا فكر ، وكتب قاسم أمين .. وهكذا نلتقى فى آثاره الفكرية بما يؤكد أنه كان ناقدا للمجتمع الاقطاعى ، مهاجما لقيمه .. مبشرا بقيم المجتمع البورجوازى ، وداعيا الى فتح الطريق أمام المجتمع المصرى كى يدخل الى رحابه ، بعد أن يخلف وراء ظهره مجتمع الاقطاع وكبار الملاك .

---

(١) (اسباب ونتائج) مقال : (عيوب تربيتنا : حب النفس) .
(٢) قاسم أمين : (المصريون) . خاتمة .

ندوة
عالمية

حماية الموارد الطبيعية

والنضال من أجل

الاستقلال الوطني

كانت امريكا اللاتينية في الآونة الاخيرة مسرحا لحركة نامية لانهاء السيطرة الاحتكارية الامبريالية على اقتصاد القارة ، وفرض السيطرة القومية على الموارد الطبيعية . ويتبدى هذا في المطالبة التى تتقدم با أكثر القوى الاجتماعية والسياسية تنوعا ، وفي نشاط بعض الحكومات .

وكانت قضية « حماية الموارد الطبيعية : أداة في النضال من اجل الاستقلال الوطني » موضوع ندوة عالمية عقدت في هافانا تحت اشراف مجلة قضايا السلم والاشتراكية بالتعاون مع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الكوبي . وقد ضمت الندوة ــ كما سبق أن ذكرنا ــ ممثلي الاحزاب الشيوعية والعمالية والرأى العام التقدمي في الارجنتين والبرازيل وشيلي وكومومبيا وكوبا والاكوادور وجواتيمالا وهندوراس والمكسيك وبناما وباراجواى وبيرو ويورتوريكو واوروجواى وفنزويلا .

افتتح ايزودورو ماليركا عضو سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الكوبي الندوة ، فنقل الى الحاضرين تحيات فيدل كاسترو والشيوعيين الكوبيين والشعب الكوبي . وقال ان قيادة حزبنا رحبت باقتراح مجلة **قضايا السلم والاشتراكية** عقد الندوة في كوبا . أن موضوع الندوة موضوع حيوى هام . فالازمة الاقتصادية في العالم الراسمالي تؤثر بشدة على البلدان النامية . وتغدو ممارسة الشعوب لسيادتها الكاملة على موازدها الطبيعية ، واستخدامها الاستخدام السليم ، وحماية البيئة ، أمورا متزايدة الاهمية . يقول فيدل كاسترو في المؤتمر الاول لحزبنا : « لقد بدأ العالم ككل يواجه عقبات خطيرة نظرا لضيق موارد الطاقة التقليدية ، والاستنفاذ المتزايد للثروات المعدنية ، وتلويث البيئة ، والنمو الكبير في عدد السكان ــ الذين أصبحت وسائل عيشهم غير مضمونة بالفعل في بعض المناطق ــ والعجز في الطعام . وبالطبع يزيد من حدة هذه القضايا التطور المتفاوت للامم ، والتبديد الهائل للموارد الطبيعية في المجتمع الرأسمالي الاستهلاكي » .

واستطرد ماليركا قائلا ان الماركسية ــ اللينينية أوضحت ان حل مسألة الموارد ليس ممكنا الا باجراء تغييرات سياسية واقتصادية بعيدة المدى ،

تزيل البنى الاجتماعية المشوهة القائمة ، وتحدد الاستراتيجية الصحيحة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية . فالطريق الى التقدم يمر عبر حماية الموارد الطبيعية ، واجراء اصلاح زراعي جذري ، والرقابة على المالية واعادة توزيع الدخول لصالح الجماهير العاملة وسياسة مستقلة حقا .

ويوضح المثال الكوبى أن اجراءات من هذا النوع هى الخطوة الاولى فى العمل الهائل الذى ينبغى القيام به لانهاء التخلف طويل الامد الموروث عن فترة الاستغلال الاستعمارى والاستعمارى الجديد .

ومازالت كوبا تحظى بتضامن البلدان الاشتراكية ــ والاتحاد السوفييتى فى المقام الاول ــ ومساعدتها النزيهة . ولولا ذلك لكانت مكاسب ثورتنا وانجازاتها مستحيلة عمليا ، وهى تتناقض كل التناقض مع الوضع الذى تجد غالبية أمم أمريكا اللاتينية نفسها فيه .

يقول بيان الاحزاب الشيوعية فى أمريكا اللاتينية والكاريبى أن « تغلغل الشركات فوق القومية « متعددة الجنسية » قد أدخل الى بعض فروع الزراعة فى أمريكا اللاتينية أشكالا حديثة للاستغلال تمثل أيضا أسلوبا جديدا فى الاستيلاء على مواردنا الطبيعية ، وجعلنا أكثر تبعية لرأس المال الاحتكارى للولايات المتحدة » .

وقد أوضحت أبحاث منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة أن الانتاج الزراعى ــ وهو انتاج حيوى لشعوب أمريكا اللاتينية ــ محكوم عليه أن يظل على المستوى نفسه فمؤشرات نموه من الضآلة بحيث لايستطيع أن يواجه حتى أدنى احتياجات السكان الغذائية .

وفى الوقت نفسه يتعرض البترول والبوكسايت والنحاس والقصدير والحديد الخام وغيرها من موارد القارة الطبيعية لنهب الاحتكار الاجنبى . ولا تحصل شعوب أمريكا اللاتينية الا على القليل من استغلال موارد بلادها .

ولقد كان هذا هو الوضع فى كوبا أيضا قبل انتصار الثورة . اذ كان يتسم باقتصاد ذى بنية مشوهة ، وقوى انتاجية ضئيلة ، وصناعة ضعيفة وزراعة خفيفة لاتكاد تستخدم الالات ، ونقص فى الكوادر التكنولوجية والادارية ، والبطالة والامية والجوع والفقر .

والحكومة الثورية لكى تضع ثروات البلاد فى خدمة الشعب أصدرت قوانين الاصلاح الزراعى والتأميم ، مما أدى الى أن تفرض الدولة سيطرتها عمليا على كل الاستثمارات الاجنبية فى البلاد ، وعلى المؤسسات الكبرى للبرجوازية المرتبطة بالامبريالية ، وتطبق أحكام الدولة للتجارة الخارجية .

وعلى الرغم من الاقتصاد المتخلف ، ومن الحصار الاجرامى الذى فرضه الامبرياليون الامريكيون ، ومن كل الوان العدوان على ثورتنا ، ومن ندرة الموارد الطبيعية ، حققت كوبا مكاسب اجتماعية واقتصادية ملحوظة ، بيد أن انجاز الخطط الاقتصادية التى وضعناها للسنوات القادمة ما زال يتطلب منا كثيرا من الجهد .

لقد أوضح انجلز فى كتابه « **ديالكتيك الطبيعة** » الاثار الضارة لاستخدام الطبقات المستغلة اللصوصى للموارد الطبيعية ، واشار بشكل خاص الى تدمير غابات كوبا على سفوح الجبال من أجل زراعة البن وقال « وما كان ليعينهم أن الامطار الاستوائية الغزيرة قد أزالت فيما بعد القشرة العليا غير المحمية من التربة ، غير مخلفة وراءها الا الصخور » (١) .

كتب انجلز هذه السطور فى عام ١٨٧٦ . وقد استغرق شعبنا قرابة القرن ـ حارب خلاله الحكم الاستعمارى الاسبانى ثم القهر الاستعمارى الجديد من جانب الامبرياليين الامريكيين ـ حتى يبدأ بناء حياة جديدة خالية من الاستغلال . ونحن اليوم فى وضع يمكننا من استعادة غاباتنا ، وحماية الطبيعة ، والاستخدام الحكيم لمواردنا الطبيعية . ونحن نستطيع القيام بكل ذلك لاننا أزلنا العقبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التى تقف فى طريقنا . ونشاطنا كله يخدم مصالح الجماهير العاملة ، ويستهدف تحسين حياتهم . ان الناس هم أكبر رصيد لبلادنا ، وهم يربون وفق قيم روحية جديدة ، وبما يتفق مع مبادىء الماركسية ـ اللينينية ويجرى تنفيذ الثورة من أجل خيرهم وسعادتهم .

الامبريالية والاحتكار هما العدوان الرئيسيان

اوضح المشتركون فى الندوة ـ استنادا الى ثروة من البيانات الاحصائية فى تحليل الوضع الاجتماعى والاقتصادى فى مختلف البلدان وفى القارة بمجموعها ـ أن امبريالية الولايات المتحدة هى الناهب الرئيسى لموارد أمريكا اللاتينية الطبيعية . ويتسم نشاط احتكارات الولايات المتحدة فى المنطقة بالنهب والاستغلال المدمر لموارد المواد الخام .

وقال النبرتوكوهين عضو هيئة تحرير مجلة قضايا السلم والاشتراكية أن الارجنتين تمتلك ثروة هائلة ، لكنها فى أيدى الاحتكارات الاجنبية ، فى أيدى حفنة من كبار الراسماليين . وتستغل هذه الثروات استغلالا

(١) فردريك انجليز « ديالكتيك الطبيعة » ـ موسكو ـ ١٩٧٢ ـ ص ١٨٣ .

مدمرا ، أو ترقد دون استخدام . وليس معيار الموقف من المــوارد الطبيعية هو مصلحة البلاد الوطنية بل مقـدار الربح الزائد الذى تحققـه الاحتكارات . ومازال الارجنتين تابعة للامبريالية ، انها بلاد ذات اقتصاد متخلف غير متوازن فى تطوره . يولد أساليب غير رشيدة للادارة الاقتصادية وهى تحصل على ٨٥٪ من كهربتها باحراق البترول والفحم والغاز رغم أنها غنية للغاية بموارد الطاقة المائية ، التى لم تبدأ فى استغلالها الا منذ عهد قريب نتيجة لمقاومة الشركات الاجنبية . وتغطى احتياجات الصـناعة من المواد الاولية الى حد كبير عن طريق الاستيراد ، لانالاحتكاراتالامبريالية تمنع استثمار البلاد لمواردها المعدنية الغنية .

ويكفى كى نعطى صورة عن النهب المترتب على السيطرة الراسماليـــة الاجنبية أن نذكر أن ٢ر٨١٣ر٦ مليون دولار قد انتزعت من الارجنتين فى الفترة من ١٩٦٦ الى ١٩٧٤ فى شكل عوائد وعمولات وارباح لرأس المال الاجنبى فى حين أن الاستثمارات المباشرة لم تتجاوز ٦ر٨٦ مليون دولار .

وقال **انطونيو دياز رويز** رئيس قسم فى اللجنة المركزية للحزبالشيوعى الكوبى أن اتجاه رأس المال الاحتكارى لاستخدام موارد البـلاد الاخـرى الطبيعية على هواه كان دائما مصدرا لخطر الحرب . وقد أشـار فيديل كاسترو الى هذا الجانب الهام من القضية حين تسلم جائزة لينين العـالمية للسلام وقال « ان الراسمالية واعلى مراحلها ــ الامبريالية ــ تتطـور بالدرجة الاولى باستغلال عمل الشعوب الاخرى ، والموارد الطبيعية للبلدان الاخرى ، وعمل العمال وغيرهم من الطبقات غير المالكة من شعوبها » .

وقال **روجيليو جونزاليز** ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشـيوعى فى باراجواى انه بفضل نمو نضال الشعوب من أجـل التحرر من الطغيـان الامبريالى فان مجال نفوذ الاحتكارات يتقلص ، ولهذا تسعى لان تضـع أيديها على ثروات البلدان التى مازالت تحت سيطرتها . وهى تلك المساعدة فى ذلك من نظم الحكم الدكتاتورية التى تضعها الامبريالية فى السلطة . لقد حصلت « أنشوتز كورب » الامريكية من حكومة ستروبسنر الفاسدة على عقد امتياز للتنقيب عن الموارد المعدنية واستغلالها طيلة ٤٠ عاما فى ٤٣٪ من مساحة البلاد . ومنذ وقت ليس بالبعيد أعلن هذا الاتحاد انهوجد اليورانيوم فى منطقة كاكوبى . ولن تحصل دولة باراجواى من الربح الصافى الذى تحققه الشركة الا على نسبة ضئيلة تتراوح بين ٣٪ و ٥٪ ، ولن تدفع الشركة أية ضرائب .

وأكد **ليوبولدو بروبرا** ، عضو اللجنة التنفيذية للجنة المركزية للحزب الشيوعي في أورجواي أن اقامة نظم حكم فاشية في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية قد جعل هذه البلدان أكثر تبعية للامبريالية . وتحاول **الاوليجاركية المالية وأقوى مالكي اللاتيفونديا والبرجوازية التجارية الكبيرة** في اورجواي الابقاء على البنى الاجتماعية والاقتصادية العتيقة وتوطيدها ، وتسمح لرأس المال الاحتكاري الاجنبي بحرية العمل الكاملة ، وتنقل المؤسسات الحكومية الى الملكية الخاصة . لقد باعت الدكتاتورية احتياطياتها من الذهب أو رهنتها ، وعقدت صفقة شائنة بوضع التجارة الخارجية تحت سيطرة رأس المال الاجنبي ، وساعدت هذا الاخير على شراء البنوك والارض والمؤسسات الصناعية ، ونقلت عددا من الفروع من قطاع الدولة «الهندسة الكهربائية والمواصلات » **الى رأس المال الخاص .**

وقال **الفونسو باوربايس** وزير الاقتصاد والعمل السابق في جواتيمالا أننا نعتبر أن مسألة استغلال الموارد الطبيعية مرتبطة ارتباطا وثيقا بقضايا الاستقلال الوطني . فجواتيمالا اليوم عمليا بلد محتل ، وموارده الطبيعية اما مملوكة للاجانب أو يسيطر عليها الاجانب ـ وفي المقام الاول الامريكيون الشماليون ـ بهذا الشكل أو ذاك . وقد وضع البترول والنيكل ـ وهما الموردان الرئيسيان للبلاد ـ **تحت تصرف الشركات فوق القومية « متعددة الجنسية »** . واكتسبت عدة شركات للبترول الحق في التنقيب عن البترول في منطقة تتجاوز مساحتها ثلاثة ملايين اكر . وفي شمال شرق جواتيمالا يستغل رأس مال الولايات المتحدة الاحتكاري الرواسب المعدنية التي تحوي الكوبالت والكروم وربما اليورانيوم . ويقدر البعض المبلغ المستثمر في المشروع بنحو ٢٥٠ مليون دولار ، أي مايزيد على بقية استثمارات الولايات المتحدة **المباشرة في جواتيمالا .**

وقال **رودريجو رزخاس** ، عضو اللجنة السياسية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الشيلي ان الاطاحة بالحكومة الشعبية واقامة نظام حكم فاشي قد دفعا بتطور بلادنا سنوات طويلة الى الخلف ، لقد جلبا التضخم البالغ والبطالة والبؤس والجوع ، ناهيكم عن الارهاب الوحشي . وتعيد الطغمة الفاشية سيطرة الاحتكار وكبار ملاك الاراضي . وتسترد الامبريالية فروع الشركات المؤممة التي حصلت على تعويضات هائلة كما حدث بالنسبة لشركات النحاس وشركة البرق والهاتف الدولية . ويمنح رأس المال الاجنبي تسهيلات لم يحصل عليها من قبل أبدا . وتؤدي سياسة الطغمة الاقتصادية الى جعل البلاد أكثر تبعية للامبريالية الامريكية ، وتدعم مواقع رأس المال المالي ، وتدمر متوسطي الملاك وصغارهم . ويقوض نظام الحكم الفاشي المبادىء الاساسية لسياسة البلدان التي تحاول حماية مواردها الطبيعية وفرض الرقابة على نشاط الشركات فوق القومية « **متعددة الجنسية** » .

وقال خوليو بينتز ، عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الشيلي أن سياسة الدكتاتورية الاقتصادية نموذج استراتيجي تقدمه البرجوازية الاحتكارية والامبريالية . والهدف هو منع عودة ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية كتلك التي أدت الى تكوين حكومة الوحدة الشعبية ، ومن الناحية الاخرى اشاعة الحيوية في نظام يكفل سيطرة رأس المال الاحتكاري والامبريالية . وقد أصبح من وظائف الحكومة الفاشية الرئيسية تسليم الموارد بالغة الاهمية للامبريالية ، وتحويل الاقتصاد الشيلي الى القطاع الخاص . وهي تقوم بكل ما في وسعها لتبرير اعطاء عقود الامتياز لرأس المال الاجنبي وتعزيز الطابع الاحتكاري للاقتصاد . وقد أقر النظام « قواعد للاستثمار الاجنبي » تزيل العقبات أمام التغلغل الاحتكاري الاجنبي في الاقتصاد الوطني .

وقال بدرو بابلو بارونا ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البرازيلي أن الامبريالية حاولت طيلة سنوات « اثبات » أن البرازيل تفتقر الى موارد طبيعية بدرجة كبيرة الى حد ما ، وعرقلة استغلالها ، حاكمة على البلاد أن تظل أساسا بلدا زراعيا . وفي الستينات أكد المتخصصون الذين دعوا من الاتحاد السوفييتي حجم رواسب البترول البرازيلية بالاساليب العلمية الدقيقة . وكان معنى هذا أن البلاد يمكن ان تتطلع الى تغطية احتياجاتها من البترول في المستقبل المرئي . ولم تتقبل الاحتكارات الامبريالية ـ وفي المقام الاول احتكارات الولايات المتحدة ـ هذه الافاق . وكانت الخطوات التي اتخذت لتطوير صناعة بترول وطنية وغير ذلك من الاجراءات التي اتخذتها الحكومة البرازيلية في ذلك الحين بهدف حماية المصالح الوطنية من بين أسباب الانقلاب الرجعي . وكان نقل حقول البترول الى الشركات الاجنبية من أول الاجراءات التي اتخذتها الدكتاتورية الفاشية العسكرية واستهدفت سياسة نظام الحكم الجديد المزيد والمزيد من الغاء تأميم صناعة النفط ، وأصبحت بتروبراس ـ شركة البترول المملوكة للدولة ـ مؤسسة لتكرير البترول المستورد . وهي تمول عملية التنقيب عن البترول واستخراجه في البلدان الاخرى ، أما استغلال موارد البلاد الاولية فقد أزيح الى الدرجة الثانية . وفي الوقت نفسه توقع الشركة عقودا مع الشركات فوق القومية « متعددة الجنسية » للتنقيب عن البترول في الجرف القاري .

وتستخدم الاحتكارات الامبريالية اليوم موارد البلاد الطبيعية لوضع

خطط العدوان المسلح على الحركة الشعبية فى القارة وتنفيذها . وقد وجدت المعادن المشعة ـ وفى المقام الاول اليورانيوم والثوريوم ـ طريقها الى أيدى احتكارات ألمانيا الغربية ، التى تريد البرازيل بمساعدتها أن تصنع الاسلحة النووية . أما الحديد الخام والمنجنيز فتستخدمها مؤسسة عسكرية صناعية تنمو بسرعة ، وتقدم بالفعل الاسلحة وغيرها من العتاد العسكرى لنظم الحكم الدكتاتورية الاخرى فى أمريكا اللاتينية .

وقال **افرين الفاريز** ، عضو اللجنة التنفيذية للجنة المركزية للحزب الشيوعى فى الاكوادور ، أنه منذ بداية القرن الحالى تتعرض مواد التصدير الزراعية الاساسية فى البلاد ــ الكاكاو والبن والارز والموز ــ لنهب الاحتكار الاجنبى . وتسيطر هذه الاحتكارات كذلك على ٥٠٪ من أصول المؤسسات الصناعية . وفى العقد الماضى وقعت حكومات الاوليجاركية الفاسدة المتعاقبة اكثر من ٣٠ عقدا مع شركات البترول الامريكية لعمليات التنقيب الجيولوجى فى مساحة تبلغ ١٠ ملايين من الهكتارات تقريبا فى منطقة خليج جياكيل وعند الساحل والجرف القارى ، أى فى المناطق التى يمكن أن تكون غنية بالبترول . ويعفى العقد الذى وقعته الحكومة مع احتكار تكساكو ــ جولف الشركة من رقابة الاكوادور على صادرات البترول ، ويعطيها الحق فى تحديد أسعار البترول والاحتفاظ بأرباح البترول من العملة الصعبة وما الى ذلك .

وقال **خيرونيمو كاريرا** ،عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الفنزويلى أن من الامور التى تزداد وضوحا أن السيطرة الفعالة لكل أمة على مواردها الطبيعية واستغلالها شرط للاستقلال الكامل والسيادة الوطنية . وتلك قضية من القضايا الرئيسية التى تواجه بلدان بعض أمريكا اللاتينية اليوم .

وقال **خوليو بوسادا** ، عضو اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعى فى كولومبيا ، أن شعبنا فقير للغاية على الرغم من وجود موارد طبيعية هائلة وبخاصة من البترول . وسبب معاناة شعبنا هو بالدرجة الاولى امبريالية الولايات المتحدة التى تستغل كولومبيا منذ عقود من الزمن . لقد كان البترول حتى عام ١٩٧٥ يشغل المكان الثانى فى صادرات كولومبيا . لكن البلاد اليوم مضطرة الى استيراد البترول لتغطية احتياجاتها لان الشركات الاجنبية تقيد استخراج البترول فى البلاد . وتشير التقديرات الى ان كولومبيا فى عام ١٩٨٠ ستستورد سنويا ماقيمته ٥٠٠ مليون دولار من البترول ، أى مايعادل ثلث عائدها من العملات الصعبة اليوم .

وقال **كارلوس ريفيرا** ، عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى فى

بورتوريكو أن بورتوريكو قلعة سياسية واقتصادية وعسكرية للولايات المتحدة فى الكاريبى ، وقاعدة استراتيجية للامبريالية فى القارة . ومنذ عام ١٨٩٨ حين احتلتها القوات الامريكية أصبحت وماتزال بورتوريكو تحت السيطرة السياسية المباشرة للولايات المتحدة ، وأخذ اقتصادنا يتطور وفقا لاحتياجات رأس المال الكبير فوق القومى « متعدد الجنسية » . وفى عام ١٩٧٥ تجاوزت الاستثمارات الاجنبية ـ والامريكية أساسا ـ ١٤٠٠٠ مليون دولار . وقدر دين بورتوريكو الخارجى فى العام نفسه بأكثر من ٢٠٠٠ مليون دولار ، وفضلا عن ذلك لابد أن تدفع البلاد سنويا ٢٠٠ مليون دولار على شكل فوائد فحسب .

وقال **كليتو سوزا** ، عضو المكتب السياسى للجنة المركزية لحزب الشعب البنامى أن الامبريالية الامريكية تستغل رصيد البلاد الاساسى ـ موقعها الجغرافى ـ منذ بداية القرن ، وأنا اعنى منطقة قناة بناما . وتستمد الامبريالية ورأس المال الاحتكارى الذى يمتلك القناة أرباحا هائلة من عبور البواخر ، كما تستغلها للتدخل السياسى والعسكرى فى شؤون بناما وغيرها من بلدان القارة .

وقد توصل المشتركون فى الندوة بعد ان عرضوا الوضع الاقتصادى فى بلدانهم وفى القارة بأسرها الى استخلاص مفاده أن السبب الرئيسى فى تخلف أمريكا اللاتينية وفقرها هو سياسة امبريالية الولايات المتحدة التى تنهب الثروات الطبيعية للمنطقة ، وتمنع التطور الاقتصادى المستقل لبلدان أمريكا اللاتينية .

اشكال النهب وأساليبه

قال البيرتو كوهين أن الاستيلاء على الموارد الطبيعية والمواد الاولية للبلدان المستعمرة وشبه المستعمرة والتابعة هو سمة الامبريالية . ومع انهيار النظام الاستعمارى تتغير اشكال الاستيلاء ، لكن طبيعة الامبريالية اليوم هى نفس ماكانت عليه أيام الحروب الاستعمارية . والامبريالية لكى تتمكن من استغلال هذه الثروات تلجأ الى الحرب والتدخل، والى النشاط الذى يستهدف تقويض الاستقرار السياسى للبلاد التى انتزعت حريتها او التى تناضل من اجلها ، فضلا عن البلاد التى نما فيها قطاع الدولة فى الاقتصاد الى حد كبير أو التى تجرى فيها اصلاحات تؤثر على المصالح الامبريالية . وعلى سبيل المثال منعت الامبريالية فى الارجنتين ـ حتى تنفيذ البرنامج الاصلاحى الذى اعلنته البرجوازية المحلية فى مايو ١٩٧٣ ، وهى

مستاءة الان لان أمثال بينوشيت فى الارجنتين بعد انقلاب ٢٤ مارس ١٩٧٦ لم يحققوا اليد العليا بعد . وتفرض الولايات المتحدة على الارجنتين سياسة الباب المفتوح تجاه رأس المال الاجنبى ، وتحويل مؤسسات الحكومة الى الملكية الخاصة تحت زعم دعائى هو أن المؤسسات ((غير مربحة))

وأمام خلفية أزمة الطاقة التى تكتنف العالم الرأسمالى يثير البرنامج الاقتصادى الذى يجرى تنفيذه الان القلق حتى فى الدوائر الرسمية ، لانه ينص على أن تنقل الشركات فوق القومية ((متعددة الجنسية)) حقول البترول الغنية فى داخل البلاد وفى الجرف القارى فضلا عن المعادن وغيرها من الموارد الطبيعية فى السهوب الخصبة . ويمضى هذا ، جنبا الى جنب ، مع زيادة سيطرة حفنة من الشركات الاحتكارية وكبار ملاك الاراضى على انتاج اللحوم والحبوب وبيعها .

واذ أصبح توازن القوى الان بشكل متزايد فى غير صالح الرجعية فان حلف جنوب الاطلنطى المزمع تكوينه ــ ويقوم على أساس المثلث المؤلف من البرازيل ــ جنوب افريقيا ــ الارجنتين ــ يستهدف تعزيز المواقع العسكرية الاستراتيجية للامبريالية ، وفى الوقت نفسه المحافظة على سيطرتها على الموارد الطبيعية الهائلة والمواد الاولية الاستراتيجية « البترول وغيره من المعادن بما فيها اليورانيوم » التى توجد فى بلدان المنطقة ، بما فيها الجرف القارى وأراضى المنطقة القطبية الجنوبية .

وقال ر . روخاس ان الامبريالية لجأت الى الحصار الاقتصادى ــ وأساسا فى المجال المالى ــ لاحباط جهود حكومة الوحدة الشعبية . أما عن النحاس فقد اتخذت الخطوات لمنع مبيعاته . وألحقت الولايات المتحدة الضرر بتجارة النحاس العالمية ككل بطرح جزء من احتياطيها الاستراتيجى فى السوق العالمية بهدف تخريبى ، مع نشر الاكاذيب فى الوقت نفسه عن « المخزون الكبير » من النحاس فى بلادنا . كما كان هناك أيضا حظر على شحنات صادراتنا الرئيسية فى الموانىء الاجنبية ، وهو حظر فرض بقصد اثارة الرعب بين شركاء شيلى فى سوق النحاس ، واثارة الشك بينهم فى قدرة حكومتنا على الوفاء بالتزاماتها .

وقال لونجينو بيزيرا ، عضو اللجنة السياسية للحزب الشيوعى فى هندوراس ان الاحتكارات الامريكية قد زادت من نهبها لبلاد امريكا الوسطى باستخدام جهاز تكاملى زاد من عمق الازمة البنيوية فى بلادنا التى تعد أكثر بلدان امريكا الوسطى تخلفا . ودفع هذا الظرف بمسألة حماية

مواردنا الطبيعية الى المقدمة ، وعلينا أن نناضل من أجل تخليصها من قبضة الاحتكارات ــ وهى الدافع الرئيسى لخطط التكامل الاقتصادى التى يجرى تنفيذها الآن فى أمريكا الوسطى ــ ولنضع هــــذه الموارد الطبيعية فى خدمة الشعب .

وقال ايفان جارسيا سوليس ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المكسيكى ، أنه ينبغى الاشارة الى التبعية التكنولوجية كشكل هام من أشكال ممارسة السيطرة الامبريالية على مواردنا الطبيعية . فالمكسيك ــ كغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية ــ مجبرة على أن تدفع للشركات الامبريالية مبالغ هائلة مقابل المساعدة التكنولوجية لصناعتها التحويلية . لقد دفعت لهذه الشركات ٨٤٠ مليون دولار فى عام ١٩٦٨ و ٢٠٠٠ مليون دولار فى عــام ١٩٧١ ونحو ٢٦٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٧٤ . وتحقق أكبر الارباح فى الصناعات الكيماوية وصناعات الادوية لان الاحتكار التكنولوجى يمــكن الشركات الكبيرة فوق القومية « متعددة الجنسية » من أن تفرض بشكل تعسفى أسعارا باهظة للكيماويات التى تعد تكاليف انتاجها أدنى كثيرا .

وقال خيرونياو كاربرا أن لشعوب أمريكا اللاتينية والكاريبى تجــربة طويلة مريرة من التجارة غير المتكافئة مع بلدان اوروبا الرأسمالية والولايات المتحدة . فالتجارة غير المتكافئة من الاسباب الرئيسية لفقرها ، أما ارتفاع تكاليف المعيشة فهو نتيجة مباشرة لاسعار البضائع الاحتكارية المستوردة ى ترتفع باستمرار .

وقال أ . الفاريز أن شركة تكساكو ــ جولف تستخدم مختلف المكائد للمحافظة على امتيازاتها فى الاكوادور . فهى تقاطع تصدير البترول ، وتعرقل اقامة خط انابيب البترول ، وتقصر على الدوام فى تســـليم البترول والغاز والديزل وغيرها من أنواع الوقود ، وتشن الحملات ضــد شركة البترول التى تملكها الدولة فى الاكوادور ، وضد محاولات اتبـــاع سياسة بترولية مستقلة عن الاحتكارات .

الاجراءات الاقتصادية ضد الاحتكار

أبدت بعض بلدان أمريكا اللاتينية فى السنوات الاخيرة عزما متزايدا على أن تتصرف فى مواردها بارادتها ، وبما يتفق مع مصالحها الوطنية ، وقد تحققت بالفعل بعض المكاسب التى أخذت تحرر هذه البلدان من عدم المساواة ودور التبعية فى العلاقات الاقتصادية بين أمريكا اللاتينيةوالولايات المتحدة الامريكية .

وقد اعتبر المتحدثون التاميم وسيلة من وسائل المساعدة على كسب الاستقلال الاقتصادى . واوضح خيرنيمو كاريرا أن تاميم صناعة البترول فى اول يناير ١٩٧٦ يعنى بلا شك ـ رغم كل نواقصه ـ أن بلادنا قد خطت اول خطوة هامة نحو فرض السيطرة على مواردها الاساسية . وقد خلقت هذه الخطوة الشروط اللازمة لاتباع سياسة بترولية تنسجم مع مصالح البلاد الحقيقية ، وان كان الامل فى اقامة صناعة بترول وطنية مستقلة عن الاحتكارات الامبريالية مازال بعيدا عن التحقيق . ونحن أبناء فنزويلا ندرك أن عملية تاميم البترول لم تكتمل بعد ، فانت لا تستطيع تاميم صناعة قوية كهذه دون أن تواجه مقاومة مريرة من رأس المال الاجنبى ، الذى يبذل كل مافى وسعه لاحباط النشاط الناجح لمؤسسات الحكومة المكلفة بهذه الصناعة اليوم . ولهذا فان علينا ـ الى جانب التاميم ـ أن نتخذ اجراءات اقتصادية وسياسية فى الداخل والخارج لحماية فنزويلا حماية فعالة ضد محاولات الانتقام والتخريب الحتمية من جانب شركات بترول الولايات المتحدة ، وفضلا عن ذلك فان سياسة حماية الموارد الطبيعية الايلة الى النضب تستدعى على الدوام عملا حازما لوضع حد لاستغلالها الطائش .

وسيزيد الخطر على سياسة الحكومة لحماية الموارد الطبيعية يوميا ، وقد يؤدى الى الاستسلام للامبريالية ، التى ستبدأ على الفور فى نهب حقول البترول الغنية التى مازالت لم تمس فى حزام أورينوكو الشهير ، والتى تقدر بما لايقل عن سبعمائة الف مليون برميل من البترول الخام ، والتى يمكن للتسهيلات الحديثة أن تجعلها تنتج ـ حتى فى ايامنا هذه ـ بترولا يزيد عما أنتجته فنزويلا طيلة الستين عاما الماضية . ولابد لفنزويلا أن تصدر كلا من البترول الخام والبتروكيماويات . تلكم هى السياسة التى يقترحها برنامج الحزب الشيوعى الفنزويلى .

وماكان يمكن اتخاذ اجراءات هامة مثل تاميم صناعة البترول واستخراج الحديد الخام ، وتوطيد قطاع الدولة ، ووضع الخطط لتنمية صناعة التعدين والصناعة بمجموعها ، ورفع مستوى البحث العلمى والتكنولوجى دون اعادة نظر جذرية فى دور فنزويلا الدولى التقليدى . فللمرة الاولى

ابتعدت سياسة فنزويلا الخارجية فى بعض النواحى عن سياسة وزارة خارجية الولايات المتحدة .

وقال أ . الفاريز ان حكومة القوات المسلحة فى الاكوادور وإن لم تؤمم صناعة البترول الا أنها حدت من الامتيازات الاحتكارية ، وتلتزم بسياسة تفتح الطريق للنضال من أجل الاستعادة الكاملة لرصيد البلاد الرئيسى . وقد تحقق تقدم ذو شأن فى السنوات الاربع الماضية ، اذا أخذنا فى اعتبارنا أن انتاج البترول فى الاكوادور لم يبدأ الا منذ فترة قصيرة . وتشمل المكاسب التى تحققت حتى اليوم استعادة الجانب الاكبر من الاراضى التى تحوى البترول ، وفرض ضرائب أعلى على أرباح الاحتكارات ، وتحديد الحكومة لسعر البترول الخام ، واقامة اسطول الناقلات البترولية «فلوبيك» الذى تملكه الدولة ، وبناء معمل لتكرير البترول تملكه الدولة فى ميناء أزمرالدا (١) .

وقال ج . بنيتز أن تحويل اقتصاد شيلى فى ظل الوحدة الشعبية بدأ بسياسة تحويل قطاع الدولة الى القطاع السائد ، وكان من أوائل الاجراءات التى اتخذتها الحكومة تأميم النحاس والحديد الخام والنترات وغيرها من المواد الطبيعية الاساسية التى كانت تسيطر عليها الاحتكارات الاجنبية والمحلية . وكان تأميم النحاس يعنى — من الناحية الاقتصادية — نقل الارباح التى كانت تذهب فيما مضى الى جيوب شركات الولايات المتحدة الكبرى الى الدولة . وخصص هذا الدخل للتعليم والصحة العامة والاسكان وغير ذلك من الاغراض . وقد بلغ هذا الدخل فى الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٠ « بالنسبة لمناجم التينينت والسلفادور وتشوكيكاماتا وحدها » نحو ٥٥٢ مليون دولار . ومن الناحية السياسية كان تأميم النحاس عاملا هاما فى توحيد مختلف القوى الاجتماعية .

ولاحظ ر. روخاس أن خبرة الحكومة الشعبية قد أوضحت أن المرء يستطيع أن يعبىء أوسع الفئات الاجتماعية ، ويغذى وعيها المعادى للامبريالية ، ويقيم الوحدة الوطنية ، بطرح هدف وطنى حقا . كما بينت أن ارادة الشعب فى السيادة تستطيع أن تفرض مثل هذه الاجراءات حتى على قوى معادية تقليديا لمصالح البلاد ، وأن تعزلها وتهزم الامبريالية وقد أدت تعبئة الشعب لتحقيق هذا الهدف الى تأميم النحاس ، وهو عمل حظى بالموافقة الاجماعية حتى من البرلمان ، وكان أغلب أعضائه من المعارضين للحكومة الشعبية .

---

(١) فى أول يناير سنة ١٩٧٧ اشترت حكومة الاكوادور كل شركة بترول الخليج الاكوادورية وهى احدى اعضاء احتكار تكساكو جولف .. وحولت المصنع الذى تمتلكه شركة بترول الخليج الاكوادورية الى شركة بترول الدولة الاكوادورية — المحرر

وقال **مويسيس أرويو** ، عضو هيئة تحرير صحيفة « يونيداد » الناطقة باسم الحزب الشيوعي في بيرو أن علينا عند تقييم العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بدأت في بيرو بتولي حكومة القوات المسلحة الثورية السلطة في ١٩٦٨ أن نشير – في المقام الاول – الى الاصلاح الزراعي المعادي للامبريالية ، وهو أهم التغيرات التي جرت ، وكذلك الى تأميم بعض الصناعات والهياكل الارتكازية .

وقال أ . جارسيا سوليس أن المكسيك قد واصلت منذ ثورة ١٩١٠ – ١٩١٣ النضال ضد الاحتكارات فوق القومية « متعددة الجنسية » لاستعادة مواردها الطبيعية . وأدت تحركات الفلاحين والعمال في عام ١٩١٧ الى اقرار المادة ٢٧ من الدستور التي تؤكد ملكية الارض والمواد المعدنية . وتم تأميم صناعة البترول في الثلاثينات في ظل حكم الرئيس كارديناس ، غير أن التأميم انتهى عمليا الى تعزيز مواقع البرجوازية الكبيرة والاوليجاركية المالية نتيجة تطور البلاد اللاحق في اتجاه رأسمالية الدولة الاحتكارية .

وأكد المتحدثون وهم يعلقون على الخطوط التي ينبغي اتباعها لتنمية اقتصاد وطني مستقل ضرورة التعاون الاقتصادي الوثيق مع الاسرة الاشتراكية . فمن المعروف أن اقامة مؤسسات صناعية وطنية في عدد من الدول الجديدة في آسيا وافريقيا بالمساعدة السوفييتية ، وتدريب الكوادر الفنية الكفؤة لها ، قد مكن هذه البلدان من القيام بعمليات تأميم واسعة ، والاضطلاع بدور مستقل في السوق العالمية ، الذي كان خاضعا حتى عهد قريب لسيطرة احتكارية مطلقة .

وقال خيرونيمو كاريرا أن المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي قد حدد الموقف السوفييتي من البلدان النامية كما يلي : « يؤيد الاتحاد السوفييتي كل التأييد الاماني المشروعة للدول الفتية ، وتصميمها على أن تحرر نفسها كلية من الاستغلال الامبريالي ، وأن تتصرف في ثرواتها الطبيعية بالطريقة التي تراها ملائمة » . ويتضاعف التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين الاسرة الاشتراكية والبلدان النامية ويفضل هذا التعاون – الى جانب اتساع التجارة المفيدة للجانبين والمتحررة من نفوذ الشركات فوق القومية « متعددة الجنسية » – الغى احتكار الامبريالية المطلق للتجارة والعلاقات الاقتصادية مع « العالم الثالث » . وتوفرت الفرص للحد من نشاط رأس المال الاجنبي ووضعه تحت الرقابة وبدأ استغلال الموارد الطبيعية للامم بطريقة أكثر فعالية . وتشمل

الاتفاقيات التي وقعها الاتحاد السوفييتي مع ٥٦ بلدا ناميا التعاون في اقامة او توسيع نحو ١٠٠٠ مشروع مختلف .

ولا تنقل هذا التعاون اي نصوص تمييزية تضر بسيادة البلدان النامية، ولا تدفع اليه مصالح انانيه مثل السعى الى عقود الامتياز او قوة العمل الرخيصة . فالاتحاد السوفيتي وغيره من البلدان الاشتراكية على استعداد دائما لمساعدة هذه البلدان في تنفيذ المشروعات التي تكون من الارجح حافزا على التصنيع ، وتوسيع قطاع الدولة وتوطيده ـ باعتباره العامل الاكثر أهمية في التقدم الاقتصادى ، والاساس الضرورى لاقتصاد وطني مستقل .

وقال خ . بوسادا ان القضايا المالية والتكنولوجية يمكن أن تحل بمساعدة الاتحاد السوفييتي وغيره من بلدان الاسرة الاشتراكية على أساس مبادىء المساواة والمنفعة المتبادلة . فالاسرة الاشتراكية هى حليفنا الرئيسى الذى يمكننا الاعتماد عليه في كل مرحلة من مراحل نضالنا من أجل التحرر الوطني والاشتراكية .

وقال أ . الفاريز انه بفضل الاسرة الاشتراكية أصبحت شعوبنا في وضع يمكنها من أن تواصل نضالها بطريقة اكثر فعالية ضد القهر الامبريالى ، ومن أجل حقها في استخدام مواردها الطبيعية بالطريقة التى تراها ملائمة ، ومن أجل السيادة والاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي .

وأكد المتحدثون الدور الذى يلعبه الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى في نضال البلدان النامية من أجل نظام اقتصادى جديد . وقال البيرتو كوهين أن اللجنة المركزية للحزب الشيوعى في الاتحاد السوفييتي أوضحت في اجتماعها الكامل في أكتوبر ١٩٧٦ أن الجانب السوفييتي يتخذ « خطوات نشيطة .. تأييدا للمطالب المشروعة للبلدان النامية في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية من أجل اعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية وفق مبادىء المساواة ، ومن أجل تصفية كل شكل لاستغلال البلدان الرأسمالية لشركات « العالم الثالث » الاضعف . وفي هذا المجال ــ كما في كثير غيره من المجالات ــ تتقارب مصالح البلدان الاشتراكية والبلدان النامية » .

وأعرب المشتركون في الندوة عن اقتناعهم بأن حكومات بلدان أمريكا اللاتينية لابد ــ لكى تقاوم عدوان الولايات المتحدة الاقتصادى بنجاح ــ أن تساعد عمليات التكامل المعادية للامبريالية في القارة ، وبخاصة بتعزيز النظام الاقتصادى لامريكا اللاتينية . وينبغى أن يصبح هذا النظام قوة قادرة على شل أعمال الاحتكار الكبيرة ، ووقف النهب الامبريالى ، وأن يكون أداة لكسب الاستقلال الاقتصادى الحقيقى .

وفى الوقت الذى لاحظ فيه المتحدثون أهمية الاجراءات الاقتصادية التى اتخذتها بعض الحكومات لحماية ثروات الامة فقد أكدوا أن على بلدان امريكا اللاتينية أن تنظم حركة جماهيرية واسعة لفرض مراقبة فعالة على مواردها الطبيعية .

الحركة الشعبية المتزايدة

لم تكف شعوب امريكا اللاتينية أبدا عن نضالها ضد النهب الامبريالى لمواردها الطبيعية . وقال ل . بيكيرا أن النضال ضد الامبريالية يجد فى هندوراس تعبيرا قويا واسع الانتشار فى المطالبة باستعادة الموارد الطبيعية بالتحديد . فلماذا ؟ ان القوى الثورية فى كل بلد فى أمريكا اللاتينية تخوض نضالا سياسيا ضد الامبريالية . ويتطلب هذا النضال درجة عالية من الوعى السياسى ، ولايمكن أن ينجح الا اذا شمل أولا العمال والفلاحين وجزءا من الفئات الوسطى . وهدف النضال السياسى هو تمكين الجماهير من أن ترى بنفسها أن الامبريالية هى عدوها الرئيسى . غير أن النضال ضد الامبريالية ، يمكن أن يكون أكثر من نضال سياسى ، فهو يجد تعبيرا عنه كذلك فى المطالبة باستعادة الموارد الطبيعية التى تسيطر عليها الاحتكارات الاجنبية . ويمكن للنضال من أجل هذا المطلب أن يشمل اقساما من السكان أوسع من التحركات السياسية ضد الامبريالية .

وأكد البيرتو كوهين أن حماية الموارد الطبيعية تساعد فى تطوير حركة جماهيرية ديمقراطية واسعة معادية للامبريالية تضم العمال والفلاحين والفئات الوسطى فى المدينة والريف ، فضلا عن جزء من البرجوازية الوطنية ، والقوات المسلحة والكنيسة ، وكذلك الحكومات التى تعارض سياسة النهب الوحشى التى تتبعها الامبريالية ، ولم تقلل المصاعب الجارية وهجوم الامبريالية المضاد فى عدد من البلدان من امكانية التحركات الجماهيرية ، وتحقيق وحدة القوى المعادية للامبريالية ، بما فى ذلك رجال الجيش الوطنيون ، وفى المقام الاول لم تقلل من قيام الطبقة العاملة وطليعتها الماركسية اللينينية بدورها .

وقال ب . باراتا انه لابد لتحقيق التحرر الوطنى فى البرازيل من الاطاحة بالدكتاتورية البرازيلية التى تقود الان كتلة نظم الحكم الفاشية فى الجزء الجنوبى من القارة . وهذا أيضا هو الطريق الوحيد لضمان استخدام موارد البلاد الطبيعية الهائلة لصالح شعبها ، وبشكل خاص عن طريق التعاون السلمى الودى مع البلدان الشقيقة . واذ يؤيد الحزب الشيوعى البرازيلى تكوين جبهة وطنية معادية للفاشية فانه يقترح أن تضع مختلف القوى السياسية برنامج عمل مشترك ضد النهب الاحتكارى الامبريالى ، ودفاعا عن البترول ، وضد عقود التنقيب عن البترول وانتاجه .

وقال ا . جارسيا أن خبرة شيوعيى المكسيك توضح أن على القــوى الديمقراطية والمعادية للامبريالية ــ لكى تحمى الموارد الطبيعية ــ أن تضع ــ فى المقام الاول ــ برنامجا لتحولات اقتصادية تقدمية تكفل حمــاية الاقتصاد الوطنى ، وتحد من الارباح الاحتكارية ، ويحــوى خطوات فعالة لتقليل الاعتماد على الامبريالية ، ولتوسيع العلاقات مع البلدان الاشتراكية والبلدان النامية الى حد كبير .

واوضح ك . سوزا أن شعب بناما يعرف انه لابد أن يمر بمرحلة تكون فيها المطالبة باستعادة الموارد الطبيعية التى تسيطر عليها الامبريالية الان ــ واساسا منطقة القناة ــ شعارا يوحد كل من يريد لثورة التحرر الوطنى ان تفوز . ولن يدخر شعبنا جهدا فى طرد المستعمرين من بناما .

وقال ر . جونزاليز ان من الضرورى لانهاء سيطرة الاحتكارات الامبريالية على البلدان التابعة تكوين جبهة واسعة معادية للامبريالية من كل القــوى التقدمية والديمقراطية ، وذلك القسم من البرجوازية الوطنية غير المرتبط بالشركات الاجنبية والجنود وضباط الصف والضباط « بما فيهم كبــار الضباط » الساخطين على نظام الحكم .

وقال ا . دياز أن حماية الموارد الطبيعية جزء من النضال ضد الامبريالية لكن وضعها تحت سيطرة الدولة الكاملة واستخدامها لصالح الشــعب غير ممكن الا فى ظل الاشتراكية . ولا يعنى هذا بالطبع أننا نقلل من شــأن الجهود التى تبذلها الحكومات التقدمية لحماية الثروة الوطنية . فقــد أيدنا دائما هذه الجهود وسنظل نؤيدها .

ان الشيوعيين يقفون فى طليعة نضال شــــعوب أمريكا اللاتينية من اجل حقها فى التصرف فى مواردها الطبيعية . وهم يعملون فى ظــروف سياسية شاقة ، وبخاصة فى البلدان التى تحكمها دكتاتوريات رجعية ، ويتحركون بصبر ودأب ، ويستخدمون تكتيكات مرنة ، ويبحثون عن أشكال جديدة للتعاون مع القوى الديمقراطية والثورية غير الماركسية ، ويجــدون هذه الاشكال . وهذا كله يساعد الجماهير على ادراك أن الشيوعيين مدافعون مخلصون عن مصالحهم وأنهم أصلب المناضلين من أجل الاستقلال الوطنى والتقدم الاجتماعى .

وذكر البيرتو كوهين أن مؤتمر الاحزاب الشيوعية فى أمريكا اللاتينية والكاريبى قد أوضح استعداد الشيوعيين لتأييد كل اجراء يستهدف حماية الموارد الطبيعية والسير به الى نتيجته المنطقية . وقد ضمن الشيوعيون فى الارجنتين برنامجهم فصلا عن « استعادة الثروات الوطنية والتنميــــة الاقتصادية المستقلة » . وينص هذا الفصل على نزع ملكية المؤســـسات

الاحتكارية الاجنبية الكبرى ـ وبخاصة الامريكية الشمالية ـ وتأميمها ، والبنوك وشركات الائتمان والشركات المالية وشركات التأمين المملوكة لرأس المال الاجنبى ، أو لاوليجاركية ملاك الاراضى أو الكومبرادور ، ونقل كل الموارد الطبيعية الايلة الى النضوب ـ والبترول فى المقام الاول ـ الى الدولة ، وحماية الصناعات الوطنية ، بما فيها المؤسسات الخاصة ، مالم تكن عملياتها مناقضة للمصلحة الوطنية ولا تتمشى مع خطة التنمية الاقتصادية للبلاد وما الى ذلك .

وقال أ . الفاريز أن الحزب الشيوعى فى الاكوادور يدعو كل القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية ، وكل رجال الجيش والمدنيين ، وكل المتدينين وغير المتدينين ، الى حملة من أجل التأميم العاجل لصناعة البترول وقد رحب الحزب بالجبهة الوطنية التى تشكلت أخيرا من أجل تأميم صناعة البترول وايدها كل التأييد .

وقال ج . يوسادا أن الشيوعيين فى كولومبيا يدعون الى تأميم رواسب البترول التى تملكها احتكارات الولايات المتحدة ، وهذا شعار وطنى تماما يتفق مع المصلحة الوطنية ، مع مصالح شعبنا .

وقال أ . آروبو أن حزبنا قد أيد نزع ملكية شركات الولايات المتحدة العاملة فى بيرو ، فضلا عن اجراءات تعزيز قطاعات الملكية العامة ، وأعمال الحكومة المعادية للامبريالية فى الداخل والخارج . ومن المؤسف أن عملية التغييرات المعادية للامبريالية والاوليجاركية قد أبطات خطاها . وتعانى البلاد من أزمة اقتصادية خطيرة . ونحن الشيوعيين نعتبر أن الازمة لايمكن انهاؤها عن طريق التنازلات الاقتصادية والسياسية لاولئك الذين يريدون أن يقضوا على مكاسب الثورة ، ويعيدوا السيطرة الاجنبية على مواردنا الطبيعية ، وذلك ـ بالدرجة الاولى ـ عن طريق تطوير الاستثمار الخاص والحصول على قروض من المنظمات المالية العالمية ، ومساعدة المؤسسات الراسمالية على حساب قطاع الدولة والقطاع العام ، ومقابل استغلال اكبر للجماهير العاملة . ونحن نرى أنه لاغنى عن تصحيح الميزان التجارى وميزان المدفوعات عن طريق تشجيع التراكم الداخلى ، وزيادة الانتاج للتصدير ، وزيادة الضرائب على المواد التى تصدرها الشركات فوق القومية « متعددة الجنسية » وتخطيط الانتاج الصناعى . وفى الوقت نفسه يحذر حزبنا من الخطر الذى يتهدد عمليتنا الثورية فى بيرو من الرجعيين الداخليين والخارجيين ، الذين يبدون استعدادهم حتى لاحتمال قيام دكتاتورية فاشية .

وأكد أ . جارسيا سوليس أن النضال لحماية الموارد الطبيعية يشمل جبهة واسعة ، فهو يضم فئات متنوعة تشكل معا قوة قادرة على أن تقف فى وجه الامبريالية . لكن الطبقة العاملة وطليعتها السياسية هما وحدهما

القادرتان على أن تضفيا طابعا متسقا ونضالها حقا على الحركة من أجل حماية موارد بلداننا الطبيعية ، ومن أجل السيادة الوطنية .

وقال أ . باوير باير أن حزب العمل الجواتيمالي يرى أن من الضرورى لوضع الموارد الطبيعية تحت سيطرة الامة اجراء اصلاح زراعى ، ومصادرة وتأميم الرواسب المعدنية والنقل والبنوك وأراضى ومصانع المؤسسات التى تملكها احتكارات الولايات المتحدة وغيرها من الاحتكارات الاجنبية وتأميمها والغاء ديون البلاد الخارجية الباهظة واقامة علاقات تجارية مع كل البلدان على أساس المصلحة المتبادلة ، وممارسة التخطيط الاقتصادى .

وقال خيرونيمو كاريرا نحن الشيوعيين نهتم كل الاهتمام بالحركة الجماهيرية النامية من أجل حماية الموارد الطبيعية على المستوى الوطنى والقارى . ونعتقد أن على هذه الحركة أن تقدم التأييد النضالى القوى لكل مبادرة معادية للاحتكار بغض النظر عن الفئة الاجتماعية التى اتخذتها وستسهم فى تكوين الجبهة الوطنية الواسعة اللازمة للاكتمال الظافر للنضال ضد الامبريالية ، وهو نضال ستشمل أهدافه السيطرة على الموارد الطبيعية وغيرها من الموارد الاساسية . وتقدر الطبقة العاملة فى فنزويلا اسهام الطبقات والفئات الاجتماعية الاخرى فى النضال ضد الامبريالية دون أن تتنازل قيد انملة عن سياستها وعن مبدأ استقلال حزبها .

واشار المتحدثون الى أن شعوب أمريكا اللاتينية تناضل من أجل حقها فى التصرف بمواردها الطبيعية فى ظل ظروف بالغة الصعوبة . ولا يمكن توقع مكاسب سريعة أو سهلة فى هذه المواجهة مع الامبريالية والاستعمار الجديد . غير أنه مع كل هذه الصعوبات فان الحركة من أجل حماية الموارد الطبيعية تتزايد مستلهمة الخبرة الثورية للعالم الاشتراكى ، وفى المقام الاول مثال كوبا الاشتراكية بالنسبة لامريكا اللاتينية . انها تعمل من أجل توحيد القوى التقدمية الوطنية ــ بما فيها بعض الحكومات ــ فى النضال من أجل الاستقلال الوطنى ، والتخلص من السيطرة الامبريالية ، ومن أجل حياة أفضل للشعوب ، وضد الفاشية ، وضد الرجعية الداخلية والخارجية .

آفاق الحل الشامل

أكد المشتركون فى الندوة ان قضية حماية الموارد الطبيعية لايمكن أن تحل حلا جذريا نهائيا الا فى ظل الاشتراكية . ولا يمكن التقدم نحو تحولات اشتراكية فى الاقتصاد دون سيطرة الدولة على الموارد الطبيعية .

وقال أ . دياز أن الوضع فى كوبا بالنسبة للموارد الطبيعية كان قبل

انتصار الثورة نفس الوضع القائم في بلدان أمريكا اللاتينية اليوم ، وبكلمة اخرى كانت موارد البلاد الاساسية تحت سيطرة الولايات المتحدة . وقد مهد انتصار الثورة في أول يناير ١٩٥٩ الطريق للاستقلال السياسي والاقتصادي الحقيقي . وكان أول قانون هام لحماية الموارد الطبيعية هو قانون الاصلاح الزراعي ((١٩٥٩)) الذى الغى نظام الضياع الكبيرة ، وأعطى الحق في تلك الارض لنحو مائة الف فلاح ممن لا أرض لهم . وكان هذا يعني كسب تأييد الفلاحين الفقراء والمتوسطين للثورة ، وهم الحليف الاساسي للطبقة العاملة في البناء الاشتراكي .

غير أن الاصلاح الزراعي انما أصاب أساسا احتكارات الولايات المتحدة وأوليجاركية ملاك الاراضي . وحددت ملكية الارض بحد أقصى قدره ((٤٠٢)) هكتارا ، غير أنه اتضح أن هذا الحد الاقصى كبير للغاية اذ أبقى على فئة واسعة من برجوازية الريف . ومن هنا صدر قانون جديد في عام ١٩٦٣ ينتزع الملكية الزائدة عن ٦٧ هكتارا .

وأدى القانون الثاني الى تغيرات هامة في نمط الملكية الزراعية ـ فاصبح ٧٠٪ من الارض مملوكا للدولة ، ووجد الباقي طريقه الى أيدى صغار المنتجين ومتوسطيهم .

وكانت هناك الى جانب قانوني الاصلاح الزراعي اجراءات أخرى أنهت السيطرة الامبريالية على كوبا ، وجعلت من الممكن استعادة ثروات الامة كاملة .

وقد حلل فيديل كاسترو في حديثه أمام مؤتمر حزبنا الاول انجازات

كوبا في الحقل الاقتصادي ، وفي مجال حماية مواردها الطبيعية الرئيسية لقد تضاعف انتاج النيكل عنه في عام ١٩٥٨ ، وارتفع انتاج الطاقة الكهربائية من ٢٥٥٠ مليون كيلوواط \ ساعة الى ٦٥٠٠ مليون كيلوواط ساعة ، والصلب من ٢٤٠٠٠ طن الى ٢٤٠٠٠٠ طن ، والاسمدة من ١٩٥٠٠٠ طن الى مليون طن ، وزاد انتاج الاسمنت من ٧٤٣٠٠٠ طن الى مليوني طن .

وكانت الثورة هي التي مكنت بلادنا من استعادة مواردها الطبيعية لتضعها في خدمة مصالح شعبنا المشروعة . وأود أن أؤكد ثانية دلالة المساعدة التي تلقيناها من البلدان الاشتراكية ، ومن الاتحاد السوفييتي في المقام الاول . فالى جانب القدر الهائل من المساعدات المادية التي اتيحت لانتاج البترول والتعدين وزراعة الغابات والهندسة الكهرومائية والتنمية الاقتصادية ككل يتعاون معنا مئات المتخصصين من البلدان الاشتراكية في هذه المعركة الكبيرة .

ولخص البيرتو كوهين عضو هيئة تحرير مجلة **قضايا السلم والاشتراكية** المناقشة فقال « ان لعبارات انجلز التى جرى الاستشهاد بها هنا صلة مباشرة بالقضايا التى نناقشها . فهى خير شاهد على أن لنضال الشيوعيين من أجل حماية الموارد الطبيعية والاستقلال الوطنى تقاليد طويلة العهد .

وقد لاحظ مؤتمر الاحزاب الشيوعية فى أمريكا اللاتينية والكاريبى أن الاشتراكية هى هدفنا الرئيسى ، لكنها لن تصبح برنامجا واقعيا لبلدان القارة الا خلال معارك عنيدة وتغيرات جذرية ، تشمل النضال لحماية الموارد الطبيعية . ولاشك فى أن الامبريالية لن تتخلى عن مواقعها عن طيب خاطر ، فضلا عن الثروات التى تغتصبها . وهى تلجأ الى الارهاب السياسى والايديولوجى ، وتحاول أن ترهب الشعوب التى تملك موارد المواد الاولية بكل الوان الكوارث التى تزعم أنها ستحل بها اذا قاومت السيطرة الامبريالية ونظرت الى البلدان الرأسمالية عالية التصنيع ـ وبخاصة الولايات المتحدة ـ باعتبارها تعتمد على البلدان النامية الغنية بمواردها الطبيعية .

ويخفى واضعوا مثل هذه النظريات أن الولايات المتحدة قد وجدت من الأربح لها ـ فى مجرى تكوين أسلوب الانتاج الرأسمالى وتطوره هناك ، والانتقال السريع من المنافسة الحرة الى الاحتكار ، وتكوين اقتصاد امبريالى ـ أن تترك مواردها الخاصة دون أن تمس ، وتستغل العمل الرخيص فى البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة والتابعة . وهم يخفون كذلك مسؤولية الامبرياليين الهائلة عن استنزاف موارد طبيعية ضخمة ، وتلويث البيئة والجوع ، والازمة فى الغذاء والطاقة وما الى ذلك . لكن الوضع العالمى يتغير . وتوفر القوة المتزايدة للاسرة الاشتراكية والانفراج الدولى أفضل الظروف لحماية الموارد الطبيعية ، وتتيح الاعتراف بحق كل بلد فى التصرف فى موارده ، وتعنى الانهاء العاجل لنهب الامبريالية والشركات فوق القومية « متعددة الجنسية » .

« لقد قال لينين أن الامبريالية تعنى الرجعية على طول الخط . وهذه النتيجة السياسية هى ما توحى به العلاقات الاقتصادية التى شكلها رأس المال المالى والشركات فوق القومية « متعددة الجنسية » . ولا تتورع الامبريالية عن شىء فى جهودها لتملك الثروة الوطنية لبلداننا ، كما يشهد بذلك سجل التدخل العسكرى الدامى ، والاحتلال المسلح لبورتوريكو ومنطقة قناة بناما وجزر مالفيف وغيرها ، والانقلابات الكثيرة فى امريكا اللاتينية بهدف فرض السيطرة على البترول والنحاس والقصدير وغيرها من المواد الاولية ، والنشاط الارهابى التخريبى الاجرامى الذى تقوم بهوكالة المخابرات المركزية . وكل هذا يشير الى الصلة الوثيقة بين النضال لحماية الموارد الطبيعية ، والنضال ضد الامبريالية والرجعية الداخلية ، ومن أجل الديمقراطية .

ويشير موضوع الندوة اهتماما كبيرا بين الاقسام الوطنية حقا فى شعوبنا التى تريد أن ترى أوطانها حرة ذات سيادة مستقلة متساوية وموحدة فى القضية المشتركة ، قضية السلام والديمقراطية والتقدم الاجتماعى .

وقد أوجز المشتركون فى الندوة نتائجها فى بيان كان من بين ما جاء فيه :

((أوضحت مختلف الابحاث التى قدمت فى الندوة والمناقشة التى تبعتها - بايراد كثير من الادلة والمعطيات الدقيقة - أن امبريالية الولايات المتحدة هى أكبر مغتصب للموارد الطبيعية لقارتنا . انها تنهب هذه الموارد وتبددها ، وتهدد فى كثير من الاحيان باستنفاذها أو تدميرها ، بل تستنفذها وتدمرها فعلا فى بعض الحالات .

((وليس التركيز الكبير للأرض فى أيدى الشركات التى تمتلك الضياع الكبيرة ، والاستغلال المباشر لرواسب البترول ، أو احتكار بيع البترول وتكنولوجية انتاجه ، واستخراج المعادن الأخرى بهدف تصديرها كموارد أولية ، وقطع الأشجار التى تنتج أنواعا ثمينة من الخشب دون تمييز ، والسيطرة على الموارد المائية ، وعلى شركات الملاحة ، وملكية المؤسسات فى صناعة الخدمات ، ليس هذا كله الا أمثلة تبين الوضع فى الصناعات الاستخراجية والتحويلية الاساسية التى تتعرض لاوقح نهب من جانب الامبريالية ، والمؤسسة العسكرية الصناعية التى تستند عليها .

وأوضحت كلمات المتحدثين أن ميزان القوى العالمى الجديد - الذى يغدو باضطراد أبدا فى صالح الاشتراكية والتقدم الاجتماعى والسلام - يتيح فرصا مواتية للتطور الثابت لنضال الشعوب العادل دفاعا عن حقها فى استعادة ثرواتها الطبيعية . وأوضح المتحدثون المساندة الحازمة التى يقدمها الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخرى للجهود من أجل تحقيق هذه الاهداف .

وأكد المشتركون فى الاجتماع أن تقدما لاشك فيه قد حدث فى هذه المرحلة نحو استعادة الموارد الطبيعية . ويتطور هذا الوضع المواتى فى المقام الاول منذ انتصار الثورة الكوبية ، التى استعادت كل موارد شعبهاالطبيعية .

((فى وجه العملية التاريخية التى لامرد لها يلجأ الامبرياليون الامريكيون كما لاحظت الندوة ، الى أساليب رجعية متطرفة ، فيتحالفون مع أكثر العناصر رجعية ، الى حد فرض نظم حكم فاشية كما جرى فى شيلى ، حتى يمنعوا الشعب من استخدام موارده الطبيعية استخداما صحيحا ،ومن ممارسة استقلاله وسيادته ، وقد عملوا شعب أورجواى بالطريقة ذاتها ، اذ مازالوا يطبقون أسلوبهم الاجرامى الذى بداوه فى البرازيل عام ١٩٦٤ ، وانتهوا ببارجواى وبوليفيا وجواتيمالا وهايتى الى محنة مماثلة ..

((ان المشتركين فى الندوة يقفون مع كل مناضلى امريكا اللاتينية الذين القوا فى السجون لانهم يناصرون قضية شعوبهم العادلة . كما يعلنون تأييدهم الكامل لنضال شعب بنما لاستعادة سيادته على القناة ومنطقتها ، ولنضال جامايكا والاكوادور وغيانا لاستعادة مواردها الطبيعية ، ونضال شعب بورتوريكو البطولى الطويل من أجل الاستقلال عن الربقة الاستعمارية الامريكية)) .



● فى الفن والثقافة :

● من عواصم العالم :

● مكتبة دراسات اشتراكية :

مائة عام على "بحيرة البجع" باليه تشايكوفسكى

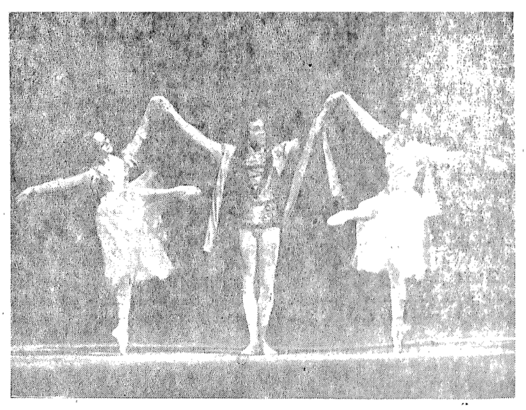
انقضت مائة عام منذ العرض الأول لباليه « بحيرة البجع » على خشبة مسرح البولشوى بموسكو ويعتبر فى الحقيقة اول باليه كلاسيكى روسى ·

وغدت فتيات بحيرة البجع الناصعات البياض رمز المسرح فى الرقص الروسى وقد عاد هذا الباليه بالذات بشهرة عاليه على نجوم مسرح البولشوى جالينا اولا نوفا ،ومايا بليسيشكايا ،ولتاتاليا بسمير تنوفا ، : واشتهر بدور أوديت ايضا الانجليزيتان مارجو فونتاين وبارين جراى ، والفرنسيتان ايفيت شوبريه ولين وابيرى ، والامريكية ماريا توشيف والوبية اليسيا الونسو · وكثيرا ما نستمع الى موسيقى باليه تشايكوفسكى فى الاذاعة ونسجل على الاسطوانات كما تزين صور ابطال ومشاهد الباليه مجموعات هواة الطوابع وهكذا اصبحت « بحيرة البجع » التحفة الفنية التى بدأ بها ازدهار فن الباليه الكلاسيكى الروسى ·لقد انتج لتشايكوفسكى باليها سومفونيا لم ترافق فيه الموسيقى الرقصات كما كانت عليه العادة يوما مافحسب ،بل وحددت ايضا طابع شخصيات البالية · واصبح تشايكوفسكى مؤسسا الدراما الموسيقية فى فن الباليه ·

ومضمون « بحيرة البجع » ماخوذ عن اسطورة رومانسية تقول بان ساحرا شريرا مسخ الفتاة أوديت وصديقاتها الى بجعات بيضاء · ولم يكن من منقذ لاوديت من ورطتها الا حب واخلاص فارس شجاع · وعلى هذا الاساس الف تشيايكوفسكى نتاجا شاعريا يحكى جمال



● مشهد من بالية بحيرة البجع « العروس الاسبانية » ●



● مشهد من بالية بحيرة البجع « العروس المجرية » ●



● رقصة التمـات الاربـع من باليـة بحيرة البجـع ●

المشاعر الانسانية وانتصار الخير على الشر.

وقام بتاليف رقصات البالية استاذ الرقص ايفنوف وماريوس بيتبيسا . وعاد عملها على الباليه بنجاح باهر ، وبقيت حلولهم الانسانية الاساسي في كل عمليات الاخراج التي جاءت بعد ذلك . وتتمثل هذه الحلول في الدرجة الاولى في الشخصية الراقصة للفتاة البجعة ذات الاجنحة الخفاقة . ووجدا في شخصية ملكة البجع لا ضحية السحر فحسب ،بل وشخص امرأة نقية سامية .

أما مشهد الحفل الراقص في الفصل الثالث ، فهو مشهد جميل حقا . فقد نالت رقصات الشعوب المختلفة في هذا المشهد شهرة واسعة بحيث أصبح تقديمها متفرقة في الحفلات الموسيقية الراقصة امر مالوف . ومن اشهر هذه الرقصات البوليرو الاسبانى .

بدأت مسيرة « بحيرة البجع » المظفرة منذ عام ۱۹۰۷ لتطوف جميع انحاء العالم .. براغ وفينا ولندن وباريس وكوبنهاجن ونيويورك ووارسو وبوخارست . وهكذا اعتت منجزات مسرح الرقص الروسى الفن العالمى . فمنذ مائة عام والبجعة البيضاء تطير في اجواء مسارح الباليه في العالم كرمز شاعرى للباليه الروسى ،الذى يدخل على المشاهدين في كل مكان فرصة الالتقاء بالفن الانسانى السامى والرائع .

●



اجتـــماع لنـــدن وتـناقضات الرأسمالـيـة



خـــلال الشهر الماضى التقى فى لندن زعماء الولايات المتحدة والمانيا الاتحادية وفرنســا وانجلترا وايطاليا وكنــدا واليابان لمناقشة المشاكل المعقـدة التى تواجه العالم الراسمالى · واجتماع القمة الحالى لزعماء البلدان السبع الرئيسية فى العالم الراسمالى ليس الاول من نوعه بل انه الاجتماع الثـالث منذ عامين ، قمة رامبوييه عام ١٩٧٥ وقمـه بورتوريكو عام ١٩٧٦ ، وقمـة لندن ١٩٧٧ · ومع ذلك فان كافة المحاولات التى بذلت خلال تلك الفترة لتنسيق المصالح الاقتصادية بين المراكز الثلاث الرئيسية فى العالم الراسمالى : الولايات المتحـدة واوربا الغـربية واليابان لم تؤد الى نتيجـة واضحة او تخطى المشاكل الخطيرة التى تواجه اقتصاد الراسمالية العالمية ·

ومن الواضح ان البحث عن مخـرج من التدهور الاقتصادى المستمر من اربع سنوات يبقى المهمة الاولى امام العالم الراسمالى · والتنبؤ الذى نشرته مؤخرا منظمـة التعاون الاقتصـادى والتنمية يشير الى ان ٢٤ بلدا من بلدان العالم الراسمالى لن تتجـاوز معدلات نموها خلال السنة الحالية ٥ر٣ ـ ٤٪ بالاضافة الى ١٧ مليون عاطل عن العمل · وهذا ليس كل ما فى الامر ، فقد زادت الازمة كثيرا من عـدم التوازن داخل البلدان السبع · فقد جعلت ايطاليا وبريطانيا فى وضع اكثر تخلفا عن الركب بينمـا اعطت القدرة الاقتصادية لالمانيا الغربية واليابان مزيدا من القوة ·

واصبحت الولايات المتحدة فى وضع غريب · فادعاءاتها التقليدية بالزعامة السياسية للعالم الراســمالى تتناقض وهذا مع تغير ميزان القوى لغير صالحها وهذا ما اعترف به الرئيس كارتر بصورة غير مباشرة حينما شكا فى تصريحاته

في لنــدن من ان مستوى البطــالة في الولايات المتحــدة اعلى مما في المانيــا الاتحــادية واليابان ، وشــكا كذلك من عجز ميزان المدفوعات بمقدار ١٢ مليار دولار ، وهو الامر الذى لا تواجهه بعض بلدان اوربا الغربية ·

ويبدو أن الولايات المتحــدة ترى أن اســتعادة سيطرتها الاقتصادية على منافســيها الاساسيين هو الوســيلة الوحيدة الممكنــة في هــذه الظروف ·

ويتلخص شعار « التبعية المتبادلة » حسب تفسير واشنطون له في حث المانيــا الغربية واليابان على انعاش اقتصادهما من اجل « الامن الجماعي للنظام الراسمالي بأسره » · ولكن لا توجد لدى حلفــاء الولايات المتحدة أى رغبة في التضحية بازدهارها الاقتصادى مقابل اى شعارات مهما كانت طنانة ·

وقــد اتضح خــلال العام الماضي أن الولايات المتحدة صدرت الى بلدان اوربا الغربية اكثر مما استوردت منها بحوالى ١٠ مليار دولار · وهناك تباين اكبر في تجارة المنتجات الزراعية حيث يبلغ عجز « السوق المشتركة » ، ٥٫٢ مليار دولار ·وهذه النتائج تؤكد راى الدوائر الغربية ذات النفوذ حول اهمية التجارة مع الشرق كمقــابل ضرورى لتوسيع الولايات المتحدة الاقتصادى المستمر ·· بيد أن تطور الصلات الاقتصادية بالبلدان الاشتراكية يرتبط مباشرة بالانفراج الذى تدهــور في الفترة الاخيرة بفضــــل الضجة المفتعلة حول حقوق الانســان · ويرى عدد من العواصم في اوربا الغربية أن هذه الحـملة المفتعلة تشــكل عدوانا على مصالحها الاقتصادية وليست مجرد عدوان على مكتسبات الانفراج ·

لقد كشف اجتماع القمة في لندن عن خــلافات القمة في الراى بين الاقطــاب الراســماليين حول طرق الخــروج من الازمة الاقتصادية ، وحول السياســة النووية ، وحول مركز الولايات المتحــدة ودورها في العــالم الراسمالي ··

وفي البيــان المشترك اكد زعمــاء البلــدان السبع [illegible] بالاعتبــارات السياسية الداخلية في الاساس كما تقول الصحف البريطانية أن مهمتهم الاكثر الحاحا هي ضمان عدد ضخم من الوظائف، والحد من التضخم · وقال جيليو اندريوتي رئيس الوزراء الايطالي في مؤتر صحفي بعــد المؤتمر « ان حق العمــــل هو احــد حقوق الانسان الاســـاسية الذى يجب ضمانه لكل انسان وبخاصة الشباب » ·

وهناك اكثر من ١٥ مليون عاطل في البلدان الغربية · والحل الوحيــد الذى قدمه زعماء البلــدان السبع للمشكلة هــو انهم ، كما يقول البيان سيتبادلون الخبرة والافكار حول توفير العمل للشباب ·

ولم يتمكن المشاركون في المؤتمر من التوصل الى اتفاق حول طرق الوضــع الاقتصادى الدولى والتغلب على الازمة، التي تعتبر أعمق ازمة خلال الاربعين عاما الماضية · وأشاروا في البيان المشترك الى انهم يؤحدون من جــديد الالتــزامات التي تعهدت بها حكوماتهم من قبل فيما يتعلق بوتيرة النمو الاقتصــادى أو استقرار الاقتصاديات القومية · ولكنهم لم يشيروا الى خطــوات عملية مشتركة لمعالجة الازمة · ويرى المعلقون السياسيون في الغــرب ان ذلك يعنى بشــكل خاص أن بريطانيا وايطاليا وفرنسا وهي البلدان التي تعاني اكثر من غيرهــا من الازمة لم تســتطع أن تحصل على اية معونة اقتصادية من شركائها « الاقوى » ·

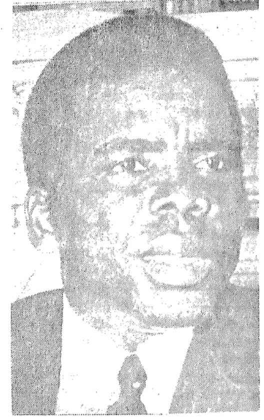
وكانت مشكلة الهندسة النووية ، كما قال الرئيس كارتر ، اصعب مشكلة ثارت حولهـــا الخلافات · فالمانيــا الغربيــة واليابان وفرنسا انتقــدت المقترحات التي تقدم بها الوفد الامريكي اثناء مناقشة تلك المشكلة · وحيث ان مؤتمر لندن قد فشل في التوصل الى اتفاق محدد حول هذه المسألة ، فسوف يؤجل بحثهـــا وتوكــل الى مجموعة فنية من الخبراء

واولى البيان المشترك اهتماما خاصا للعلاقات الغربية بالبلـــدان النــــامية

·· لقد تجاهل البيان مطالب هذه البلدان الخاصة بإعادة بناء العلاقات الاقتصادية لهذه البلدان مع العالم الراسمالي على اساس عادل ، وحصر زعماء البلــدان السبع انفسهم في مجرد وعد بمواصلة « الحوار البناء » مع البلدان النامية ·

● ●

جرائم جديدة للإمبريالية في البلدان النامية



● ماريين نجوابي ●



● كمال جمبلاط ●

ارتكبت الامبريالية والرجعية جريمتين جديدتين فى البلدان النامية • فقد سقط مارين نجوبى رئيس جمهورية الكونغو الشعبية ، رئيس اللجنة المركزية لحزب العمال الكونغولى ، وكمال جنبلاط رئيس الحزب الاشتراكى التقدمى اللبنانى على أيدى قتلة ماجورين •

ولم يجر اختيار الضحايا مصادفة ، فقد قدم مارين نجوبى مساهمة ملحوظة فى النهضة القومية والتحرر الاجتماعى لشعبه ، وفى الثورة الديموقراطية الوطنية والتعاون مع البلدان الاشتراكية ، وفى مقدمتها الاتحاد السوفييتى • وكان اسمه يرتبط ارتباطا وثيقا بسياسة التطوير الاجتماعى التى دفعت بالشعوب التى تساند هذه السياسة الى مقدمة حركة التحرر الوطنى الافريقية • انها سياسة النضال الذى لا يعرف مهادنة ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية ، سياسة

مقاومة التخلف الاقتصادى والاستقلالى الامبريالى والقهر فى أى صورة كان ، وتعزيز وحدة العمل بين القوى الثورية فى العالم ، سياسة اشتراكية معادية للرأسمالية ، وهى السياسة الوحيدة التى تضمن استقلالا حقيقيا وتقدم اجتماعي ، كما كتب الزعيم الكونغولى فى هذه المجلة ٠

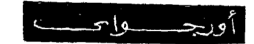
●●●

وكمال جنبلاط ، رئيس المجلس المركزى للقوى الوطنية فى لبنان ، والحائز على جائزة لينين الدولة للسلام ، كان سياسيا بارزا ، ومناضلا صلبا من أجل الوحدة الوطنية ، ووحدة أراضى لبنان ، ومن اجل القضية العادلة للشعب الفلسطينى ، ضد العدوان الاسرائيلى ، ومن اجل تسوية عادلة ووطيدة فى الشرق الاوسط ٠

وهيئة تحرير مجلة « قضايا السلم والاشتراكية » متعددة الجنسية ، تضامن مع شعوب البلدان العربية والافريقية والرأى العام العالمى باسره ، تدين بشدة اغتيال مارين نجوبى وكمال جنبلاط ، زعيمى حركة التحرر الوطنى ٠ وهذه الجرائم لن تؤدى الى النتائج التى تتوقاها الامبريالية والرجعية ، ولن تثبط همم الشعوب عن مواصلة نضالها من اجل المثل العليا للسلام والتقدم الوطنى والاجتماعى ٠

●●●

الشعب يواصل الكفاح ضد الفاشية



أورجواى

تناول عدد خاص من مجلة « كازا دى لاس امريكاس » الموقف الخطير والكفاح الشعبى المتصاعد فى اوراجواى ودعى الى تضامن دولى اقوى مع هذا الكفاح ٠

« لقد استرعت الاحداث الخطيرة فى شيلى والتى نجم عنهما مصرع الرئيس الليندى فى المعركة ، وتوقف العملية الثورية مؤقتا ، استرعت انتباه العالم وادت الى قيام مقاومة متعاظمة ٠ وبالمثل تتطلب أحداث اوراجواى الرهيبة انتباها مماثلا ومقاومة ٠ فقد اطلق على اوراجواى خلال هذه السنوات الماضية بحق اسم « شيلى الصامتة » ٠ ويرجع التشابه غير المعلن فى الموقفين الى انهما يجسدان نفس السياسة الفاشية التى تحاول الامبريالية اتباعها فى جميع انحاء القارة الامريكية فى محاولة يائسة للبقاء على قيد الحياة ٠ ومن ثم فنحن نعتبر ان جرائم حكومة اوراجواى ينبغى ان تدان بنفس القوة والاصرار الذى تدان به جرائم حكومة شيلى ، وانه فى كلا الحالين ينبغى فضح الصلة بين هذه الجرائم ومخططات الامبريالية الخبيثة » ٠

لقد كشفت الاحداث الاخيرة اكثر من اى وقت مضى عن الخطوط المحزنة لمأساة أوراجواى وفى الوقت نفسه اضافت بعض النقاط المضيئة من الامل الى هذه الصورة القاتمة ٠ والواقع ان مأساة اوراجواى تقل « صمتا » يوما بعد يوم ٠ فانباء الجرائم ضد شعب اوراجواى ومعاناته ، وما تثيره هذه الانباء من غضب ، يتردد صداها فى كل انحاء العالم ٠ ويوما بعد يوم يزداد وضوح النضالية المتعاظمة لشعب يواصل الكفاح رغم ما يدمى قلبه من جراح ، شعب

لم يستطع الارهاب أن يفل من عزيمته على الكفاح من أجل الديمقراطية • ولا شك أن ما نشرته مجلة كازا دى لاس أمريكاس فى عددها الخاص يساعد على ضم اعضاء جدد الى صفوف المناضلين من أجل الديمقراطية ، ويقوى من حركة التضامن ويزيد من المعونة المتنوعة والفعالة ، ويركز الانتباه على مناهضة الفاشية فى أمريكا اللاتينية بوصفها مشكلة دولية ملحة •

وتنشر المجلة اجابات رودنى اريسمندى السكرتير الاول للجنة المركزية للحزب الشيوعى فى أوراجواى على اسئلة المحرر عن اجراءات القمع التى تلجأ اليها الديكتاتورية ، والموقف الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد والطرق المحتملة لانهاء ذلك الكابوس الذى يجثم على صدر الشعب هناك • ويؤكد اريسمندى الحاجة الى تشديد المقاومة الشعبية ، ودعم وتوسيع وحدة القوى المناهضة للفاشية وجمعها حول عمل مشترك • يقول أريسمندى ان « كفاحنا سيكون ممتدا وقاسيا وصعبا » كما هو الحال فى المناطق الاخرى من أمريكا اللاتينية • ومع ذلك فان الفاشية فى أمريكا اللاتينية ، ذلك « النتاج للامبريالية الامريكية ••• سوف تلقى الهزيمة » • ان قوى « التضامن الاممية والديمقراطية » وعمادها الرئيسى الاتحاد السوفييتى وكوبا والبلاد الاشتراكية الاخرى ، تلعب دورا جبارا فى الكفاح ضد الفاشية بالاشتراك مع حركة المقاومة فى الداخل •

كما تتضمن المجلة مقالات هامة عن الثقافة والتعليم والمثقف فى مناخ الظلام الفاشى • وتعطينا المقالات التى كتبها المهندس أوسكار ج• ماجيولو المدير السابق لجامعة مونتفيديو وعدد من الكتاب والصحفيين ، تعطينا فكرة عن ابعاد الابادة الثقافية التى تقوم بها الديكتاتورية فى أوراجواى بانتظام • ويضم عدد من فنانى أوراجواى جهدهم الفنى فى موقف نقدى لواقع أوراجواى ، ذلك المنهج الذى يحفزه احساس بالمسئولية المدنية • ويتضح هذا فى اسهام جوان كارلوس أونيتى وماريو بنيدتى وغيرهما من فنانى أوراجواى •

ويتحدث عدد من الموضوعات الواردة فى كازا دى لاس أمريكاس عن نضالات الشعب ضد الفاشية • فتتناول الجبهة العريضة ، والحزب الشيوعى ، والتعذيب فى السجون الفاشية •

ويؤكد محررو المجلة بحق أن الكفاح لهزيمة الفاشية فى أوراجواى « واجب اساسى تجاه شعب أوراجواى الباسل » •

ولا شك أن ظهور عدد كازا دى لاس أمريكاس الذى كرس لأوراجواى يعد اسهاما هاما فى هذا الكفاح •

سيرجيدا سييرا

●

مخاطر الشركات متعددة الجنسية

هذا الكتاب «ضد سلطة الشركات متعددة الجنسية ، والتعاون النقابى الاوربى.» هو أول دراسة كبرى يكتبها فيرنر جيزلاك ، البحار السابق وعضو اللجنة التنفيذية والسكرتارية بالحزب الشيوعى الالمانى حاليا • وقد نشرت الكتاب دار نشر ناخريتشتن فيرلاج المتخصصة فى الكتابات الاقتصادية والاجتماعية الماركسية •

يقول المؤلف ان سلطة الشركات متعددة

الجنسية يمكن قياسها بحقيقة إن « عددا قليلا نسبيا من الشركات العملاقة ـ من ٢٠٠ الى ٣٠٠ شركة ـ يسيطر على احدث فروع الاقتصاد الراسمالي واكثرها نشاطا » وكثيرا ما يتقرر مصير الصناعات الكبرى لبلد ما خارج هذا البلد وهذا وحده يؤكد الحاجة الى قيام عمل نقابي دولي منسق ٠

ان سعى الشركات متعددة الجنسية الى تحقيق الارباح الهائلة يضع هذه الشركات في صدام حاد لا سبيل الى تهدئته مع العمال ذوى الياقات الزرقاء منهم او ذوى الياقات البيضاء ، انه يضع هذه الشركات في صدام مع الشعب ومع قسم محدد من البرجوازية ٠ ان اخضاع الاقتصاد لدافع الربح يعوق تطور القوة المنتجة الرئيسية وهي الانسان » ٠٠ وهكذا يكون قهر الفرد مرادفا لا يمكن تفاديه لتوسع الشركات متعددة الجنسية دون عائق » ٠ ويناقش الكتاب في عديد من الفصول الخاصة التاثير المدمر لنشاط الشركات متعددة الجنسية في المانيا الغربية ٠ وداخل المجموعة الاقتصادية الاوربية ٠

ويذكر جيزلاك قراءه بان المؤتمر الثامن لاتحاد النقابات العالمي (١٩٧٣) دعا الى بذل جهود نشطة من اجل وضع خطة ملموسة للتعاون النقابي الدولي ضد الشركات متعددة الجنسية ٠ كما اوضحت الوثيقة التوجيهية التي اقرها المؤتمر اتجاه هذا النضال ، واوصى ميثاق الحقوق النقابية الصادر في فارنا باتخاذ اجراءات مثل المطالب المنسقة بما في ذلك المطالبة ابتداء من اشراف الدولة على الشركات متعددة الجنسية حتى تاميمها وكذلك تنظيم تبادل منتظم للمعلومات ٠

كذلك وقف مؤتمر الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ومؤتمر الاتحاد الدولي لعمال المعادن ضد الاحتكارات متعددة الجنسية ، غير اننا ، كما يقول المؤلف ، ينبغي ان ناخذ في اعتبارنا ان قراراتهم ذات الصياغة الراديكالية كثيرا ما تتبعها سياسات غير متماسكة تتاثر الى حد كبير بنفوذ العناصر الاصلاحية ٠

ولقد كان مؤتمر جنيف النقابي لعام ١٩٧٥ عن اضفاء طابع انساني على ظروف العمل مثالا حيا على ظهور عملية توحيدية في الحركة النقابية الاوربية ٠ فقد حضر المؤتمر ممثلون لاربع واربعين مركزا نقابيا قوميا في ٢٧ دولة اوربية كما حضره مراقبون من اتحاد النقابات العالمي والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة والاتحاد العالمي للمستخدمين ٠

ويؤكد المؤلف أن « نجاح او فشل الكفاح النقابي من أجل مصالح الشعب العامل يتحدد بمستوى العمل الموحد » ٠ وتتطلب المواجهة مع الشركات متعددة الجنسية الدعم المستمر للتضامن الدولي والتعاون النقابي ٠

ويخصص جيزلاك مساحة كبيرة من كتابه للامثلة المحددة لمثل هذا التعاون فهو يبحث بالتفصيل اهمية التعاون مع نقابات البلاد الاشتراكية ، ويفضح النزعات المعادية للشيوعية التي تعوق دفاع كل النقابات بصورة متماسكة عن مصالح الشعب العامل ٠

اما ملحق الكتاب (الذي يمثل نصف الكتاب تقريبا) فيحتوي على بيانات سياسية لاتحاد نقابات العمال الالماني والمنظمات النقابية الدولية الرئيسية ، يحددون فيها مواقفهم في الكفاح ضد الشركات متعددة الجنسية ٠ كما يتضمن مسحا شاملا للاتحادات النقابية القومية والدولية وقائمة باسماء اكبر مائة شركة راسمالية ٠

ما هي النتيجة التي يخرج بها المؤلف من دراسته ؟

أولا ، ان نشاط الشركات متعددةالجنسية قد عاد على الطبقة العاملة ونقاباتها باستمرار تفاقم التناقض الرئيسى فى النظام الراسمالى ، ألا وهو التناقض بين العمل ورأس المال • ولذلك يتزايد الفهم بأن الكفاح ضد هؤلاء العمالقة الرأسماليين ينبغى أن يشن على الصعيدين القومى والدولى على السواء •

ثانيا ، أن النقابات ذات الاتجاهات الشديدة التباين بدأت تدرك الآثار السلبية اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا لهجوم الشركات متعددة الجنسية على مستويات معيشة الطبقة العاملة وحقوقها وظروفها •

ثالثا ، أن هناك فهما متقاربا جدا بين اتحاد النقابات العالمى والاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة والاتحاد العالمى للمستخدمين بشان أهداف الكفاح الراهنة والبعيدة المدى •

رابعا ، أن الخبرة قد اثبتت فعالية أشكال ووسائل النضال مثل تنظيم لجان تتكون من ممثلين لكل المنظمات النقابية المعنية ، التبادل المنتظم للمعلومات حول نوايا وخطط الشركات متعددة الجنسية ، اجتماعات الاحتجاج والتضامن وغير ذلك من الاعمال لتعبئة الرأى العام ، رفض العمل الاضافى (اذا كان هناك اضراب فى مصنع أو أكثر من مصانع الشركة) والاعتصامات واضرابات التباطؤ •

ماتياس دوهمن



ف. فورلكوف — شعب للانفجار

الرأسمالية المعاصرة والطبقات

جون ويسترجارد وهنريتاريسلر • الطبقات فى المجتمع الراسمالى ، دراسة عن بريطانيا المعاصرة ، لندن ، هاينمان ، ١٩٧٥ ، ٤٣٢ صفحة :

يعتبر صدور هذه الدراسة ذى دلالة لعدد من الاسباب • اولا : لان هذا الكتاب الذى يتحدث مؤلفاه عن « الافق الماركسى » فى نظرتهم للقضايا الاجتماعية الحاسمة قد اصدرته دار نشر بورجوازية بارزة • وهذا يمثل بدرجة ما ، علامة على نمو واحترام وشعبية الافكار الماركسية • ثانيا : منذ فترة والساسة والدارسون والبرجوازيون والاصلاحيون اليمينيون ووسائل الاعلام الراسمالية يبذلون الجهود المضنية للبرهنة على ان دولة الرفاهية قد استأصلت العناصر الاساسية « عدم المساواة الطبقية » • والفكرة الرئيسية فى هذا الكتاب هى ان الاشكال الكثيرة لعدم المساواة فى بريطانيا اليوم تشكل عدم المساواة الطبقية الممتدة الجذور فى طبيعة الراسمالية ذاتها والتى يقررها تملك او عدم تملك الملكية الخاصة • وبالاضافة الى ذلك ، فان وجهة النظر هذه مقبولة على انها واضحة تماما وقد اتهم المؤلفان بانهما يقتحمان بابا مفتوحا • وهذا ايضا دليل لا يدحض على ان معارضة الماركسيين (وبعض الباحثين غير الماركسيين) للمفاهيم المدافعة عن الراسمالية قد اخذت تثمر •• كما انه دليل على ان واقع الطبقات المتناحرة القائمة ، وعدم المساواة لهما آثارهما ، لانهما موجودان دائما فى المجتمع البرجوازى • ومما يوضح وجود الطبقات بشكل خاص اشتداد نضال البروليتاريا ، الامر الذى لايستطيع الساسة ولا المنظرون البرجوازيون ان يتجاهلوه •

يعالج المؤلفان سلسلة واسعة من القضايا ويقدمان الحقائق والارقام للبرهنة على ان التغيرات التى طرات خلال نصف القرن الماضى على توزيع الدخول كانت محدودة جدا ولم تمح التناقضات بين الطبقة العاملة وراس المال • اما الضرائب

والاجراءات التى حظيت بدعاية واسعة لاقامة « دولة الرفاهية » فلم تؤد الا الى اعادة توزيع الدخول داخل الطبقات وليس بينها • واستنتاجات المؤلفين القائمة على تحليل قضية السلطة في المجتمع الراسمالى تدحض بصورة مقنعة نظرية « تعددية » السلطة ، التى يسيطر على زمامها فى الواقع فى المجتمع البرجوازى ، « رأس المال واعوانه » (ص ٢٥٢) • كما يناقش المؤلفان بالتفصيل ما نشر (وما لم ينشر) من المعطيات عن اتجاهات التحرك الاجتماعية فى بريطانيا ما بعد الحرب ، ويصلان الى الاستنتاج بان هذا لم يغير شيئا من تقسيم المجتمع الى طبقات متعارضة •

وهذا « الكتاب القيم » (مورننج ستار — ٥ فبراير ١٩٧٦) يفند الخرافات الدعائية الشائعة فى علم الاجتماع البرجوازى والمنتشرة بين الراى العام البريطانى • والانواع الاساسية لهذه الخرافات المتعلقة بكل قضية عالجها الكتاب ، تلخص فى بداية الفصول المعينة وتناقش مناقشة نقدية • ويناقش المؤلفان ، كقاعدة ، كلا من هذه القضايا ، مستفيدين استفادة نقدية من المصادر الرسمية وغيرها من كل الدراسات الاجتماعية والاقتصادية الاكثر عمقا • وهذا يدعم صدق استنتاجاتهما •

بيد ان هذه الدراسة لا تقدم سوى « تشريح » ، سوى تركيب وحدود الطبقات والفئات الاجتماعية فى بريطانيا المعاصرة • وعلى العموم ، يضع المؤلفان بشكل صحيح الملاك والمديرين وكبار الموظفين والمسئولين فى طبقة الراسمالية • بيد ان قضية « مهن الصفوة » تظل غير واضحة (ويعتبرها ويستوجارد وريسلر جزءا من الطبقة الحاكمة) • ولا شك فى ان « صفوة الصفوة » تتضمن كبار المحامين وبعض الباحثين الخ ، المرتبطين ارتباطا مباشرا بكبار رجال الاعمال ويحظون بدخول « راسمالية » ضخمة ويندمجون اجتماعيا مع الراسماليين • بيد انه من الصحيح اعتبار المجموعة الاوسع من «مهن الصفوة» (المهندسين والباحثين والمستويات الدنيا والوسطى من الهيئات الاداريه) جزءا من الفئات المتوسطة •

ويولى الكتاب اهتماما غير كاف الى ما يسمى عادة « البرجوازية المتوسطة » على الرغم من ان اصحاب المشروعات والمديرين هم الذين يشكلون « كتلة » الطبقة البرجوازية •

وفى الفصول الخاصة بالطبقة العاملة ، وهى القطب الاخر للمجتمع ، يبين المؤلفان ، اللذان يستخدمان مرة أخرى ، ثروة من الحقائق ، القرب من المستخدمين والمجموعات ذات الصلة بهم وبين العمال ، وفى الوقت نفسه يلاحظان الفروق الموضوعية ، وبخاصة الذاتية القائمة بينهما •

وعلى العموم ، يقدم الكتاب صورة مقنعة لعدم المساواة الطبقية فى بريطانيا مبينا انه من المهم اليوم بالنسبة للباحثين الماركسيين أن يركزوا الاهتمام على تحليل نظرى وملموس عام للبنية الاجتماعية للمجتمع البرجوازى الحديث • فهذا من شانه ان يقدم صورة افضل للطبقات والفئات الاجتماعية فى المجتمع الراسمالى ، وفهما اعمق لمصالحها الحقيقية (والكامنة) ، مما يساعد بدوره فى وضع استراتيجية التحول الاجتماعى الجذرى وتكتيكه •

فالنتين بيشانسكى

●

دائرة المعارف

• المشكلة الزراعية :

غالبية سكان العالم الذين يعانون من المجاعة يعيشون في البلدان النامية ويعمل اكثر من ٨٠ ٪ منهم في الارض ، اى انهم المنتجون للمواد الغذائية • والسبب الرئيسى لهذا الوضع هو الوضع الخاطىء المفروض على الزراعة والمستوى المنخفض للتعاونيات الزراعية • واحد نتائج نظام المحصول الواحد في الزراعة في البلدان النامية هو ان الفلاحين يعانون الجوع اكثر من غيرهم من السكان • وآثار المشكلة الزراعية التي لم تحل تتضح خطورتها اذا ما عرفنا ان الدخل القومى يعتمد في حوالى ثلاثة ارباعه على الانتاج الزراعى •

وتنعكس معظم الخلافات الطبقية في حل المشكلة الزراعية • ان اسس البرامج السياسية تصاغ وفقا لاهداف الاصلاحات الزراعية • وخلال تنفيذ الاصلاحات الزراعية تؤثر الاتجاهات الاقتصادية والسياسية المعاصرة على بعضها البعض • كما ان دور التعاونيات الزراعية خلال تحويل علاقات الانتاج في الزراعة ليس له طابع مطلق • فقد اوضح التاريخ ان الحركة التعاونية الزراعية يمكن استخدامها بنجاح لتقديم حل للمشكلة الزراعية اذا ما ادرك الفلاحون مزايا هذا الشكل واذا ما كانوا مهتمين ماديا به • وعلاقة الفلاح بالارض كان اكثر من مرة دافعا للاضطرابات الاجتماعية والثورات •

وفى بعض البـــلدان النامية لا يكون البرنامج التعاونى فحسب هـــدفا لنشر والتوضيح ، وبحن تسبقه تربيـــــة سيكولوجية واخلاقية وتكنيكية لجمــاهير الفلاحين وكثير من حكومات البلدان النامية تستفيد من خبرة البلدان الاشتراكية • وفى معظم هذه البلدان تحقق التحويل الاجتماعي الاساسى للزراعة بتحويلهــــا الى زراعة تعاونية • واتضح أن التربية التعــاونية للفلاحين كانت من انجع الاسس للحـركة التعاونية الزراعية • ولذلك تعتبر اساسا للمرحلة الاولى فى حل المشكلة الزراعية • فهى تساعد على تكوين العامل الهـــام ، العامل المعنوى ، المتعلق بتفكير الفـــلاح التعاونى • وهذا العامل يعتبر حاســـما بالنسبة لنوعية الحركة التعاونية الزراعية•

ويعتبر حل هذا الجانب المعنــوى أمرا معقدا وصعبا للغاية فى البلدان النـــامية حيث تسود الامية والعزلة القبليةوالاشكال البدائية للانتاج والاشكال التقليـــــدية لاستغلال الفلاحين • وفى غالبيــة البـلدان النامية يمكن تصور حل المشكلة الزراعيــة فى ارتباط مع الموقف من الصناعة ، اى مع التصنيع • فاستقلال البلاد الاقتصادى لا يمكن تصوره بدون قاعدتها الصــناعية الخاصة • ولا يمكن التفكير فى طريق غير رأسمالى لتطور الاقتصاد القــومى لبعض البلدان النامية دون ايجاد حل للعلاقة بين الزراعة والصناعة ، اى بين شــكل معين من جماعية الزراعة وتصنيع مفيد • وعلى ذلك ، فحتى البلدان النامية التى لا تعارض الطريق الرأسمالى لا يمكنها أن تترك هذه العلاقات للتطور التلقائى • ولذلك فهنـــاك مبرر للاستنتاج القائل بأن اغلبيــة البلدان النامية اليوم تربط بين المشكلة الزراعيـــة واسلوب حلها وبين خلق الاســـاس المادى للتصنيع التدريجى • وحل المشـــــكلة الزراعية يتطلب كذلك تغييرات فى الوضع فى سوق العمل والنقل وخزن الســـــلع والمبيعات والامدادات ، اى كافة المشــاكل المتعلقة بالبنية الاقتصادية الانتاج •

والطابع الزراعى لغالبية البلدان النامية واهمية ايجاد حل للمشكلة الزراعية يزيد من دور التعاونيات الزراعية • ويوجـــد اختلافات كبيرة بين المنظمات التعاونية فى افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية • ولايتعلق الامر فحسب بالاختلاف فى الاشــــكال التنظيمية ، وانما باختلاف الطابع العـــام للحركة التعاونية الزراعية •

والحركة التعاونية الزراعية ظاهرة لها مضمون عريض • فهى تضم المنظمـــات التعاونية للفلاحين ، سواء يزرعون الارض بشكل فردى أو جماعى • وهــــذه هى التعاونيات الزراعية المرتبطة مبـــاشرة بالانتاج • وهناك انواع مختلفـــة من التعاونيات • الزراعية ـ تعمل فى مجال انتاج المحاصيل ، وانتاج الماشية، والرعى، واستصلاح الاراضى ، وتقديم الخـدمات الزراعية ، والمبيعات والتموين ، وتسهيلات التخزين • وترتبط بها تعاونيات تصـــنيع المنتجات الزراعية •

وتكتسب الحركة التعــاونية الزراعيــة دورا هاما اذا ما اصبحت اداة لتحــــويل علاقات الانتاج فى الزراعة • وهــذا النوع من التعاونيات الزراعية وحده يمكنـــه أن يقوم بهذه الوظيفة التى تؤثر مباشرة عــلى التربية السياسية والمعنوية للوحـــــدات التعاونية وتخلق فئة جديدة هى الفـــلاحين التعــاونيين • ويعتمـد هـذا النوع مــن التعاونيات على العمل المنظم تعـــاونيا للمنتجين المتحدين • وقد برهن على مزاياه فى غالبية البلدان التى سارت فى طريق غير رأسمالى واتخذت طريقا اشتراكيا • ويمكن لهذه التعاونيات أن تحقق معظم مهــــام الاصلاحات الزراعية وترفع جماهير الفلاحين الفقراء والمتوسطين الى مستوى الفـلاحين التعاونيين ، مستفيدة من التنظيم المتقـدم

وفى معظم البلدان النامية تعتبر الحركة التعاونية اداة رسمية او شبه رسمية للتغيير الاجتماعى • والبرامج الرسمية من البلدان النامية تتضمن بين أهداف للتنظيمـــــات التعاونية • وتتخذ الحكومات بشكل عـام سياسة المساعدة لتطوير الحركة التعاونية لما لذلك من ارتباط وتأثير عــلى التنميـــة الاقتصادية وتطـوير الاقتصـاد القــومى وتصفية آثار الماضى الاستعمارى ، واعادة تنظيم علاقات الانتاج فى الزراعة •

وفى هذه البلدان التى حققت فيها الحركة التعاونية درجة من التطور ، تقوم عـــلاقات وثيقة بين المنظمات التعاونية وبين الـدولة تمتد الى مختلف المجالات من المســـــاندة المالية الى المساندة المادية وتوفير الخبراء والمساعدة التكتيكية وغيرها من الخدمات والامتيازات •

● اشترك فى هذا العدد :



● **فرانز موهرى :**

رئيس الحزب الشيوعى النمساوى

● **ديبوفاتوجن :**

رئيس تحرير مجلة « نيوهورايزون النيجيرية

● **جورج انسونزا :**

عضو اللجنة السياسية للحزب الشيوعى الشيلى

● **بيتر بويشوك :**

عضو احتياطى للجنة التنفيذية للجنة المركزية للحزب الشيوعى الكندى

● **اماث دانسوكو :**

عضو المكتب السياسى للجنة المركزية لحزب الاستقلال الافريقى للسنغال

● **جون بيرتون :**

اقتصادى بريطانى

● **نيقولاى فيديرنكو :**

أكاديمى سوفييتى

SOCIALIST STUDIES

JUNE 1977

MAIN SUBJECTS

- New horizons in Nigeria.
- Israel and south Africa unite against Black liberation.
- Roads of revolution.
- Nato against detente
- Political democrary and class dictator ship.
- Export of capital one of the essential bases of imperialism.
- Protecting Natural resources and Fighting for national independence.
- Gobal Forecasts and Realistic Solutions.

●●●

دراسات اشتراكية

مجلة شهرية
تصدر عن دار الهلال
بالتعاون مع مجلة
السلم والاشتراكية

رئيسة مجلس الإدارة
أمينة السعيد

رئيس التحرير
إبراهيم عبد الحليم

ثمن العدد : جمهورية مصر العربية ١٠٠ مليم — من الكميات المرسلة بالطائرة فى سوريا ولبنان ١٢٥ قرشا. فى الاردن والعراق ١٣٠ فلسا .

قيمة الاشتراك السنوى: «١٢ عددا» فى جمهورية مصر العربية وبلاد اتحاد البريد العربى والافريقى ١٠٠ قرش صاغ فى سائر انحاء العالم، ٥ ونصف دولار او ٢ ج ك والقيمة تسدد مقدما لقسم الاشتراكات بدار الهلال : فى جمهورية مصر العربية والسودان بحوالة بريدية. فى الخارج بتحويل او شيك مصرفى قابل للصرف فى جمهورية مصر العربية والاسعار الموضحة اعلاه بالبريد العادى — وتضاف رسوم البريد الجوى والمسجل على الاسعار المحددة عند الطلب .

الادارة: دار الهلال ١٦ شارع محمد عز العرب ، القاهرة .

التليفون : ٢٠٦١٠ « عشرة خطوط »



السواعد المصرية تعمل باستمرار

للفنان « هبة عنايت »